

قال الطالب يا سيدي أستاذي في اللغة العربية

مستند

أستاذ اللغة

دعوى الأستاذ

عبدالله بن محمد

د. سليمان بن محمد

١٤٩١/١١/١٦

عبدالله بن محمد



٣٠١٠٢٠٠٠٠٠١٨١٧

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا
مركز اللغة

الفيترة ابن تيمية تحليل ونقد

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في النحو والصرف

١٤٠٩

إعداد

الطالب: عبد الله بن محمد الهناوي



إشراف

الدكتور: أحمد محمد عبد الرحمن

١٤٠٩ هـ ١٩٨٩ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بسم الله الرحمن الرحيم

(أ)

المقدمة

الحمد لله حمدا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه ، والشكر
له سبحانه على عظيم فضله وإحسانه ، والصلاة والسلام على الهادي البشير
والسراج المنير ، سيدنا ونبيينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

أما بعد : فقد هيا الله سبحانه وتعالى لهذا اللسان العربي
رجالا مخلصين بذلوا في سبيل خدمته كل غال ونفيس ، فقد قصروا حياتهم
على الذود عنه ، والحفاظ عليه ، فأخذوا في إرساء القواعد ، وضبط العوامل
الكييلة بصونه عما طرأ على الألسنة من لحسن القول وفساد الإعراب .

ولا عجب من ذلك ، فهو اللسان الذي أنزل به القرآن الكريم
* بلسان عربي مبين * ، قال تعالى : * إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا
لَهُ لَحَافِظُونَ * وهذه مؤلفاتهم تشهد على صدق نياتهم ، وإخلاص أعمالهم ،
رحمهم الله ، وجزاهم عنا أحسن الجزاء .

وكان من بين هؤلاء المخلصين الإمام العلامة محمد بن عبد الله
ابن مالك المتوفى سنة ٦٧٢ هـ ، الذي يُعدّ إمام النحو والصرف في زمانه
دون منازع ، فقد كان رحمه الله " إماما في القراءات وعللها ، وأما اللغة
فكان إليه المنتهى في الإكثار من نقل غريبها ، والاطلاع على وحشيها ،
وأما النحو والتصريف فكان بحرا لا يُجارى ، وحبرا لا يُبارى . . . كما كان
أمة في الاطلاع على الحديث ، فكان أكثر ما يستشهد بالقرآن ، فإن لم
يكن فيه شاهد عدل إلى الحديث ، فإن لم يكن فيه شاهد عدل إلى
أشعار العرب " (١) . هذا إلى جانب ما يتمتع به من كريم الأخلاق ، وكمال
العقل ، ونفاذ البصيرة .

(ب)

ومن بين مؤلفات هذا العالم الجليل منظومته الألفية في النحو والصرف ، التي بلغت من الشهرة والذيع حدّا قلّ أن يجلفه كتاب في هذا الفن ، فمنذ تأليفها والعلماء يتبارون في شرحها ، والتعليق عليها ، وسبّغوها ، وطلاب العلم يتباهون بحفظها ، وفهم ما أشكل منها ، فهي بحق قد ضربت في الشهرة بحظ وافر ، ونزعت منزعا قصّر عنه الأول والآخر ، وقد ظل الاهتمام بها إلى يوم الناس هذا .

فكان ذلك أحد الدوافع التي من أجلها تم اختيار موضوع هذا البحث ، إذ كنت أتساءل عن سبب هذا الاهتمام بالألفية دون غيرها من المنظومات .

وأما الدافع الآخر ، فإنني قد وجدت في بعض شروح الألفية وحواشيها من يعترض على ابن مالك بقوله : ولو قال كذا لكان أفضل ، ولو عيّر بكذا لكان أجمل ، ونحو ذلك ، فرأيت في هذه الاعتراضات مادة علمية لا يستهان بقدرها ، مما شجعني على جمعها ودراستها ، لعلني أفوز بقصب السبق ، وأحوز على ما ينفع الخلق .

فاستخرت الله سبحانه وتعالى مستمداً منه العون والتوفيق ، سميّاً البحث :

" ألفية ابن مالك : تحليل ونقد "

أما التحليل ، فالمقصود منه مايلي :

أولاً - دراسة الألفية من حيث العبارة ، بمعنى بيان مدى إحكام عبارة ابن مالك للقواعد والمصطلحات النحوية .

ثانيا - دراسة الألفية من حيث الضرورات التي ارتكبتها ابن مالك بسبب النظم .

ثالثا - دراسة الألفية من حيث المادة العلمية ، بمعنى : هل ذكر ابن مالك جميع الأبواب والمسائل النحوية أوفاته شي منها .

رابعا - دراسة الألفية من حيث بيان منهج ابن مالك فيها .

خامسا - دراسة الألفية من حيث بيان آراء ابن مالك واختياراته .

وأما النقد فقسم منه يدخل في التحليل ، والقسم الآخر يختص بموقف الباحث من القضايا التي يواجهها أثناء الدراسة .

أما خطة البحث فكانت على النحو التالي :

قسم البحث إلى مقدمة تمهيدية وستة فصول وخاتمة :

أولا - التمهيد :

تناولت فيه نشأة نظم العلوم عامة ، ونظم النحو خاصة ، ذاكرا العوامل التي أدت إلى نشأته ، والهدف الذي يرمي إليه ، محاولا التوصل إلى معرفة أقدم منظومة في النحو ، مع الإشارة إلى أشهر المنظومات في فنون العلم المختلفة ، ثم ختمته بقائمة إحصائية للمنظومات النحوية ، مرتبة على حسب تاريخ وفاة كل ناظم .

ثانيا - الفصل الأول :

اختص هذا الفصل بالتعريف بالألفية ، حيث تحدثت فيه عن مصطلح الألفية ، ومتى وأين نُظمت ألفية ابن مالك ، وعُرِّجت بالقول على وزنها وبحرها ، وعدد أبياتها ، ومسا درها ، والأبواب والفصول التي اشتملت عليها .

ثالثا - الفصل الثاني :

وتحدثت فيه عن أهمية الألفية وبيان شروحها ، حيث اختص القسم الأول منه بأسباب الاهتمام بالألفية ، واختص القسم الثاني ببيان شروح الألفية التي وقفت عليها .

رابعا - الفصل الثالث :

قسم هذا الفصل إلى مبحثين ، حيث تناول المبحث الأول منهج ابن مالك في الألفية ، وتناول المبحث الثاني الشواهد والأمثلة فيها .

خامسا - الفصل الرابع :

تناولت فيه تأثير النظم في التراكيب والأبنية في الألفية ، موضحا مفهوم الضرورة عند ابن مالك .

سادسا - الفصل الخامس :

قسم هذا الفصل إلى مبحثين أيضا ، حيث تناول الأول المآخذ والاعتراضات على الألفية ، وتناول المبحث الثاني ما فات ابن مالك ذكره في الألفية من الأبواب والمسائل النحوية .

سابعا - الفصل السادس :

اختص هذا الفصل بالمسائل الخلافية التي ذكرها ابن مالك في الألفية .

ثم كانت الخاتمة ، وقد اشتملت على نتائج البحث .

وأما منهج البحث فكان كمايلي :

أولا - اعتمدت في دراسة الألفية على نسخة مطبوعة لها بدار الكتب المصرية سنة ١٣٤٨ هـ - ١٩٣٠ م ، لما قيل عنها بأنها أصح الطباعات .

ثانيا - اعتمدت كذلك على شروح الألفية المطبوعة المشهورة منها ، مستعينا - من الشروح المخطوطة - بشرح الشاطبي .

ثالثا - لم ألتزم منها بشرح معين .

رابعا - اقتصررت في التحليل والنقد على أبيات الألفية التي كانت محل الاعتراض والنظر من قبل الشارحين .

وختاماً ، أرى أنه لزاماً عليّ أن أشكر كل من مد إليّ يد العون والمساعدة ، والشكر جهد المقل ، فأخص بالذكر إدارة كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى ممثلة في عميدها السابق الدكتور عليان بن محمد الحازمي ، وعميدها الحالي الدكتور محمد بن مريس الحارثي ، ووكيلها الدكتور صالح جمال بدوي ، ورئيس قسم الدراسات العليا العربية الأستاذ الدكتور حسن بن محمد باجودة ، وجميع العاملين بها .

كما أتقدم بالشكر والعرفان بالصنيع إلى المشرف على الرسالة الدكتور أحمد محمد عبد الدايم ، وإلى كل من الدكتور محمد إبراهيم البنّا والدكتور محمود الطناحي ، والدكتور عبد الهادي الفضلي ، والدكتور محمد يعقوب تركستاني ، وإلى كل الإخوة والزملاء الذين ما بخلوا عليّ بالرأي والمشورة والكلمة الطيبة .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

عَمِيد

تَعْلِيمُ الْعُلَمَاءِ

يقصد بنظم العلوم ذلك الشعر التعليمي المجرد من الخيال
والعاطفة ، فهو لا يلتقي مع الشعر الفني إلا في صفة النظم فقط ،
وأغلبه يأتي من الرجز المزدوج أو المزاوج ، وهو ما يستقل فيه شطرا
كل بيت بقافية واحدة ، والقليل منه يأتي في غير الرجز من بحور الشعر ،
ويلتزم قافية واحدة من مطلع القصيدة إلى ختامها ، كما يطلق عليه أيضا
الشعر العلمي ، فالأراجيز ، والقصائد التاريخية أو العلمية التي جاءت
في حكم الكتب ، وكذلك الكتب التي نظمت فجاءت في حكم الأراجيز والقصائد -
وهو ما يعبر عنه المتأخرون - بالمتون المنظومة - كلها تدخل تحت هذا
النوع من الشعر. (١)

نشأة نظم العلوم :

بدأت الإلهامات الأولى لنظم العلوم أو الشعر التعليمي في
أواخر القرن الأول الهجري على يد اثنين من كبار شعراء ذلك العصر ،
هما : العجاج وابنه ربيعة ، فقد أكثرا في شعرهما من مفردات اللغة
العربية الغريبة حتى ليكاد شعر كل منهما يكون معجما لفويا .
كما أنهما اختارا لشعرهما وزن الرجز الذي يقوم على الإيقاعات
والحركات السريعة . (٢)

- (١) الأديب العربي في الأندلس ص ٣٢٩ .
(٢) ينظر الفصل الأول من هذا البحث . ص ٣١

يقول الدكتور شوقي ضيف معللاً اتجاه بعض الشعراء إلى
الفريب : ((ونحن نجد هذه الرغبة في العناية بالفريب عند كثير
من الشعراء . . . وهو اتجاه تعليمي نظن أننا أن الذي دعا إليه عناية
الأحاذب بتعلم العربية ، ونهوض طائفة من العلماء بجمع المفردة
وشواردها ، وقد انبرى المعاج وابنه رؤية يجمعان لهم في شعرهما
هذه الشوارد حتى تحول ديوانهما إلى معجمين للفرائد اللغوية ،
وهما بحق يُعدان أهم من هيأ التحول الرحز من شعبيته القديمة
إلى بيئة المثقفين ، وسرعان ما استغله العباسيون في شعرهم التعليمي
الذي صنفوا فيه أهل المقالات ، وتحدثوا عن عجائب الخلق ، وقصوا ،
وساقوا الحكم والأمثال)) (١) .

بيد أن النشأة الحقيقية لهذا الفن كانت في القرن الثاني
الهجري ، حيث ذكر مؤرخو الأدب أن أول من أشاع هذا النوع من
الشعر هو أبا ن بن عبد الحميد اللاحقي المتوفى سنة ٢٠٠ هـ . وذكروا
أن له منظومات كثيرة في التاريخ ، والفقه ، والقصص ، وغير ذلك ، ثم
تبعه الشعراء من بعده . (٢)

وقد عد النقاد هذا اللون من الشعر من الموضوعات المستحدثة
في العصر العباسي . (٣)

-
- (١) تاريخ الأدب العربي (العصر الإسلامي) ص ٣٩٧ .
(٢) تاريخ الأدب العربي (العصر العباسي الأول) د . شوقي
ضيف ص ١٩٠ ، تاريخ الأدب العربي د . عمر فروخ ١٦٧/٢ .
(٣) اتجاهات الشعر العربي في القرن الثاني الهجري ص ٣٨٠ .

أما في الأندلس فيبدو أن الفترة التي نشأ فيها نظم العلوم في المشرق كانت الفترة ذاتها تقريبا التي نشأ فيها النظم في المغرب. فقد ذكر المؤرخون أن أول من اتجه إلى هذا اللون من الشعر هو يحيى بن حكم الغزال المتوفى سنة ٢٥٠ هـ، وأن له أرجوزة تاريخية طويلة نظمها في فتح الأندلس. (١)

ثم استمر هذا الفن ينمو شيئا فشيئا في المشرق والمغرب ، حتى بلغ الذروة في عصر الماليك.

أسباب نظم العلوم :

هناك عدة عوامل أدت إلى نشأة هذا الفن ، لعل من أبرزها :

أولا - تطور الحياة الفكرية :

فقد كان المفتوحات الإسلامية ، واختلاط المسلمين العرب بغيرهم من الشعوب الأثر الكبير في تطور الحياة العقلية والفكرية ، وذلك عندما امتزجت الثقافة العربية بغيرها من الثقافات الأجنبية ، بحيث يمكن القول دون مبالغة : ((إن كل ألوان الثقافات العامة التي كانت ماثوثة في البلدان المفتوحة ... تحولت إلى العربية دون حاجة إلى ترجمة منظمة ، لسبب طبيعي وهو أن شعوب هذه الثقافات تحولوا عربا ، فكان طبيعيا أن تتحول معهم ثقافتهم وأن لا تنتظر حتى ينظم لها النقل والترجمة)) (٢).

(١) الأديب العربي في الأندلس د. عبد العزيز عتيق ص ٣٣٤.

(٢) تاريخ الأديب العربي * العصر العباسي الأول * ص ٩٤.

ولا ريب في أن هذا الامتزاج أدى إلى إثراء الجانب الفكري على مختلف طبقاته .

وقد تأثرت طبقة من الشعراء - دون شك - بهذه الثقافات المتعددة ، وانعكس ذلك على نشاطهم العقلي والفني ، فكان الشاعر ((يحرص على التجديد ، فهو يشتق من الشعر القديم موضوعات جديدة لمقضوعاته وقصائده ، ولا يكفي بها ، بل ما زال يكتشف موضوعات أخرى تلهمه بها بيئته الحضارية ، وحياته العقلية الراقية ، ولم يلبث أن امتدى إلى الشعر التعليمي فسجل فيه كثيرا من القصص ، والتاريخ ، والدين ، والعلم ، والحكمة))^(١) .

ثانيا - كثرة المعارف والعلوم :

هذب العلماء منذ أواخر القرن الأول الهجري لجمع العلوم وتدوينها ، فعلماء الحديث أخذوا يجمعون الأحاديث مع الدراسة والتمحيص ، وعلماء اللغة والنحو يرحلون إلى البادية لمشاهدة فصحاء الأعراب والأخذ عنهم ، وعلماء الفقه والقراءات ، والتجويد أخذوا يعكفون على التأليف والتدريس ، مما أدى إلى نشاط الحركة العلمية نشاطا واسعا ، وتعددت مجالات العلوم والفنون ، وهذا بالإضافة إلى ثقافات الشعوب الأخرى وامتزاجها بالثقافة العربية ، حيث ((تغلغلت المعرفة والثقافة في جميع الأوساط حتى في أوساط العامة ، وأصبحتا غذاء لجميع العقول والقلوب ، وبرزت صفوة من العلماء والأدباء . . . قادت الحركتين العلمية والأدبية قيادة خصبة باهرة))^(٢) .

(١) تاريخ الأدب العربي - العصر العباسي الأول ص ٩٢ .

(٢) المصدر السابق ص ١٠٨ .

كل ذلك أدى الى كثرة المعارف والفنون كثرة عظيمة ، وأقبل الناس على التعليم إقبالا منقطع النظير ، مما نتج عنه تهيئة البيئة المناسبة لنشأة فن نظم العلوم ، حيث إن ((نشأة هذا الفن إنما تقترن باتساع أنواع المعارف والعلوم ، وازدياد الإقبال على التعاليم والتعلم)) . (١)

ثالثا - قدرة كثير من العلماء على النظم :

هناك العديد من العلماء كانت لديهم القدرة على قول الشعر ، ولا شك في أنهم كانوا شعراء بالفطرة ، لكنهم ((اتجهوا الى دراسة العلوم والتخصص في بعضها حتى صاروا فيها أساتذة ، وأعلاما ، وأئمة)) . (٢)

وعلى الرغم من اتجاههم هذا فهم لم ينسوا الشعر ، فوظفوا قدرتهم هذه في نظم فنون العلم ، لأنهم ((رأوا في هذا الضرب من النظم ما يجمع بين رغبتهم الفطرية ، ورغبتهم الطارئة المكسوبة في حفظ العلوم والفنون فزادوا فيه بينهما)) . (٣)

وفي ذلك دليل على أنهم ((أوتوا نصيبا من الشاعرية ، لذلك لأنهم استطاعوا أن يُسخروا قوالب الشعر لصب هذه الحقائق فيهما وحفظها ، ولو لم يكونوا قادرين على الشعر ما استطاعوا ذلك ولاعتاص عليهم النظم)) . (٤)

(١) اتجاهات الشعر العربي في القرن الثاني الهجري ص ٣٨٠ .

(٢) عصر سلاطين المماليك ونتاجه العلمي والآدابي ١٤٧/٨ .

(٣) المصدر السابق ١٥٩/٨ .

(٤) المصدر السابق ١٥٩/٨ .

الهدف من نظم العلوم :

أولا - حفظ مسائل العلوم وأصولها :

لا ريب في أن النص المنظوم يختلف كثيرا عن النص المنشور ،
ذلك أن النص المنشور تكون المسائل فيه - غالبا - مبسطة ، ومتشعبة ،
فضلا عن الاستطراد الذي قد يضطر إليه المؤلف أحيانا فيخرج
عن الموضوع الذي يتحدث فيه ، ثم يعود إليه مرة أخرى .

أما النص المنظوم فإن المسائل تكون فيه محددة ، بحيث يقتصر
الناظم على أصول المسائل وحقائقها ، ويترك فروعها للشارحين ، وهذا
مع الإيجاز في العبارة ، والتركيز على الفكرة دون استطراد .

ثانيا - تسهيل الحفظ والمذاكرة على طلاب العلم :

وهذا لا جدال فيه ، حيث إن النفس - بطبيعتها - تميل إلى
الجرس الموسيقي ، ولما كانت أكثر المنظومات مؤلفة على وزن بحر الرجز
كان حفظها أسرع وأسهل .

ولم تقتصر فائدة نظم العلوم على الجانب العلمي وحسب ،
بل هناك الجانب الأخلاقي الذي نراه في منظومات الحكم والزهد ،
والوعظ والارشاد ، كمنظومة أبي العتاهية ^(١) ، ومنظومة
ابن الوردي ^(٢) .

(١) أبو العتاهية أشعاره وأخباره ص ٤٤٤ .

(٢) جواهر الأدب ٢ / ٤٣٥ .

كذلك هناك جانب الدروس والعبير الذي نراه في منظومات التاريخ ، فالناظم عندما يتحدث عن الأمام السالفة ، وكيف كانت حياتهم ، ثم يذكر مصيرهم ، وما آلاؤا إليه ، لا شك أنه يقصد من كل ذلك التفكير والتدبر في أمر هذه الحياة التي لا تدوم على حال .

أشهر المنظومات العلمية :

١ - في العقيدة :

- الشافية الكافية في الانتصار للفرقة الناجية ، لابن القيم المتوفى سنة ٧٥١ هـ . (١)

- العقد الفريد في عالم التوحيد ، لأحمد بن محمد الدمشقي المعروف بابن عربشاه المتوفى سنة ٨٥٤ هـ . (٢)

- الإرشاد المفيد لخالص التوحيد ، للشيخ عبد الوهاب بن أحمد المتوفى سنة ٩٠١ هـ . (٣)

٢ - في الحديث :

- شمس المعارف وأنس المعارف ، لأبي الفنائم سعيد بن سليمان الكندي المتوفى سنة ٦١٦ هـ . (٤)

(١) مطبوعة ، الأعلام ٥٦/٦

(٢) كشف المظنون ١١٥٢/٢

(٣) المصدر السابق ٦٧/١

(٤) المصدر السابق ١٠٦١/٢

- ألفية العراقي ، زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي
المتوفى سنة ٨٠٦ هـ . (١)

- نظم الدرر في علم الاثر ، للسيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ . (٢)

٣ - في الفقه :

- منشومة في أحكام الصوم والزكاة ، لابن عبد الحميد اللاحقي
المتوفى سنة ٢٠٠ هـ . (٣)

- النبهة الالفية في الاصول الفقهية ، لمحمد بن البرماوى الحصرى
المتوفى سنة ٨٣١ هـ . (٤)

- الزيد في الفقه الشافعي ، لاحمد بن حسين بن ارسلان الرطبي
المتوفى سنة ٨٤٤ هـ . (٥)

٤ - في الفرائض :

- الرحبية ، لمحمد بن علي الرحبي المعروف بابن المتفطنة ،
المتوفى سنة ٥٧٧ هـ . (٦)

- الكافية ، لحسين بن يوسف بن محمد الدجيلي البغدادي ،
المتوفى سنة ٧٣٢ هـ . (٧)

(١) مطبوعة ، الاعلام ٣ / ٣٤٤ .

(٢) كشف الظنون ٢ / ٩٦٣ م .

(٣) تاريخ الادب العربي - العصر العباسي الاول ص ١٩٢ .

(٤) كشف الظنون ١ / ١٥٧ .

(٥) مطبوعة ، الاعلام ١ / ١١٧ .

(٦) مطبوعة ، المصدر السابق ٦ / ٢٧٩ .

(٧) كشف الظنون ٤ / ٢٥٨ .

- الألفية في الغرائض ، للقاضي محب الدين بن الشحنة الحلبي
المتوفى سنة ٨١٥ هـ. (١)

٥ - في القراءات :

- حرز الأمانى ووجه التهاني المشهورة بالشاطبية ، لأبي محمد
القاسم بن فيره الشاطبي المتوفى سنة ٥٩٠ هـ. (٢)
- عقد اللآلى في القراءات السبع العوالي ، لأبي حيان الأنديسي
المتوفى سنة ٧٤٥ هـ. (٣)
- طيبة النشر في القراءات العشر ، لابن الجزرى المتوفى سنة ٨٣٣ هـ. (٤)

٦ - في علوم القرآن :

- عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد في رسم المصحف ،
الشاطبي المتوفى سنة ٥٩٠ هـ. (٥)
- التيسير في علوم التفسير ، لعبد العزيز بن أحمد الديري ،
المتوفى سنة ٦٩٤ هـ. (٦)
- تقريب المأمول في ترتيب النزول ، للإمام برهان الدين إبراهيم
ابن عمر الجعبرى المتوفى سنة ٧٣٢ هـ. (٧)

- (١) كشف الظنون ١٢١/٣
- (٢) مطبوعة ، الأعلام ١٨٠/٥
- (٣) الأعلام ١٥٢/٧
- (٤) مطبوعة ، المصدر السابق ٤٥/٧
- (٥) تاريخ الأدب العربى د. عمر فروخ ٤٩٣/٥ ، ٤٩٤
- (٦) مطبوعة ، الأعلام ١٣/٤
- (٧) كشف الظنون ٤٦٤/١

٧ - في النحو والصرف :

- مطحة الاعراب، المحررى البصرى المتوفى سنة ٥١٦ هـ.
 - الدرة الالفية، لابن معطي المتوفى سنة ٦٢٨ هـ.
 - ألفية ابن مالك، المتوفى سنة ٦٧٢ هـ.
- وكلها مطبوعة.

٨ - في اللغة :

- المقصورة، لآبى بكر محمد بن الحسن بن دريد المتوفى سنة (١) ٣٢١ هـ.
- قصيدة في غريب اللغة، لآبى عبدالله ابراهيم بن محمد المعروف بنفطويه المتوفى سنة ٣٢٣ هـ. (٢)
- اللؤلؤة الحكنونة واليتيمة المصونة، لآبى الحسن شيث بن ابراهيم القناوى المصرى المتوفى سنة ٥٩٨ هـ. (٣)

٩ - في البلاغة :

- خلاصة التبيان في علمي البديع والبيان، لآبى حيان الاندلسى المتوفى سنة ٧٤٥ هـ. (٤)

-
- (١) مطبوعة و الاعلام ٨٠/٦
 - (٢) كشف الظنون ١٣٤٣/٢
 - (٣) المصدر السابق ١٥٧٠/٢
 - (٤) بغية الوعاة ٢٨٣/١



- منظومة في المعاني والبيان لمحب الدين بن الشحنة المتوفى
سنة ٨١٥ هـ. (١)

- عمل الصياغة في علم البلاغة ،المحمد معروف البرزنجي المتوفى
سنة ١٢٥٤ هـ. (٢)

١٠ - في العروض :

- الرامزة في علمي العروض والقافية ،لضياء الدين أبي محمد عبدالله
الخرزجي المتوفى سنة ٦٢٦ هـ. (٣)

- المقصد الجليل في علم الخليل لابن الحاجب المتوفى سنة ٦٤٦ هـ. (٤)

- الكافية الشافية في علمي العروض والقافية لمحمد بن علي الصبان
المتوفى سنة ١٢٠٦ هـ. (٥)

١١ - في التاريخ :

- منظومة في ذكر الطوك والجبابرة الهالكين والامم الخالية ،
للاصمعي المتوفى سنة ٢١٦ هـ. (٦)

- منظومة في بدء الخليقة وتاريخ الانبياء ،لعلي بن الجهم المتوفى
سنة ٢٤٩ هـ. (٧)

(١) مطبوعة ،مجموع مهمات الختون ص ٦٠٨ .

(٢) كشف الخنون ١٢٥/٤ .

(٣) المصدر السابق ٨٣٠/١ .

(٤) مطبوعة ،الاعلام ٢١١/٤ .

(٥) مطبوعة ،المصدر السابق ٢٩٧/٦ .

(٦) اتجاهات الشعر العربي في القرن الثاني الهجري ص ٣٨٦ .

(٧) تاريخ الادب العربي العصر العباسي الثاني ص ٢٤٦ .

- منظومة في فتوحات عبد الرحمن الناصر، لاحمد بن عبد ربه
الاندلسي المتوفى سنة ٣٢٧هـ. (١)

١٢ - في المنطق والفلسفة :

- أرجوزة في المنطق لمحمد بن موسى بن محمد الدوالي الصريفي
المتوفى سنة ٧٩٠هـ. (٢)
- السلم المنورق، لعبد الرحمن محمد الأخرى المتوفى سنة
٩٨٣هـ. (٣)
- منظومة للشيخ علي الأزهري الشهير بالطحان المتوفى سنة
٢٠٧هـ. (٤)

١٣ - في الطب :

- منظومة في تاريخ الطب، لإسحاق بن حنين المتوفى سنة
٢٩٨هـ. (٥)
- العينية، لابن سينا المتوفى سنة ٤٢٨هـ. (٦)
- ألفية في الطب لداود بن عمر البصير الأنطاكي المتوفى سنة ٥٠٨هـ. (٧)

- (١) الأرباب العربي في الأندلس ص ٣٣٥.
- (٢) بغية الوعاة ١/ ٢٥٢.
- (٣) مطبوعة، الأعلام ٣/ ٣٣١.
- (٤) كشف الظنون ٤/ ٥٨٣.
- (٥) اتجاهات الشعر العربي في القرن الثاني الهجري ص ٣٨٥.
- (٦) الأعلام ٢/ ٢٤٢.
- (٧) المصدر السابق ٢/ ٣٣٣.

١٤ - في الفلك :

- منظومة احمد بن ابراهيم الغزاري المتوفى سنة ٨٠٠ هـ. (١)
- منظومة في معالم الاوقات لعبد الواحد بن محمد المشهدي المتوفى سنة ٨٣٨ هـ. (٢)
- جامعة الجواهر في مطالع الكواكب الثابتة ل احمد بن أبي السعود ابن غفيرة المتوفى سنة ٩٤٠ هـ. (٣)

١٥ - في الحساب :

- الباحة في علمي الحساب والمساحة لابراهيم بن عمر البقاعي المتوفى سنة ٨٨٥ هـ. (٤)
- كنز الطلاب في علم الحساب ، لنور الدين علي بن محمد الزمزي المكي المتوفى سنة ٨٨٥ هـ. (٥)
- الدرة البيضا في الحساب والفرائض ، لعبد الرحمن الحفري فرغ من نظمها سنة ٩٤٦ هـ. (٦)

-
- (١) الاعلام ٢٩٣/٥
 - (٢) كشف الغنون ١٧٢٥/٢
 - (٣) المصدر السابق ٥٧٧/١
 - (٤) المصدر السابق ٢١٦/١
 - (٥) المصدر السابق ٣٨٦/٤
 - (٦) المصدر السابق ٧٣٨/١

المنظومات التحويية :

كان لعلم النحو النصيب الا^١ وفي منذ أن نشأ فن نظم العلوم ،
فقد أشارت بعض المصادر الى أن المخليل بن أحمد الفراهيدي المتوفى
سنة ١٧٥ هـ قصيدة في النحو جاء فيها :^(١)

فَانْسُقْ وَصِلْ بِالْوَاوِ قَوْلَكَ كُلَّهْ
وَبِلَا ، وَثَمَّ ، وَأَوْ فَلَيْسَتْ تَعْمَعِبُ
الْفَاءُ نَاسِقَةً كَذَلِكَ عِنْدَنَا
وَسَبِيحًا رَحْبُ الْمَذَاهِبِ شَعَعِبُ

وإذا صحت نسبة هذه القصيدة إلى الخليل فتكون أقدم منظومة
عرفت في علم النحو ، وأولى الأصح أول منظومة في هذا الفن ، حيث
شك بعض الباحثين في نسبة هذه القصيدة إلى الخليل لسببين :^(٢)

الأول : أن روح هذا الشعر تنفي أن يكون المخليل .
والثاني : أن الذين ترجموا المخليل لم يذكروا أن له قصيدة في النحو.
وأيًا ما كان الأمر ، فإن النحو المنظوم قد بدأ منذ بدايات
النظم في العلوم الأخرى ، يدل على ذلك قول أبي حيان وهو يتحدث
عن أحمد بن منصور اليشكري المتوفى سنة ٣٧٠ هـ : ((أحمد بن منصور
اليشكري وقفت له على كتاب في النحو مرتجز ، هذه الأرجوزة

(١) الفصول الخمسون لابن معطي تحقيق د. الطناحي ص ٢٩٠ .

(٢) المصدر السابق ص ٢٩٠ ، ٣٠٠ .

ألفان وتسعمائة وأحد عشرين بيتا ، ذكر في خطبته ما نصه : إني اعتدت تأليف هذه الأرجوزة لما وجدت كثيرا من سبقني إليها قصر عن مقصدي فيها بتطويل بعيد المعنى ، واختصار نثر المجتنب ، واخترت أواسط الأثرين بين الإيجاز والإطالة ، ولم أجرد مذهباً بعينه ، لكن عدلت إلى ما كان أقوى حجة عندي ، وذكرت بعض ما اختلفوا فيه كليا للإيضاح منه . (١)

فقول الإشكالي : ((وجدت كثيرا من سبقني)) يدل دلالة واضحة على أن نظم النحو قد بدأ مبكرا ، لكن مع شديد الأسف لم نتمكن من المصادر بذكر المنظومات النحوية التي سبقت منظومة الإشكالي ، ولعلها ضاعت فيما ضاع من تراثنا العظيم .

بيد أنه وردت إشارة عابرة في كشف الظنون مفادها أن المكسائي له منظومة رائية في العوامل النحوية عددها أربعة وثلاثون بيتا ، قال صاحب الكتاب : ((العوامل في النحو : لأبي علي حسن بن أحمد الفارسي المتوفى سنة ٣٧٧ هـ . ولعلي بن فضال المجاشعي القيرواني المتوفى سنة ٤٧٩ هـ ، والمكسائي رائية وهي أربعة وثلاثون بيتا أولها :

أَيَّا طَالِبِ الْأَعْرَابِ دُونَكَ جُمْلَةٌ
(٢)
مِنْ أَحْرَفِ الْفَتْحَاءِ لَكَ فِي شِمْرِي

(١) تذكرة النحاة ، تحقيق عفيف عبد الرحمن ص ٦٢٠ .

(٢) كشف الظنون ١١٧٩/٢ .

هكذا ذكر صاحبُ كشف الظنون الكسائيَّ دون ذكر اسمه كاملاً ،
 أوتاريخ وفاته ، فلبي الكسائيين أراد ؟ هل هو علي بن حمزة الكسائي
 (١) العالم الملقب بالنحوى ، وأحد القراء السبعة المتوفى سنة ٨٩ هـ ؟
 أو هو محمد بن يحيى البغدادي الملقب بالكسائي الصغير
 المتوفى سنة ٢٨٨ هـ ؟ (٢)

أما الكسائي الصغير فلم تذكر المصادر أنه كان نحويًا أو شاعرًا ،
 وإنما كان مقربًا ، قال عنه ابن الجزري : ((مقربٌ محقق جليل ، شيخ
 متصدر ثقة)) . (٣)

وإذا انتفى هذا ، فيكون المراد بالكسائي في نص مؤلف
 كشف الظنون هو الكسائي الكبير علي بن حمزة ، فعلى الرغم من كونه
 لفويًا نحويًا ومن القراء السبعة ، فقد كان شاعرًا مُقلاً . (٤)

والمعجب في الأمر أن كتب التراجم لم تشر إلى منظومته الرائية
 هذه ، لكنها تذكر أن له قصيدة في الحث على طلب تعلم النحو
 أولها : (٥)

إِنَّمَا النَّحْوُ قِيَاسٌ يَتَّبَعُ وَبِهِ فِي كُلِّ أَمْرٍ يُنْتَفَعُ

-
- (١) وقيل ١٨٢ أو ١٨٣ هـ أو ١٩٢ هـ ، بغية الوعاة ٢ / ١٦٤ .
 (٢) غاية النهاية في طبقات القراء ٢ / ٢٧٩ .
 (٣) المصدر السابق ٢ / ٢٧٩ .
 (٤) تاريخ الأدب العربي د . عمر فروخ ٢ / ١٢٧ .
 (٥) معجم الأدباء ١٣ / ١٩١ ، إنباء الرواة ٢ / ٢٦٧ ، بغية
 الوعاة ٢ / ١٦٤ .

وفي موضع آخر يفاجئنا صاحب كشف الظنون بأن محمد بن
ابراهيم بن حبيب له قصيدة في النحو ، حيث يقول : ((قصيدة فسي
النحو لابن حبيب محمد بن ابراهيم النحوي المذكور آنفا)) . (١)

ومحمد بن ابراهيم هذا هو محمد بن ابراهيم بن حبيب
ابن سمرة بن جندب الصحابي أبو عبد الله الفزاري الحنفي نحو
سنة ١٨٠ هـ . (٢)

كان نحويا ضابطا جيد الخط ، كما كان عالما بالفلك ، واه
فيه قصيدة . (٣)

وكما لم تشر المصادر الى أن للكسائي منظومة نحوية ، كذلك
لم تشر المصادر أيضا الى أن الفزاري منظومة في النحو ، بل تذكر أن له
قصيدة في الفلك .

على أنني لا أجزم هنا بصحة نسبة هذه المنظومات الى كل من
الخليل ، والكسائي ، والفزاري ، لكن أرى أنه إما كان هو ، لا الثلاثة
نحاة ، وشعراء في الوقت نفسه ، فإنه ليس ببعيد أن تكون نسبة هذه
المنظومات إليهم صحيحة ، مما يؤيد القول بأن نظم النحو قد بدأ
مبكرا جدا .

(١) كشف الظنون ١٣٤٥/٢ .

(٢) الأعلام ٢٩٣/٥ .

(٣) بغية الوعاة ٩/١ .

أشهر المنظومات في النحو والصرف :

جمع الدكتور عبد الكريم محمد الأسعد عدداً من المنظومات في النحو والصرف يقرب من خمسين منظومة^(١) مرتبة على حسب تاريخ الوفاة لكل ناظم ، سأقوم بسردها ، ثم أذيلها بالمنظومات التي لم يشر إليها الباحث .

- منظومة لأحمد بن منصور اليشكري المتوفى سنة ٣٧٠ هـ.
- ملحة الاعراب المحررى البصرى المتوفى سنة ٥١٦ هـ.
- أرجوزة لأحمد بن عبد العزيز بن هشام الشنترى ، كان حياً سنة ٥٥٣ هـ.
- أرجوزة المحسين بن أحمد بن خيران البغدادي المتوفى سنة ٦٠٠ هـ.
- منظومة لسالم بن أحمد سالم المعروف بالمنتجب ، المتوفى سنة ٦١١ هـ.
- الدرة الألفية لابن معطي المتوفى سنة ٦٢٨ هـ.
- الوافية ، لابن الحاجب المتوفى سنة ٦٤٦ هـ.
- منظومة لنجم الدين الخضراوي المتوفى سنة ٦٦٣ هـ.
- أرجوزة لشهاب الدين أبي شامة المتوفى سنة ٦٦٥ هـ.
- الألفية لابن مالك المتوفى سنة ٦٧٢ هـ.
- أرجوزة ميمية لأبي الحسن حازم بن محمد القرطاجني المتوفى سنة ٦٨٤ هـ.
- منظومة لشهاب الدين الخولي المتوفى سنة ٦٩٣ هـ.

(١) المجلة العربية العدد الثامن ، السنة الخامسة محرم ١٤٠٢ هـ

نوفمبر ١٩٨١ م (الرياض) ، ص ٥٨ .

- نهاية الإعراب في علمي التصريف والإعراب لأبي حيان الأنديسي
المتوفى سنة ٧٤٥ هـ لم يكملها .
- الطرفة ، لعلاء الدين طبرس المتوفى سنة ٧٤٩ هـ .
- التحفة العردية ، لابن الجودي المتوفى سنة ٧٤٩ هـ .
- أرجوزة في المقصور والمدود لشمس الدين الهواري المتوفى سنة
٧٨٠ هـ .
- منظومة لتقي الدين البغدادي المتوفى سنة ٧٨١ هـ .
- الحلاوة السكرية ، لشعبان بن محمد بن داود الحصري المتوفى سنة
٨٢٨ هـ .
- كفاية الغلام في إعراب الكلام الموء لف السابق .
- أرجوزة لشهاب الدين بن عريشاه الدمشقي المتوفى سنة ٨٥٤ هـ .
- ملخص تضمنين الطلحة لشمس الدين الباعوني المتوفى سنة ٨٧١ هـ .
- ألفية ، لعبد العزيز المصطفي المكناسي الميموني المتوفى سنة ٨٨٠ هـ .
- الفريدة ، لجلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ .
- الألفاظ النحوية ، لعصام الدين بن عريشاه الاسفراييني المتوفى
سنة ٩٥١ هـ .
- الدرة البهية في نظم الأجرومية ، لشرف الدين العمريطي ،
فرغ منها سنة ٩٧٦ هـ .
- الفرائد الجميلة ، لأبراهيم الكرمانلي المتوفى سنة ١٠١٦ هـ .
- جوامع الاعراب وجوامع الآداب ، لعمر الفارسكوري المتوفى سنة
١٠١٨ هـ .
- شعر كثير في مسائل نحوية مختلفة المدون بشرى المتوفى سنة ١٠٢٥ هـ .

- ألفية ، لعلي الأزهري المالكي المتوفى سنة ١٠٦٦ هـ.
- منظومة ، لحسن المطار المتوفى سنة ١٢٥٠ هـ.
- الإخبار بالظرف لمحمد الخضري الديماطي المتوفى سنة ١٢٨٧ هـ.
- منظومة الخزنة في علم الصرف ، ومنظومة جوف الفراء في علم النحو
- لنصيف اليازجي المتوفى سنة ١٢٨٨ هـ.
- التحفة الحسينية في القواعد النحوية ، لزين الدين المرعفي المصباح
- المتوفى سنة ١٣٠٠ هـ.
- نظم المقصود لأحمد عبد الرحيم الطهطاوي المتوفى سنة ١٣٠٢ هـ.
- البلبل المليح ، لمحمود محفوظ الدمشقي الأزهري الذي كان
- حيا قبل سنة ١٣٠٥ هـ.
- خلاصة التصريف ، لمصطفى محمود القناوي المتوفى في حدود سنة
- ١٣١٠ هـ.
- الدرة البتيمة في علم النحو لسميد بن سعد بن نبهان الحضرمي
- فرغ منها سنة ١٣٢٢ هـ.
- خزائن القواعد النحوية وصائدة الشوارد العربية ، لمحمد الأمير
- الصعدي النعماني الأزهري من علماء القرن الرابع عشر الهجري.
- أرجوزة في أحكام الجمل في الأعراب لمعبد الله السالمي المتوفى
- سنة ١٣٣٢ هـ.
- السبك المعجب لمعاني حروف مغني اللبيب لمولاي عبد الحفيظ
- ابن مولاي حسن سلطان المغرب المتوفى سنة ١٣٥٦ هـ.
- الجامع بين التسهيل والخلاصة المانع من الحشو والخصاصة ،
- المعروف بألفية ابن بون ، المتوفى بعد سنة ١٣٠٠ هـ.

- حديقة التصريف في علم التصريف ، لعبد الرحمن بن أحمد الكسلان من علماء القرن الرابع عشر الهجري .
- خلاصة النحو ، ليوسف بن المعارف الشهيد . (١)
- أما المنظومات التي جمعتها ولم يشر إليها الباحث فهي : (٢)
- المَعْلَم في النحو ، لمبارك بن فاخر بن الدباس النحوى المتوفى سنة ٥٥٠ هـ .
- المفيد ، لعبد الرحيم بن علي الاُسْنَوَى المتوفى سنة ٧٠٩ هـ .
- قصيدة في العربية ، لفخر الدين محمد بن مصطفى الدوركي الحنفي المتوفى سنة ٧١٣ هـ .
- العنقود في نظم العنقود في النحو ، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن الحسين الموصلي الخليلي المتوفى سنة ٧٣٥ هـ .
- الباب في علم الاعراب ، المشيخ زين الدين عمر بن مظفر بن الوردى ، المتوفى سنة ٧٤٩ هـ .
- منظومة تذكرة الغريب ، للمؤلف السابق .
- أرجوزة في التصريف لمحمد بن عيسى بن عبد الله السكسي المصري المتوفى سنة ٧٦٠ هـ .
- القصيدة النونية في الأحاجي والألغاز النحوية ، المشيخ أبي سعيد فرج بن قاسم بن أحمد بن لبّ الشعلبي الأندلسي المتوفى سنة ٧٨٣ هـ .

- (١) لم تذكر المصادر تاريخ وفاته .
- (٢) اعتمدت على المصادر الآتية : بغية الوعاة ، وكشف الظنون مع ذيله ، والأعلام .

- مساعد الطلاب في الكشف عن قواعد الاعراب ، امحمد بن أبي بكر بن علي بن يوسف المعروف بالمرجاني المتوفى سنة ٨٢٧هـ.
- الجوهرة في النحو ، الشيخ شمس الدين محمد بن محمد بن محمد الحريري المتوفى سنة ٨٣٣هـ.
- منظومة الشهد في النحو ، اجلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٩١١هـ.
- التائية في النحو ، الشيخ ابراهيم الشبستري المتوفى سنة ٩١٧هـ ، سماها نهاية الجبهة.
- تحفة الاحباب في التصريف ، الشيخ عبد العزيز بن عبد الواحد المكناسي ، المتوفى سنة ٩٦٤هـ.
- غنية الاعراب في النحو الممؤلف السابق .
- الاعراب في نظم قواعد الاعراب ، لمحمد بن معروف البرزنجي ، المتوفى سنة ١٢٥٤هـ.
- كفاية الطالب في نظم كافية ابن الحاجب ، الممؤلف السابق .
- جمال الآجرومية ، المسيد رفاعة بك بن بدوي الطهطاوي ، المتوفى سنة ١٢٩٠هـ.
- الزهرة المقتطفة ، منظومة في الجمل النحوية ، لابي عبد الله ابن محمد بن محمد بن عبد الرحمن بن الطيب المتوفى بعد سنة ١٢٧٠هـ.

- الحلة البهية في نظم الآجرومية ، انجم الدين محمد بن محمد
الفزري العامري الدمشقي (١).
- عمدة المعرب وعدة المغرب ، لظاهر بن محمد صالح الجزائري (٢).
- منح الوهاب في قواعد الاعراب ، ليوسف الشهيد البرناوي (٣).
- منظومة في النحو لزين الدين بن علي العاملي (٤).
- منظومة في النحو والصرف ، السيد خلف بن عبد المطلب الحويزي (٥).
- منظومة جمع الجوامع ، لعبد الله بن محمد الطلق بابن فودي (٦).
- عدد أبياتها أربعة آلاف ومائتان وخمسة وأربعون بيتا.
- منظومة أخرى له سماها ملح المبرق .
- وله منظومة في الصرف سماها الحصن الرصين .
- ولا ريب في أن هناك كثيرا من المنظومات لا تزال مجهولة .

(١ - ٥) وردت هذه المنظومات في كشف الطنون ، ولم يذكر المؤلف

تاريخ وفيات أصحابها .

(٦) مجلة اللسان العربي ، المجلد السابع عشر ، الجزء الأول عام

١٣٩٩ هـ ص ٧١ وفيها أنه ولد عام ١٧٦٠ م .

الفصل الأول

التعريف بالألفية

مصطلح الألفية :

شاع في القرون المتأخرة ^(١) لفظ ألفية المنسوب إلى ألف ، وأُطلق على القصائد المطولات ، التي تبلغ عادة ألف بيت ، بغض النظر عن الزيادة أو النقصان .

وأول من استخدم هذا اللفظ - فيما أعلم - العلامة يحيى بن معطر ، المتوفى سنة ٦٢٨ هـ ^(٢) ، حيث نظم أرجوزة في النحو تبلغ ألف بيت ، سماها الدرة الألفية ، حيث نصر على ذلك في قوله : ^(٣)

وَالْفُصْلُ وَالْقَلْبُ وَقَصْرُ مَا يَمِيدُ
وَشَدُّ مَا خَفَّ وَفَكُّ مَا يَشُدُّ
تَحْوِيهِ أَشْعَارُهُمُ الْمَرْوِيَّةُ
هَذَا تَمَامُ الدَّرَةِ الْأَلْفِيَّةِ

ثم توالى المنظومات بعد ذلك حاملة هذا المصطلح ، ومنها :
ألفية الإمام العلامة محمد بن عبد الله بن مالك المتوفى سنة ٦٧٢ هـ ^(٤) .
في النحو والصرف التي هي موضوع هذا البحث .

متى وأين نظم ابن مالك ألفيته ؟

نظم ابن مالك ألفيته في النحو والصرف في بلدة حماة ^(٥) ،

-
- (١) من القرن السابع الهجري وما يليه .
 - (٢) بغية الوعاة ٢ / ٣٤٤ .
 - (٣) شرح الفية ابن معطي ٢ / ١٣٨٨ ، ١٣٩٨ .
 - (٤) بغية الوعاة ١ / ٩٣٠ .
 - (٥) شرح الكافية الشافية تحقيق د . عبد المنعم هريدي ١ / ٤٦ .

وذلك قبل أن يستقر بدمشق ، وألفيته هذه هي اختصار لمنظومته الكبرى المسماة الكافية الشافية التي يبلغ عدد أبياتها ما يقرب من ثلاثة آلاف بيت ، وهي على التحديد : نيف وخسون وسبعمئة وألفا بيت كما نص على ذلك في آخرها ، حيث قال : (١)

وقد جعلت نُظْمَ هَذَا الْبَابِ مُكَمَّلًا أَبْوَابَ ذَا الْكِتَابِ
فَالْحَمْدُ لَهُ عَلَى تَكْمِيلِهِ مُسَرًّا مَا رِيمَ فِي تَحْصِيلِهِ
أَبْيَاتُهُ أَلْفَانِ مَعَ سَبْعُمِائَةٍ وَزَيْدٌ خَسُونٌ وَنَيْفٌ أَكْطَلُهُ

أما السَّنة التي نظم فيها ابن مالك ألفيته فلم تشر المصادر التي عدت إليها الى شيء من ذلك .

إلا أن محقق كتاب شرح الكافية الشافية رجَّح أن يكون ابن مالك ألف منظومته الكبرى الكافية ما بين عامي ٦٢٥ و ٦٥٠ هـ (٢) ، وبما أن الألفية هي تلخيص للكافية الشافية فيكون قد نظم الألفية بعد الكافية بلا ريب .

والناظر في الألفية وما اشتملت عليه من تنظيم وترتيب لأبواب النحو ومساائله يلحظ أن ابن مالك ما نظم ألفيته إلا بعد أن رسخت قدمه في علم النحو ، وهذا لا يكون إلا بعد تقدُّمه في السن . وإذا كان ابن مالك قد توفي سنة ٦٧٢ هـ ، فإنني أرجح أن يكون قد نظم الألفية بعد عام ٦٥٠ هـ ، والله أعلم .

(١) شرح الكافية الشافية بتحقيق د . عبد المنعم هريدي ٢٢٥٢/٤ .

(٢) المصدر السابق ١/ ٥١ .

سبب نظم الألفية :

هناك عدة عوامل دفعت ابن مالك إلى نظم ألفيته ، من أهمها :

أولا - تأثره بألفية ابن معطي .

وهذا يتضح من قوله في مقدمة الألفية :

وَتَقْتَضِي رِضًا بِغَيْرِ سَخَطٍ فَائِقَةَ أَلْفِيَةِ ابْنِ مُعْطِي

ما يؤيد أن ابن مالك نظر في ألفية ابن معط وأعجب بها ، فأراد أن ينسج على منوالها ، بل قد ذكرت المصادر أن ابن مالك كان يُقرئ ألفية ابن معط لتلاميذه . (١)

ثانيا - إختصار منظومته الكبرى الكافية .

لا ريب في أن ابن مالك نظر في منظومته الكافية الشافية ، فوجدها مفرطة في الطول ، فضلا عما اشتملت عليه أبياتها من شواهد وأمثلة كثيرة ، هذا مع بسط الأحكام والقواعد النحوية كما نص هو على ذلك في مقدمتها حين قال : (٢)

فَمُعْظَمُ الْفَنِّ بِهَا مُبْسُوطٌ وَالْقَوْلُ فِي أَبْوَابِهَا مَبْسُوطٌ

فأراد أن يختصرها ، مع مراعاة استيفاء الأحكام والقواعد النحوية ، فنظم ألفيته هذه حيث قال في مقدمتها : (٣)

(١) الفصول الخمسون لابن معطي ، تحقيق د . الطناحي ص ٤٦ .

(٢) شرح الكافية الشافية ١/٥٦ .

(٣) ألفية ابن مالك خبيرة دار الكتب الحصرية سنة ١٩٣٠ م ص ٩ .

وَأَسْتَعِينُ اللَّهَ فِي الْغِيَّةِ مَقَاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَّةٌ
تُقَرَّبُ الْأَقْصَى بِلَفْظٍ مُوجَزٍ وَتَبْسُطُ الْبِذَلِ يَوْعِدُ مُنْجَزٍ
وقال في ختامها : (١)

وَمَا بِجَمْعِهِ عُنِيَتْ قَدْ كَمَلُ نَظْمًا عَلَى جُلِّ الْمُهَمَّاتِ اشْتَمَلُ
أَحْصَى مِنَ الْكَافِيَةِ الْخُلَاصَةَ كَمَا اقْتَضَى غِنَى بِلَاخْصَاصَةٍ

ثالثا - عصر ابن مالك :

فعلى الرغم من أن الشرق كان ((يضطرب بحروب الصليبيين ،
وفتن التتار ، كانت قافلة العلم والادب تسير في غير توقف ، ولا تعثر ،
بل كانت مصر والشام مسرحا لنهضة فكرية واسعة المدى ، وبخاصة
في علوم النحو والمغة والقراءات إلى جانب علوم الدين من فقه وحديث
وتفسير)) (٢)

فهذه البيئة العلمية التي عاش فيها ابن مالك كانت دافعا له
إلى البحث والتصنيف في شتى العلوم نشرا ونظما .

رابعا - قدرته على النظم :

كان ابن مالك يملك شاعرية فذة ، ((فقد كان نظم الشعر
سهلا عليه : رجزه وطويله وبسيطه وغير ذلك)) (٣)

(١) ألفية ابن مالك طبعة دار الكتب المصرية سنة ١٩٣٠م ص ٨٠ .

(٢) كتاب التسهيل لابن مالك ، تحقيق محمد كامل بركات ص ٧٠ .

(٣) بغية الوعاة ١/ ١٣٠ .

وقد بلغ عدد أبياته أكثر من عشرة آلاف بيت في النحو، واللغة والقراءات (١).

وزن الألفية وجرها :

نظم ابن مالك ألفيته على وزن بحر الرجز ، وهو مأخوذ من قولهم :
ناقة رجزاء : اذا ارتعشت عند قيامها لضعف يلحقها ، فلما كان
هذا الوزن فيه اضطراب سمي رجزا تشبيها بذلك (٢).

والأصل في وزنه " مستفعِلن " ست مرات ، واذا نُظِم على ثلاث
تفعيلات أى " مستفعِلن " ثلاث مرات يسمى مشطور الرجز .

والألفية ابن مالك يمكن أن تكون من بحر الرجز التام أو من مشطوره .
فاذا عدَّت من الرجز التام فيكون وزنها :

مستفعِلن / مستفعِلن / مستفعِلن مستفعِلن / مستفعِلن / مستفعِلن

نحو قوله :

قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مَالِكٍ أَحْمَدُ رَبِّي اللَّهُ خَيْرُ مَالِكٍ

فيكون صدر البيت وعجزه بيتا كاملا مستقلا .

واذا عدَّت من مشطور الرجز ، فيكون وزنها :

مستفعِلن / مستفعِلن / مستفعِلن

نحو: قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مَالِكٍ

(١) التسهيل لابن مالك ص ٤٤ .

(٢) كتاب الكافي في العروض والقوافي المخطيب التبريزي ص ٧٧ .

ويكون صدر البيت بيتا مستقلا ، وعجزه بيتا مستقلا ، وبهذا يبلغ عدد أبيات الألفية ألفي بيت .

وهذا الذي جعل بعض الشراح يذهبون الى أن لفظ ألفية منسوب الى ألفين ، وليس الى ألف ، ولا يخفى بعده .^(١)

ولعل السبب الذي حمل كثيرا من العلماء على أن يختاروا هذا البحر لينظموا علومهم على وزنه هو سهولة نظمه ، « وذاك لأنه غير مُعَقَّد ، ولما يقع فيه الانكسار بل ينعدم ، بسبب أنه يجد من الانفعالات النفسية ، وحركات الجسم المصاحبة له ما يشبه الضوابط الإيقاعية التي تحول دون النَّشاز النفسي ، كما أنه .. لا يُتَقَيَّد فيه بالمزاوجة الحرفية بين عروضه وضربه ، أى لا يلتزم فيه بنظام التقفية والتجاوب الصوتي بين أطرافه وخواتمه » .^(٢)

حتى إن بعض العلماء لم يجعل المنظومات التي من هذا البحر من القصائد .^(٣)

إلا أنه يمكن إطلاق لفظ قصيدة عليها تجوزا ، وذلك من حيث مشابهتها للقصيدة في تعلق بعضها ببعض ، وفي كونها من بحر واحد .^(٤)

(١) بنظر شرح الحكودي (حاشية أحمد عبد الفتاح الطوى) في

المهاجر ص ٤ ، وحاشية الصبان ١/ ١٦٠ .

(٢) العروض تهذيبه وإعادة تدوينه للشيخ جلال الحنفي ص ٤٨٧ .

(٣) المصدر السابق ص ٥٥٦ .

(٤) حاشية الصبان ١/ ١٦٠ .

اسم آخر للألفية :

شاع بين الناس اسم آخر لألفية ابن مالك ، وهو اسم الخلاصة ، حتى إن بعض شراح الألفية اختاروا هذا الاسم في تسمية شروحه ، ومن هذه الشروح على سبيل المثال :

- المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية ، للشاطبي ت ٧٩٠ هـ . (١)
- وكاشف الخصاصة عن ألفاظ الخلاصة لابن الجزري ت ٨٣٣ هـ . (٢)
- وبلغه ذى الخصاصة في حل الخلاصة لمحمد بن محمد الأسدي القدسي ت ٨٠٨ هـ . (٣)
- ورفع الخصاصة عن قراءة الخلاصة ، لابن هشام الأنصاري ت ٧٦١ هـ . (٤)

وسبب شيوع هذا الاسم هو ما قاله ابن مالك في ختام الألفية :

أُحْصِيَ مِنَ الْكَافِيَةِ الْخُلَاصَةُ كَمَا اقْتَضَى غِنًى بِلَا خَصَاصَةٍ

فقد صرح في هذا البيت بأن الألفية اختصار لمنظومته الكبرى الكافية وخلاصة لها ، قال الحكودي : « ولم يسمها الناظم خلاصة ، وإنما سُميت خلاصة بعد نظمها ، لكونه ذكر أنها جمعت الخلاصة من الكافية » . (٥)

وفي هذا رد على من قال إن ابن مالك سَمَّى ألفتة الخلاصة . (٦)

- (١) هو إبراهيم بن موسى بن محمد الفرناطي الشاطبي ، وكتابه هذا تحت التحقيق بجامعة أم القرى .
- (٢) هو أبو الخير محمد بن الخطيب ، وكتابه هذا مطبوع بتحقيق الدكتور مصطفى أحمد النحاس .
- (٣) كشف الظنون ١/ ١٥٤ .
- (٤) يقع في أربعة مجلدات وهو غير أوضح المسالك * الأعلام ١٤٧/٤ .
- (٥) شرح الحكودي ص ٢٤٨ .
- (٦) ينظر : كشف الظنون ١/ ١٥١ ، ودائرة المعارف الإسلامية ٤/ ١٦٠ .

عدد أبيات الألفية :

اختلف شراح الألفية في عدد أبياتها ، حيث ذكر بعضهم أنها تنقص عن الألف ستة أبيات ، وأخبر بعضهم أنها ألف بيت على التمام ،^(١) ومن هذا الاختلاف ما ذكره ابن عقيل في شرحه على الألفية في باب النكرة والمعرفة أن قول ابن مالك في الكافية :

مَعَ اخْتِلَافٍ مَا ، وَنَحْوُ : غُمِنْتُ إِيَّاهُمْ الْأَرْضُ الضَّرُورَةُ اقْتَضَتْ
ربما أثبت هذا البيت في بعض نسخ الألفية ، وليس منها .^(٢)

وما ذكره الدكتور علي عبود السّاهي في كتابه : (المرادى وكتابه توضيح مقاصد الألفية) أن ابن هشام في أوضح المسالك في باب الاشتغال قال : وجدت في نسخة بعد قوله :

وَبَعْدَ عَاطِفٍ بِلاَ فَصْلِ عَلَى مَعْمُولٍ فِعْلٍ مُسْتَقَرٍّ أَوَّلًا
البيت الآتي :

وَانصَبَّ إِذَا مَا خِيفَ مِنْ أَنْ يَلْتَبَسَ
مُفسَّر بالوصف مُختاراً وقيل^(٣)

(١) حاشية الصبان ١/ ١٦٠ .

(٢) شرح ابن عقيل ١/ ١٠٨ .

(٣) المرادى وكتابه توضيح مقاصد الألفية ص ١٣٧ ، وقد عدت إلى شرح ابن هشام أوضح المسالك ، في كلتا الطبعتين ، الأولى بتحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد ، طبعة دار الفكر ، والثانية الطبعة التي عليها تعليقات عبد المتعال الصعیدی ، طبعة دار العلوم ، ولم أعثر على نص ابن هشام الذي أورده الدكتور علي عبود .

ومنه أيضا ما ذكره ابن حمدون في حاشيته^(١) أن المكودي ذكر
في الشرح الكبير أن طالبا قدم عليهم من العراق ، يذكر أن أهل العراق
يزيدون في آخر خطبة الألفية بعد قول ابن مالك :

وَاللَّهُ يُقْضِي بِهَبَاتٍ وَأَنْفَرَةٍ لِي وَلَهُ فِي دَرَجَاتٍ الْآخِرَةِ

البيت التالي :

فَمَا لِعَبْدٍ وَجِلٍ مِنْ ذَنْبِهِ غَيْرُ دَعَاءٍ وَرَجَاءٍ رَبِّهِ

ويبدو لي أن سبب هذا الاختلاف هو كون الألفية اختصارا
للمنظومة الكبرى الكافية ، إذ إنه من الممكن أن يقع التشابه بين بعض
أبيات الكافية وأبيات الألفية ، حيث إن هناك أبيات كاملة في الألفية
مأخوذة نصا من الكافية دون تغيير .

ومن ذلك على سبيل المثال :

قوله في الألفية في باب الابتداء :

وَبَعْدَ أَوَّلَا غَالِبًا حَذَفَ الْخَبَرُ وَفِي نَصِّ يَمِينٍ ذَا اسْتَقْرَرُ
وَبَعْدَ وَأَوْعَيْنَتْ مَفْهُومَ مَع كَعِثْلٍ كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعَ

وقوله في الكافية في الباب نفسه :^(٢)

وَبَعْدَ أَوَّلَا التَّزَمُوا حَذَفَ الْخَبَرُ وَفِي صَرِيحٍ قَسَمٍ ذَاكَ اشْتَهَرُ
وَبَعْدَ وَأَوْعَيْنَتْ مَفْهُومَ مَع كَعِثْلٍ كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعَ

(١) حاشية ابن حمدون على شرح المكودي ١/ ١٦٠ .

(٢) شرح الكافية الشافية ١/ ٣٥٣ .

فكما هو واضح أن البيت الثاني من بيتي الألفية موجود أصلاً في الكافية، ومثل ذلك كثير. (١)

وقد قمت بعد أبيات الألفية معتمداً على نسخة مطبوعة لها بدار الكتب المصرية بتاريخ ١٨ ذى القعدة سنة ١٣٤٨ هـ الموافق ١٧ إبريل ١٩٣٠ م، فوجدت أن عدد أبياتها اثنان و ألف بيت مع المقدمة والخاتمة وبيت الشاهد الوحيد الذي أورده ابن مالك في باب المفعول له وهو :

لَا أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْمَهْجَاءِ وَلَوْ تَوَلَّتْ زُمُرُ الْأَعْدَاءِ (٢)

مصادر الألفية :

هناك ثلاثة مصادر أساسية للألفية :

الأول - منظومة الكافية الشافية .

الثاني - ألفية ابن معطي .

الثالث - ملحمة الاعراب المحررى البصرى .

أما الكافية الشافية فهي - كما تقدم - المنظومة الكبرى لابن مالك، والتي تبلغ ما يقرب من ثلاثة الاف بيت، ثم اختصرها في ألف بيت. ولما كانت الألفية هي خلاصة الكافية فلا ريب في أن الفرع يعتمد اعتماداً كبيراً على الأصل مع تغيير يسير في المعرض والترتيب.

(١) ينظر مثلاً : باب ان واخواتها، وباب الاشتغال.

(٢) تحدثت عن هذا الشاهد بالتفصيل في بحث شواهد الألفية.

وأما ألفية ابن معط فتعد مصدرا من مصادر ألفية ابن مالك
من حيث الإطلاع عليها ، وتأثره بها ، وتدرسه لها ، كما سبق بيانه .
وأما طحة الأعراب - وهي أرجوزة نحوية تبلغ ما يقرب من أربعمئة
بيت للحريزي البصري المتوفى سنة ٥١٦ هـ ^(١) ((فمن الظاهر بالاستقراء
تأثر خلاصة ابن مالك الألفية بطحة الحريزي كأوضح ما يكون التأثري
تقسيم بعض أبوابها وترتيبها ، وإن تكن أبواب الخلاصة ... أوفى
وأغزر ، والصرف فيها أوسع وأكثر ، ولكن الطحة تبقى مع ذلك رائدة
متقدمة في ميدان النظم النحوي المطوّل ، وفي وضع حجر الأساس لأبواب
النحو وتقسيماته ، وترتيب كل ذلك ترتيبا علميا سليما لم يلبث أن اقتدى به
كل من جاء بعد ذلك من الناظمين في منظوماتهم ، وفي مقدمتهم ابن
معط في ألفيته ، ثم ابن مالك في ألفيته ، وكذلك غيرها فيما نظموا ، فنحن
نجد في كل ما جاء بعد الطحة من المنظومات ما وجدناه في الطحة من
مقدمة ، ثم من بداية تقليدية بباب الكلام ، ثم من توالي أبواب النحو
والصرف على نحو مشابه أو متقارب ، ثم من خاتمة مناسبة قصيرة في النهاية)) ^(٢)
وهناك - بلا ريب - مصادر أخرى للألفية ، وهي كتب النحاة
المتقدمين التي أفاد منها ابن مالك ، كسيبويه ، والكسائي ، والفراء ،
وأبي علي الفارسي ، وغيرهم من نحاة المدرستين ، وهذا يبدو جليا

(١) بغية الوعاة ٢/٢٥٧ .

(٢) من بحث كتبه الدكتور عبد الكريم محمد الأسعد بعنوان : بين
ألفية ابن معطي وألفية ابن مالك ، مجلة الدارة ، العدد الثاني
محرم ١٤٠٤ هـ ص ٦٩ .

من بعض المسائل الخلافية التي يذكرها ابن مالك في ألفيته. (١)

الأبواب والفصول النحوية في الألفية :

اشتطت الألفية على واحد وستين بابا ، وسبعة عشر فصلا ،

محتوية في مجموعها مسائل النحو والصرف .

فقد بدأ ابن مالك ألفيته بمقدمة عددها سبعة أبيات ، ثم تلاها

باب الكلام وما يتألف منه ، فباب المعرب والمبني ، فباب النكرة والمعرفة .

وهكذا الى أن ختمها بباب الادغام ، فخاتمة عددها أربعة أبيات .

(١) قد عقدت فصلا خاصا لهذه المسائل ، ينظر الفصل السادس من هذا البحث .

الفصل الثالث

أهمية الألفية وشروحها

أهمية الألفية

نالت ألفية ابن مالك شهرة كبيرة فاقت معظم كتب النحو ،
فقد بلغت من الشهرة والذيع والانتشار ما بلغه كتاب سيبويه ، فكما
أنه إذا أُطلق لفظ " الكتاب " دون إضافة فإنه لا يُراد به إلا كتاب
سيبويه ، فكذلك الألفية إذا أُطلقت دون إضافة فإنه لا يُراد بها إلا الألفية
ابن مالك .

وقد اهتمت الأوساط العلمية بالألفية اهتماما بالغا ، فمنذ
تأليفها والعلماء يتبارون في شرحها ، والتعليق عليها ، وسير غورها ، وظلاب
العلم يتباهون بحفظها ، وفهم ما أشكل منها ، وهكذا استمر الاهتمام
بالألفية ، حتى أصبحت اليوم تدرس في كثير من المعاهد والكليات فسي
مختلف أنحاء العالم .

وعليه ، فإنه يبرز سؤال محير ، وهو :

ما سبب شهرة ألفية ابن مالك والاهتمام بها ؟

أهو العظ ؟ فقد قيل : إن حظوظ الكتب كحظوظ الناس
يصيبها ما يصيبهم من ذبوع وخمول . (١)

أم هو أبوحيان الأندلسي الذي قيل عنه : إنه هو الذي جسّر
الناس على مصنفات ابن مالك ، ورغبهم في قراءتها ، وشرح لهم غامضها ،
وخاض بهم لججها ، وفتح لهم مقلها ؟ (٢)

(١) الفصول الخمسون ص ٤٧ .

(٢) بغية الوعاة ١/ ٢٨٢ .

أقول : ليس هذا ولا ذاك .

أما كون الحظ سببا في شهرة الألفية وأهميتها فهذا مردود من

وجهين :

أحدهما : إن شهرة أي كتاب وأهميته تعتمد على التوفيق من

الله سبحانه وتعالى ، ثم على الجهد الذي يبذله مؤلف الكتاب .

والثاني : هناك عشرات المنظومات والقصائد في النحو نُظِّمَتْ

قبل وبعد الألفية ، ولم يُكتب لها هذا الذیوع والانتشار ، فهل ضرب

الحظ بجرانه عند ألفية ابن مالك ولم يتعد ها إلى غيرها ؟

وأما ما قيل عن أبي حيان بأنه هو الذي جَسَّر الناس على مصنفات

ابن مالك . . . مما نتج عنه انتشار كتبه ومؤلفاته وخاصة الألفية ، فهذا

مردود أيضا من عدة وجوه أهمها :

أولا : إن أبا حيان قد ذمَّ الألفية ، وحطَّ من شأنها ، ورماها

بالنقص وفساد الأحكام ، ولا أعلم أن أحدا قبله أو بعده حمل على الألفية

هذه الحملة الجائرة . قال أبو حيان :

((وما حدّاني - يعلم الله - على الكلام في هذه الأرجوزة إلا النصيحة

في الدين ، وإيصال الخير لقلوب المهتدين ، فإنه قد ينقل الإنسان

منها حكما فاسدا يظن أنه صحيح ، ومرجوحا يعتقد أنه ذو ترجيح ، فيسبني

عليه فهما في كتاب الله والسنة النبوية ، فيضل بذلك عن المحجة البيضاء

والسبيل السوية ، لا سيّما مبتدئ أُلقي في روعه تعظيم هذه الألفية ،

وأنها بمقاصد النحو وفيتة ، قد أخذ تعظيمها عمّن يُزهى بحلّ شيء

من مُشكلاتها ، ويَبْجَحُ بالتّصدى إلى تبیین مُعضلتها ، ويُوهم الأعمار أنه

معاني معانيها ، وباني مانيها ، وما هذه إلا رجوزة إن هي إلا كنغمة
من دأماء ، وتربة في يهما^(١) ، ومعذور من يقول بتفضيلها ، ويصول بتحصيلها ،
فإننا في زمان بُغاشه يستنسر ، وحمأه يستحجر ، اللهم غفرا^(٢) .

هذا هو موقف أبي حيان من الالفية ، وهو موقف يجانبه الصواب
ولا ريب ، فكيف يكون سببا في اشتهاها ؟

وعلى الرغم من تحامل أبي حيان هذا التحامل الشديد على الالفية ،
إلا أنه قد يُلتبس له العذر من حيث إنه رأى في الالفية بعض العيوب ،
- وهذه طبيعة البشر - فرآها كبيرة في حق رجل كابن مالك له مكانته
العلمية ، كما وصفه أبو حيان نفسه بأنه « إمام تزوّع برّياه المجالس ،
ويُبأى بروء ياه المجالس »^(٣) . فقال ما قال .

ثانيا : إن قول أبي حيان في نصه السابق : « لا سيما مبتدى^١
أُلقي في روعه تعظيم هذه الالفية ، وأنها بمقاصد النحو وفيّة ، قد أخذ
تعظيمها عن مَنْ يُزها بحلّ شيء من مشكلها ، ويبجح بالتصدي إلى
تبيين معظلمها) أكبر دليل على أن الناس قد اهتموا بمصنفات ابن مالك
وخاصة الالفية قبل أن يتصدى أبو حيان لشرحها .

فما هو إذن السبب في شهرة الالفية والاهتمام بها ؟

(١) النغمة : الجرعة ، الدأماء : البحر ، اليهما : الغلاة

التي لا يُهتدى فيها ، يشير إلى عدم أهميتها .

(٢) شرح أبي حيان على الالفية ص ٢ .

(٣) المصدر السابق ص ٢ .

هناك عدة عوامل ساعدت على ذلك ، من أبرزها :

أولا : طريقة العرض والترتيب :

تُعد طريقة ترتيب الأبواب في الألفية هي الطريقة المثلى التي ارتضاها الكثيرون ممن جاءوا بعد ابن مالك ، لأنها أكثر ملائمة ، وأوفر إفادة في التحصيل والتعليم ، إذ أن هناك طرقا أخرى مثل : طريقة ترتيب الأسماء أولا ، فالأفعال ، فالحروف ، لكن هذه الطريقة (١) تفيد المتخصصين دون سواهم من الراغبين في المعرفة العامة أولا فأولا .

وخلاصة القول : إن الطريقة التي اتبعها ابن مالك في ترتيب أبواب النحو في الألفية طريقة تعليمية تهدف إلى الفائدة التي توخاها ابن مالك من نظم ألفيته .

ثانيا : مشكلة المسائل الخلافية :

لم يكن ابن مالك في ألفيته من ذكر مسائل الخلاف ، بمعنى أنه لم يُنقل كاهل الدارس لها بالخلاف الذي لا طائل من ورائه غالبا ، فالمسائل الخلافية - كما سيأتي - (٢) ليست كثيرة ، فهو لم يعتمد ذكرها ، وإنما تأتي غالبا حسب ما يقتضيه السياق ، كذلك اقتصر على المسائل الخلافية المشهورة بين النحاة ، والتي لا يحسن اغفالها .

(١) النحو الوافي ١ / ١١٠ .

(٢) ينظر الفصل السادس من هذا البحث .

ثالثا : خلوها من الشواهد واستبدال الأمثلة بها :

سبق القول بأن ابن مالك لم يهتم بالشواهد في الألفية ، ففي الألفية كلها لم نجد إلا شاهدا واحدا في باب المفعول له ، لكنه يشير أحيانا إشارة عابرة إلى بعض الشواهد ، وقد تتبعناها فوجدتها تنحصر في عشرين بيتا من أبيات الألفية مع الشاهد المنصوص عليه . (١) إلا أنه أكثر من الأمثلة المعينة على فهم القواعد والمصطلحات النحوية ، وقد يأتي للقاعدة الواحدة مثال أو مثالين أو ثلاثة ، وهذا يلا ريب يقصد به الإيضاح والإفهام .

رابعا : كون الألفية اختصارا للكافية الشافية :

وذلك أن ابن مالك عندما ألف منظومته الكافية الشافية التي تبلغ ثلاثة آلاف بيت تقريبا ، كابد في تأليفها مشقة النظم ، إذ أن نظم العلوم وحقائقها ليس سهلا كما قد يتصوره الكثير ، حتى وإن كان الناظم على درجة كبيرة من الشاعرية .

ثم بعد ذلك اختصرها ، ولا ريب أن التلخيص أو الاختصار يأتي بعد مرحلة المكابدة والعناء ، فجاءت الألفية رائعة صافية ، فتلقاها الناس بالقبول ، وكأنه انزاح عنهم عبء ثقل الألفاء وهو الكافية .

خامسا : مكانة ابن مالك العلمية :

كان ابن مالك ذا علم غزير ، وخلق كريم ، قال عنه واصفوه :

(١) ينظر الفصل الثالث المبحث الثاني .

» كان إماما في القراءات وعللها ، وأما اللغة فكان إليه المنتهى
في الإكثار من نقل غريبها ، والاطلاع على وحشيها ، وأما النحو والتصريف
فكان بخر لا يجارى ، وخبرا لا يُبارى ، وأما أشعار العرب التي
يستشهد بها على اللغة والنحو فكانت الأئمة الأعلام يتحIRON فيه ،
ويتعجبون من أين يأتي بها . . . وكان أُمّة في الاطلاع على الحديث ،
فكان أكثر ما يستشهد بالقرآن ، فإن لم يكن فيه شاهد عدل إلى الحديث ،
فإن لم يكن فيه شاهد عدل إلى أشعار العرب ، وكان كثير العبادة ، كثير
النوافل ، حسن السمّت ، كامل العقل .» (١)

(١) بغية الوعاة ١/ ٢٣٠ ، ٢٣٤ .

شروح الألفية

حظيت ألفية ابن مالك بشروح كثيرة ، منها الطويل المشعب ،
ومنها القصير الذي يهتم بالمعنى العام ، ومنها المتوسط بين الطول
والقصر . وقد اعتمدت في بيان هذه الشروح على المصادر الآتية :

كشف الظنون ، وبغية الوعاة ، وفهرس المخطوطات بمركز البحث
العلمي بجامعة أم القرى / قسم النحو . وهي على النحو التالي :

- شرح ابن الناظم جمال الدين محمد بن مالك ، المتوفى سنة ٦٨٦ هـ .^(١)
- شرح محمد بن أبي الفتح الحنبلي ، المتوفى سنة ٧٠٩ هـ .
-
- شرح محمد بن يوسف بن عبد الله بن محمود الجزري ، المتوفى
سنة ٧١١ هـ .
- شرح ابراهيم بن هبة الله بن علي الأسنوي ، المتوفى سنة ٧٢١ هـ .
- شرح ابراهيم الفزاري ، المتوفى سنة ٧٢٩ هـ .
- شرح محمد بن علي بن هاني المتوفى سنة ٧٣٣ هـ .^(٢)
- شرح محمد قدامة المقدسي ، المتوفى سنة ٧٤٤ هـ .
- شرح تاج الدين بن التركماني ، المتوفى سنة ٧٤٤ هـ .
- شرح أبي حيان الأندلسي ، المتوفى سنة ٧٤٥ هـ .^(٣)

(١) مطبوع بتحقيق الدكتور عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ،
دار الجيل بيروت .

(٢) مخطوط ، نسخة مصورة بمركز البحث العلمي برقم ٤٥٩ نحو .

(٣) لم يكمله ، وقد نشره المستشرق سدني غليز في أمريكا سنة ١٩٤٧ م
وهو مطبوع بالآلة الكاتبة واسم الشرح : منهج السالك .

- شرح حسن بن القاسم المرادى المعروف بابن أم قاسم المتوفى سنة ٧٤٩ هـ. (١)
- شرح زين الدين عمر بن مظفر الوردى المتوفى سنة ٧٤٩ هـ.
- شرح أبي عبدالله محمد بن أحمد بن اللبان المصرى ، المتوفى سنة ٧٤٩ هـ.
- شرح جمال الدين عبدالله بن هشام المتوفى سنة ٧٦٢ هـ ، سماه دفع الخصاصة عن الخلاصة في أربعة مجلدات . وهو غير أوضح المسالك.
- شرح محمد بن علي النقاشر المتوفى سنة ٧٦٣ هـ.
- شرح محمد بن أحمد السنوى المتوفى سنة ٧٦٣ هـ.
- شرح ابراهيم بن محمد بن قيم الجوزية المتوفى سنة ٧٦٥ هـ.
- شرح بهاء الدين عبدالله بن عقيل المتوفى سنة ٧٦٩ هـ. (٢)
- شرح جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن بن علي السنوى ، المتوفى سنة ٧٧٢ هـ. لم يكمله.
- شرح محب الدين القرشي المتوفى سنة ٧٧٥ هـ.
- شرح محمد بن الحسين السنوى ، المتوفى سنة ٧٧٧ هـ.
- شرح محمد بن عبد الرحمن بن الصائغ الزمردى ، المتوفى سنة ٧٧٦ أو ٧٧٧ هـ.

(١) سماه : توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، مطبوع بتحقيق الدكتور عبد الرحمن على سليمان / الطبعة الثانية.

(٢) مطبوع بتحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد .

- شرح محب الدين الحلبي الملقب بناظر الجيثر ، المتوفى سنة ٧٧٨ هـ .
- شرح محمد بن أحمد بن جابر الاندلسي الهواري ، المتوفى سنة ٧٨٠ هـ . (١)
- شرح برهان الدين ابراهيم بن عبدالله الحكرى المصرى المتوفى سنة ٧٨٠ هـ .
- شرح أحمد بن محمد القاسم بن جُزى المتوفى سنة ٧٨٥ هـ .
- شرح ابراهيم بن موسى الشاطبي المتوفى سنة ٧٩٠ هـ . (٢)
- شرح عبد الرحمن بن علي الكوفى ، المتوفى سنة ٨٠٠ هـ تقريبا .
- شرح ابراهيم بن موسى الانباسي ، المتوفى سنة ٨٠٢ هـ . (٣)
- شرح عمر بن علي الشهير بابن الملقن المتوفى سنة ٨٠٤ هـ .
- شرح عبد الرحمن بن علي المكودي المتوفى سنة ٨٠٧ هـ . (٤)
- شرح محمد بن محمد الاسدي ، المتوفى سنة ٨٠٨ هـ .
- شرح محمد بن محمد بن شمري بن أبي العدل المتوفى سنة ٨٠٨ هـ ، سماء : بلفظة ذوى الخصاصة في حل الخلاصة .
- شرح يوسف بن الحسن بن محمد الحموى المتوفى سنة ٨٠٩ هـ .
- شرح بهرام بن عبدالله المالكي المتوفى سنة ٨٠٩ هـ .
- شرح محمد بن أحمد بن خطيب داريا المتوفى سنة ٨١٠ هـ ، سماء : طرح الخصاصة في شرح الخلاصة .

-
- (١) مخطوط ، نسخة مصورة بمركز البحث العلمي برقم ٦٠/ نحو .
 - (٢) سماء المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية ، نسخة مصورة بمركز البحث العلمي في خمسة أجزاء وهي على الترتيب برقم : ٧٢٩ ، ٧٣٠ ، ٧٣١ ، ٧٣٢ ، ٧٣٣/ نحو ، وهو الآن تحت التحقيق بجامعة أم القرى .
 - (٣) مخطوط ، نسخة مصورة بمركز البحث العلمي برقم ٧٧٨ نحو ، سماء : الدرة المضية .
 - (٤) مطبوع مع حاشية أحمد بن عبد الفتاح الطوى الا زهرى ، دار الفكر .

- شرح شعبان بن داود المصري ، المتوفى سنة ٨٢٨ هـ .
- شرح محمد بن الخطيب بن الجزري ، المتوفى سنة ٨٢٢ هـ . (١)
- شرح محمد بن أحمد بن مرزوق التلمساني المتوفى سنة ٨٤٢ هـ ،
سماه : ايضاح السالك على ألفية ابن مالك .
- شرح منظوم لمحمد بن زين الدين ، المتوفى سنة ٨٤٥ هـ .
- شرح أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، المتوفى سنة ٨٥٢ هـ . (٢)
- شرح محمد بن محمد الاندلسي الشهير بالرعي المتوفى سنة ٨٥٢ هـ .
- شرح ابراهيم الكركي المتوفى سنة ٨٥٢ هـ .
- شرح ابراهيم النواوي المتوفى سنة ٨٥٤ هـ .
- شرح عز الدين الحسيني القيلوي المتوفى سنة ٨٥٩ هـ .
- شرح عبد الرحمن بن أبي بكر الشهير بالعيني ، المتوفى سنة ٨٩٣ هـ .
- شرح علي بن محمد الأشموني المتوفى سنة ٩٠٠ هـ تقريبا . (٣)
- شرح جلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ . (٤)
- شرح ابن غازي المكناشي المتوفى سنة ٩١٩ هـ . (٥)
- شرح أبي يحيى زكريا بن محمد الانصاري المتوفى سنة ٩٢٦ هـ . (٦)

-
- (١) مطبوع ، بتحقيق الدكتور مصطفى أحمد النحاس ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٢ م
واسمه : كاشف الخصاصة عن ألفاظ الخصاصة .
 - (٢) مخطوط ، نسخة مصورة بالمركز برقم ١٤٨ نحو .
 - (٣) مطبوع ، بتحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد .
 - (٤) مطبوع ، بدار احياء الكتب العربية ، واسمه : البهجة المرضية .
 - (٥) مخطوط ، نسخة مصورة بالمركز برقم ٨٤٢ / نحو .
 - (٦) مخطوط ، نسخة مصورة بالمركز برقم ٨٥٢ / نحو .

- شرح محمد بن أحمد الحصري المعروف بالخطيب الشربيني ، المتوفى سنة ٩٧٧ هـ . سماء : فتح الخالق المالك في حل ألفاظ كتاب ألفية ابن مالك .
- شرح محمد الفارسي الحنبلي ، المتوفى سنة ٩٨١ هـ . (١)
- شرح بدر الدين محمد بن الرضي الغزي ، المتوفى في حدود سنة ١٠٠٠ هـ .
- شرح الألفية للمقري ، المتوفى سنة ١٠٤١ هـ . (٢)
- شرح الألفية للإسقاطي المتوفى سنة ١١٥٩ هـ . (٣)
- شرح محمد أمين بن خير الله الخطيب العمري المتوفى سنة ١٢٠٣ هـ .
- شرح محمد بن مسعود العثماني المتوفى سنة ١٢٠٦ هـ .
- شرح عبد الله بن الدملجي المتوفى سنة ١٢٣٤ هـ .
- شرح المختار بن بون الشنقيطي المغربي المتوفى بعد سنة ١٣٠٠ هـ .
- شرح أحمد بن زيني دحلان المتوفى سنة ١٣٠٤ هـ . (٤)
- شرح عبد المجيد الشرنوبلي ، المتوفى سنة ١٣٤٨ هـ . (٥)

اعراب الألفية

- اعراب الألفية للشيخ شهاب الدين أحمد بن الحسين الرملي الشافعي المتوفى سنة ٨٤٤ هـ .

-
- (١) مخطوط ، نسخة مصورة بالمركز رقم ١٢١ / نحو .
 - (٢) مخطوط ، نسخة مصورة بالمركز برقم ٤٤٢ / نحو .
 - (٣) مخطوط ، نسخة مصورة بالمركز برقم ١٢٩ / نحو .
 - (٤) مطبوع ، وبهامشه البهجة الرضية للسيوطي ، الطبعة الثالثة ١٣٧٩ هـ /
 - ١٩٥٩ م . وسماء : الأزهار الزينية في شرح متن الألفية .
 - (٥) مطبوع ، وسماء ارشاد السالك ، المكتبة الشعبية بيروت - لبنان بدون تاريخ .

- اعراب الألفية للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري المتوفى سنة ٩٠٥ هـ ،
سماء : تمرين الطلاب في صناعة الاعراب . (١)
- اللوامع الشمسية في اعراب الخلاصة الألفية لمحمد بن علي الحلبي
الصالح المتوفى سنة ؟
- حل اعراب الألفية لمحمد النيسابوري الصادق ، أكمله سنة ١٠٨٢ هـ .
- اعراب الألفية للشيخ محمد محي الدين عبد الحميد ، المتوفى
سنة ١٣٩٢ هـ ، وهو بهامش تحقيقه لكتاب شرح ابن عقيل .
- بقي أن أشير الى أن كتاب أوضح المسالك لابن هشام هو من الكتب
التي نشرت الألفية ، وهو مطبوع . (٢)
- هذا ما وقفت عليه من شرح الألفية ، ولا ريب في أن هناك العديد
من الشرح المجهولة .

(١) مطبوع ، المكتبة الشعبية بيروت - لبنان ، بدون تاريخ .
(٢) مطبوع مع كتاب بغية السالك الى أوضح المسالك تأليف عبد
المتعال الصعدي ، ومطبوع بتحقيق الشيخ محمد محي الدين
عبد الحميد .

الفصل الثالث

المبحث الأول : منهج ابن مسعود في التلقيح .

مدخل :

بات من الواضح أنّ المنهج هو الطريقة التي يسلكها المؤلف في تأليف كتابه ، وقد يكون الأمر سهلاً إذا كان الكتاب الذي يُراد تبين منهج مؤلفه مكتوباً بالنشر .

أما إذا كان الكتاب منظوماً - كالفية ابن مالك - فإنّ الأمر يختلف تماماً .

وذلك أنّ الكتاب المنشور بإمكان الدارس أن يتعرّف على منهج مؤلفه - غالباً - من المقدمة التي يضعها في أول الكتاب .

أما الكتاب المنظوم فإنّ مؤلفه يبدأ - عادة - بحمد الله ، ثم الصلاة والسلام على نبيه ، ثم يتحدث عن موضوع العلم مباشرة دون ذكر مقدمة توضح منهجه .

وهذا ما نجده في الفية ابن مالك ، فقد بدأها بحمد الله ، والثناء عليه ، والصلاة والسلام على نبيه ، ثم أثنى على من سبقه في النظم ، وبعد ذلك بدأ الحديث عن الباب الأول من أبواب النحو ، وهو باب الكلام وما يتألف منه .

ولذلك كان لزاماً على دارس الفية أن يقرأها كاملة ، ويقف عند أبياتها محققاً ومدققاً حتى يتمكن من بيان منهج مؤلفها ، وهذا ما قمنا به .

فقد تتبعنا متن الفية بيتاً بيتاً ، وتوصلت إلى أنّ منهج ابن مالك فيها - حسب اجتهادى - ينحصر في اثنتي عشرة فقرة . وعند عرض كل فقرة اكتفيت بضرب بعض الأمثلة عليها من أبيات الفية ، وذلك خشية الإطالة .

أولا : الاعتماد على التمثيل في تعريف المصطلحات والمفاهيم النحوية :

كثيرا ما يعتمد ابن مالك في ألفيته على المثال ، إما لتعريف قاعدة ، أو بيان حكم ، ولعل هذا - مضافا الى عامل النظم - يرجع الى عامل آخر هو ألاخذ بالتعليمات المنطقية في التعريف ، حيث يعد التعريف بالمثال - منطقيا - نوعا من أنواع التعريف^(١) ، والنحاة - كما هو معلوم - ممن تأثر بالمنطق في البحث والتدوين .

فمن ذلك :

١ - قوله في باب الكلام وما يتألف منه :

كَلَامًا لَفْظًا مُفِيدًا كَأَسْتَقِمَّ وَاسْمٌ ، وَفِعْلٌ ، ثُمَّ حَرْفُ الْكَلِمِ

الكلام عند النحاة ((هو القول المفيد بالقصد ، والمراد بالمفيد ما دلَّ على معنى يحسن السكوت عليه))^(٢).

لكن ابن مالك اختصر هذا التعريف بقوله : " كاستقم " ، حيث استغنى بالمثال عن أن يقول : فائدة يحسن السكوت عليها ، فكأنه قال : الكلام هو اللفظ المفيد فائدة كفاءة استقم^(٣).

إلا أن هناك خلافا بين بعض شراح الألفية من حيث كون قوله : " كاستقم " تمثيلا لإتمام تعريف الكلام ، أو تمثيلا بعد تمام التعريف ، فقد ذهب ابن الناظم إلى أن قول ابن مالك : " كاستقم " تمثيل لإتمام التعريف ، قال : ((فاكتمى عن تتميم الحد بالتمثيل))^(٤).

(١) المنطق ومناهج البحث العلمي ص ١٠٢ .

(٢) مغني اللبيب ص ٤٩٠ .

(٣) شرح ابن عقيل ١ / ١٤٤ .

(٤) شرح ابن الناظم ص ٢٠ .

وقال المرادى : ((وقوله : " كاستقم " تمثيل للكلام الاصطلاحي بعد تمام حده ، لا تنميط للحد ، خلافا للشارح (١) (٢)))

وزهد الاشموني إلى أنه يجوز في قوله : " كاستقم " أن يكون تمثيلا - وهو الظاهر - فإنه اقتصر في شرح الكافية الشافية (٣) على ذلك في حد الكلام ، ولم يذكر التركيب والقصد ، نظرا إلى أن الافادة تستلزمهما ، لكنه في التسهيل (٤) صرح بهما (٥)

ومنهم من ذهب إلى أن الخلاف لفظي ، فمن حمل " المفيد " على المفيد مطلقا قال بتنميط ، ومن حمله على الفائدة التامة جعله تمثيلا بعد تمام التعريف (٦)

أقول : وهذا الرأي هو الجامع بين اختلاف الشراح ، وإن كان الأرجح أن يكون قوله : " كاستقم " تنميطا للتعريف ، لأن النحاة اعتادوا على تعريف الكلام بالصيغة المذكورة آنفا أو ما يماثلها .

٢ - وقوله في باب الموصول :

كَذَاكَ حَذَفَ مَا بِوَصْفٍ خَفِضًا كَأَنَّ قَاضٍ بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ قَضَى

يتحدث في هذا البيت عن حذف الضمير العائد المخفوض ، فأشار

- (١) الشارح هو ابن الناطم .
- (٢) شرح المرادى ١/ ١٥٠ .
- (٣) شرح الكافية الشافية ١/ ١٥٢ .
- (٤) التسهيل ص ٣٠ .
- (٥) شرح الاشموني ١/ ١٦٠ .
- (٦) شرح المكودي (الحاشية) ص ٦٠ .

إلى أنه لا يُحذف إلا إذا كان مجروراً بإضافة اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال ، وهو ما لم ينص عليه ، لكنه اعتمد على التمثيل بقوله :
 "كأنت قاض" ، إشارة إلى قوله تعالى : ﴿ فَأَقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ ﴾ (١) ،
 التقدير : ما أنت قاضيه .

قال المرادى : ((فإن قلت : أطلق الناظم الوصف ، ولم يقيد به
 بالعامل ، قلت : كأنه اكتفى بالمثل عن التقييد ، لأنه قد فهم من
 استقراء هذا النظم أنه قد يتم الحكم بالتمثيل)) (٢)

٣ - وقوله في باب الابتداء :

مَبْتَدَأٌ زَيْدٌ ، وَعَانِرٌ خَبِرٌ إِنْ قُلْتَ : زَيْدٌ عَانِرٌ مَنِ اعْتَدَرُ

لم يذكر ابن مالك تعريف المبتدأ ، وإنما اكتفى بالتمثيل ،
 قال أبو حيان : ((لم يذكر حد الابتداء ، وإنما أتى به مثلاً ، والمُثَلَّ
 لا يتوصل منها إلى تعرف حقائق الأشياء ، وجرى في ذلك على أكثر عاداته
 في الأبواب)) (٣)

وقد يُرَدُّ على أبي حيان بأن المُثَلَّ - وإن كانت لا تُوصَلُ إلى تعرف
 حقائق الأشياء - إلا أن التعريف بها نوع من أنواع التعريف المستخدمة
 في العلوم وبخاصة إذا كان هناك ما يبرّر الأخذ بها كالنظم وتيسيره
 لسهولة حفظه وفهمه .

(١) سورة طه آية ٧٢ .

(٢) شرح المرادى ١/ ٢٥٤ .

(٣) شرح أبي حيان ص ٣٦ .

٤ - وقوله في باب الفاعل :

الْفَاعِلُ الَّذِي كَرَّفُونِي أَتَى زَيْدٌ ، مُنِيرًا وَجْهَهُ ، نِعَمَ الْفَتَى
لم يُعرّف الفاعل استغناءً بالامثلة .

٥ - وقوله في باب المفعول معه :

يُنْصَبُ تَالِي الْوَائِدَ مَفْعُولًا مَعَهُ فِي نَحْوِ : سِيرِي وَالطَّرِيقَ مُسْرِعًا
لم يُعرّف المفعول معه ، وانما اكتفى بالمثل اتكالا عليه .

٦ - وقوله في باب عوامل الجزم :

وَتَخَلَّفَ الْفَاءُ إِذَا الْفُجَاءُ كَانَ تَجَدُّ إِذَا لَنَا مَكَافَاةُ

أى اذا كان الجواب جملة اسمية وجب اقترانه بالفاء ، ويجوز
إقامة " إذا " الفجائية مقام الفاء ، ولم يقيم ابن مالك الجملة بكونها
اسمية استغناءً بفهم ذلك من التمثيل ، وهو قوله :
ان تجد اذا لنا مكافاة . (١)

٧ - وقوله في باب جمع التفسير :

فِي نَحْوِ : رَامٍ نُوَاطِرًا فُعَلَةً وَشَاعَ نَحْوُ : كَامِلٍ وَكَلَمَةٍ

يشير الى بعض امثلة جمع الكثرة ، فمن ذلك :

فُعَلَةٌ : بشرط أن يطرد في كل وصف على وزن فاعل ، معتل اللام ،

لمذكر عاقل ، نحو : رام ورماة .

وَفَعَلَهُ : بشرط أن يطرد في كل وصف على وزن فاعل صحيح اللام ، لمذكر عاقل ، نحو : كامل وكُلمه .

ولم يذكر ابن مالك هذه الشروط اعتمادا على تمثيله بـ " رام " ،
وـ " كامل " . (١)

*

ثانيا - التسامح والتجوّز في العبارة :

فمن ذلك :

١ - قوله في باب المشبهات بليس :

وَرَفَعَ مَعْطُوفٍ بِلَكِنْ أَوْ بِلَئِنْ مِنْ بَعْدِ مَنْصُوبٍ بِمَا الزَّمَّ حَيْثُ حُلُّ

معنى ذلك أن المعطوف ولكن أو بئلا على المنصوب بـ " ما " يلزم رفعه ، لأن المعطوف بهما موجب ، و " ما " لا تعمل في الموجب ، نحو :
ما زيد قائما لكن قاعد ، وما عمرو منطلقا بل مقيم ، فقاعد خبر لمبتدأ محذوف
والتقدير : لكن هو قاعد ، ومقيم مثله . (٢)

فابن مالك تجوّز في تسمية ما بعد " بل ولكن " معطوفا ، وليس
هو بمعطوف ، بل هو خبر لمبتدأ محذوف ، و " بل ولكن " حرفا ابتداء . (٣)

(١) شرح ابن عقيل ١٢١ / ٤ .

(٢) شرح المكودي ص ٤١ .

(٣) شرح الرمادي ٣١٥ / ١ ، والمكودي ص ٤١ .

٢ - وقوله في باب إن :

وَجَائِزُ رَفْعِكَ مَعْطُوفًا عَلَى مَنْصُوبٍ إِنَّ بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلَ

يشير ابن مالك في هذا البيت إلى أن المعطوف على اسم إن - بعد استكمال خبرها - يجوز رفعه ، نحو : إن زيدا قائم وعمرو ، ونسي قوله : على "منصوب إن" مسامحة ، وصوابه على موضع اسم ان . (١)

٣ - وقوله في الباب نفسه :

وَإِنْ تُخَفِّفَ أَنْ فَاسْمُهَا اسْتَكَنَّ وَالْخَبَرُ أَجْعَلُ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أَنْ

يتحدث ابن مالك في هذا البيت عن أن الفتوحة الهمزة من حيث إنها إذا خُفِّفت لم تُهْمَلْ وإنما يبقى لها العمل ، إلا أن اسمها يكون ضمير الشأن محذوفا ، وخبرها جملة . فقوله : " فاسمها استكن " فيسه تجوز ، بل هو محذوف ، لأن الضمير لا يستكن إلا في الفعل أو ما أُجْرِيَ مجراه . (٢)

وقد أصلح بعضهم هذا البيت رافعا التجوز بقوله : (٣)

وَإِنْ تُخَفِّفَ أَنْ فَاسْمُهَا حُذِفَ وَالْخَبَرُ أَجْعَلُ جُمْلَةً كَمَا وَصِفَ

لكن رَدَّ ذلك بأن عبارة الناظم تفيد أمرين : كون اسم أن ضميرا ، وكونه غير مذكور ، وعبارة المصلح تفيد بأنه يكون محذوفا فقط . (٤)

(١) شرح أبي حيان ص ٨١ .

(٢) شرح المكودي ص ٤٨ .

(٣) حاشية ابن حمدون ١٠٩/١ .

(٤) المصدر السابق ١٠٩/١ .

٤ - وقوله في باب الفاعل :

وَيَرْفَعُ الْفَاعِلُ فِعْلَ "أَضْمَرَا" كَيْشَلِ زَيْدٌ ، فِي جَوَابِ : مَنْ قَرَأَ

يشير إلى أنه إذا دلّ دليل على الفعل جاز حذفه ، وإبقاء فاعله ،

فبقوله : " فعل أضمرا " أي فعل محذوف .

قال الخضرى : ((ولو قال :

وَيَرْفَعُ الْفَاعِلُ فِعْلَ "حَذَفَا" كَيْشَلِ زَيْدٌ ، فِي جَوَابِ مَنْ وَنَسَى

لسلّم من التجوز بالاضمار عن الحذف ، لأن الفعل لا يُسمى مضمرا بل محذوفاً. (١)

٥ - وقوله في باب الاشتغال :

وَبَعْدَ عَاطِفٍ بِلاَ فَصْلِ عَلَى مَعْمُولٍ فِعْلٍ مُسْتَقْبِرٍ أَوَّلًا

يشير في هذا البيت إلى أنه يُختار النصب إذا وقع الاسم

المُشْتَغَل عنه بعد عاطف تقدمته جملة فعلية ، ولم يفصل بين العاطف

والاسم ، نحو : قام زيد وعمرا أكرمته ، فاختير النصب لأنه من باب عطف الجمل . (٢)

ففي قول ابن مالك " على معمول فعل " تجوّز ، وإنما العطف

على الجملة الفعلية (٣) ، قال الشاطبي : ((فلو قال عوض ذلك :

(١) حاشية الخضرى ١/١٦٢ .

(٢) شرح ابن عقيل ٢/١٣٨ .

(٣) شرح المرادى ٢/٤٢ ، حاشية السجاعي ص ١٤٣ .

وَبَعْدَ عَاطِفٍ يَلَا فَضْلٍ عَلَى جُمْلَةٍ فِعْلٍ اسْتَقْلَلْتُ أَوَّلًا
لاستقام الكلام (١).

٦ - وقوله في باب الاستثنا :

مَا اسْتَثْنَيْتَ إِلَّا مَعَ تَمَامٍ يَنْتَصِبُ وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كُنْفِي انْتِخِيبُ
يشير في هذا البيت إلى أن الذي استثنته "إلا" ينتصب مع
تمام الكلام إذا كان موجبا. (٢) ، فقوله : " ما استثنيت إلا " فيه تجويز ،
لأن "إلا" ليست التي يُستثنى بها ، والمستثنى هو المتكلم ، لكنه لما كان
الاستثنا يقع بها نسب إليها مجازا. (٣)

٧ - وقوله في باب الوقف :

أَوْ أَشْمِ الضَّمَّةَ أَوْ قِفْ مُضَعِفًا مَا لَيْسَ هَمْزًا أَوْ عَلِيًّا إِنْ قَفَا
قوله : " أوقف مضعفا . " يشير به إلى أن شرط الوقف
بالتضعيف أن لا يكون الحرف الأخير همزة ، ولا معتلا ، وأن يلي حركة ،
كالجمل ، فيقال في الوقف عليه : الجمل بتشديد اللام. (٤)

لكنه بنى من التضعيف مضعفا ، وهو اسم فاعل من أضعف ، والاصطلاح
على ضَعَفٍ تَضْعِيفًا فهو مُضَعَّفٌ ، لا على أضعف إضعافا فهو مُضَعِّفٌ ،
لكن لما كان المعنى واحدا تساهل في العبارة عنه. (٥)

- (١) شرح الشاطبي ٤٨/٢ .
- (٢) شرح ابن عقيل ٢/٢١١ .
- (٣) شرح أبي حيان ص ١٦٠ .
- (٤) شرح ابن عقيل ٤/١٧٤ .
- (٥) شرح الشاطبي ٥/٢٢٢ .

٨ - وقوله في باب التصريف :

حُرْفٌ وَشِبْهُهُ مِنَ الصَّرْفِ بَرِي وَمَا سِوَاهُمَا بِتَصْرِيفٍ حَرِي

يشير إلى أن الحرف وما أشبهه من الأسماء المتوغلّة في البناء

لا يدخلها التصريف ، وما سوى هذين من الأسماء والأفعال حقيقوق
بدخول التصريف فيه . (١)

لكن اللفظ المصطلح عليه إنما هو التصريف لا الصرف ، فاستعماله

لفظ الصرف تسامح اعتباراً بأصل المعنى . (٢)

(١) شرح المكوذ ص ٢٢٥ .

(٢) شرح الشاطبي ٥ / ٩١ .

ثالثا - استخدام أسلوب التقديم لبيان أصل أو أولوية أو حصر :

فمن ذلك :

١ - قوله في باب اعمال اسم الفاعل :

وَأَنْصَبَ يَنْذِي الْأَعْمَالِ تِلْوًا وَخَفِضَ
وَهُوَ لِنَصَبٍ مَا سِوَاهُ مُقْتَضِي
يشير إلى أنه يجوز في اسم الفاعل العامل إضافته إلى ما يليه
من مفعول ، ونصبه له ، فتقول : هذا ضاربُ زيدٍ ، وضاربُ زيدٍ .
وفهم من تقديمه النصب أنه هو الأصل ، والخفض جائز ، وإن كان
على خلاف الأصل . (١)

٢ - وقوله في باب التعجب :

بِأَفْعَلٍ أَنْطَقَ بَعْدَ مَا تَعَجَّبًا أَوْ جِيءَ بِأَفْعَلٍ قَبْلَ مَجْرُورٍ بَيِّنًا
يشير في هذا البيت إلى أسلوب التعجب ، وقد حصره فسي
صيغتين : ما أَفْعَلَهُ ، وَأَفْعِلْ بِهِ ، إذ قدّم المجرور في قوله : * بِأَفْعَلٍ
انطق * ، والتقديم في مثل هذا يشعر بالحصر . (٢)

٣ - وقوله في باب النداء :

وَأَغْمَمُ أَوْ أَنْصَبُ مَا اضْطَرَّارًا نُونًا
مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمٍّ بَيْنَنَا

(١) شرح المكودي ص ١١٣ .

(٢) شرح الشاطبي ١٧/٣ .

يذكر أنه يجوز ضم ونصب المنادى المستحق للبناء وهو العَلَم
والنكرة المقصودة إذا اضطر شاعر إلى تنوينه ، وفي تقديمه الضم إشعار
باختياره (١).

٤ - وقوله في الباب نفسه :

فِي نَحْوِ سَعْدُ سَعْدُ الْأَوْسِ يَنْتَصِبُ
ثَانٍ ، وَضُمَّ وَافْتَحَ أَوَّلًا تَصِيبُ
يشير إلى المنادى المبني على الضم إذا تكرر وأُضيف لما بعده
وَجَبَّ نَصْبُ الثَّانِي لِأَنَّهُ مَضَافٌ ، وَجَازَ فِي الْأَوَّلِ الضَّمُّ عَلَى الْأَصْلِ ،
وَالْفَتْحُ عَلَى الْإِتْبَاعِ (٢) ، وَقَدْ ضُمَّ الضَّمُّ عَلَى الْفَتْحِ لِأَنَّهُ الْقِيَاسُ وَالْأَصْلُ
بِخِلَافِ الثَّانِي (٣).

٥ - وقوله في باب نوني التوكيد :

لِلْفِعْلِ تَوْكِيدٌ بِنُونَيْنِ هُمَا كَنُونِي أَذْهَبَنَّ وَأَقْصَدَنْهُمَا
قوله : " اذهبن واقصدنهما " إشارة إلى نوني التوكيد الثقيلة
والخفيفة ، يريد أن الفعل مختصر بهما في التوكيد ، وأشعر بذلك تقديمه
المجرور " للفعل " ، لأن التقديم مؤذن بالاختصاص (٤).

(١) شرح المكودي ص ١٥٠.

(٢) المصدر السابق ص ١٥٢.

(٣) شرح الشاطبي ٢٥٦/٣.

(٤) المصدر السابق ٣٣٠/٣.

٦ - وقوله في باب عوامل الجزم :

وَجَزْمٌ أَوْ نَصْبٌ لِفِعْلٍ إِثْرُ نَا أَوْ وَاوٍ اِنْ بِالْجُمْلَتَيْنِ اكْتِنِفَا

يشير إلى أنه إذا وقع بين فعل الشرط والجزاء فعل مضارع مقرون بالفاء أو الواو جازنصبه وجزمه ، نحو : إِنْ يَقُمْ زَيْدٌ وَيُخْرِجَ خَالِدٌ أَكْرَمَكَ ، بجزم " يخرج " ونصبه ^(١) ، وفي تقديم ابن مالك الجزم على النصب إشارة إلى أَنَّ الجزم أولى ^(٢).

*

رابعاً - ذكر لغات القبائل :

يشير ابن مالك في بعض الأبواب إلى لغة من لغات قبائل العرب ، وذلك إماً للتفريق بين حكم وآخر ، أو بيان قاعدة نحوية ، فمن ذلك :

١ - قوله في باب الموصول :

وَمَنْ ، وَمَا ، وَأَلْ تُسَاوِي مَا ذُكِرَ وَهَكَذَا ذُو عِنْدَ طَيِّئٍ شِهْرُ

يشير في هذا البيت إلى أن " من وما وأل " تساوي ما ذكر من الذي والتي وتثنيتهما وجمعهما ، وقوله : " وهكذا ذو .. الخ " يعني أن " ذو " في لغة طيِّئٍ تُستعمل موصولة ، وأنها غير " ذو " التي من الأسماء الستة .

(١) شرح ابن عقيل ٤ / ٤٠٠ .

(٢) حاشية ابن حمدون ٢ / ٩٨٠ .

٢ - وقوله في باب الظن :

وَأُجْرِيَ الْقَوْلُ كَظَنٍّ مُّطْلَقًا عِنْدَ سُلَيْمٍ نَحْوُ : قُلْ ذَا شَفِيقَا

للعرب مذهبان في إجراء القول مجرى الظن ، الأول - مذهب عامة العرب ، وهو أنه لا بُدَّ من توفر شروط لذلك وهي : أن يكون الفعل مضارعاً ، وأن يكون للمخاطب ، وأن يكون مسبوقاً باستفهام ، وأن لا يفصل بين الاستفهام والفعل .

والمذهب الثاني ، مذهب سليم ، وهو إجراء القول مجرى الظن مطلقاً ، سواء توفرت الشروط أم لم تتوفر . (١)

٣ - وقوله في باب الاستثناء :

مَا اسْتَثْنَيْتَ إِلَّا مَعَ تَمَامٍ يَنْتَصِبُ وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كُنْفِيٍّ انْتِخِصَبُ
إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ وَانْصَبَ مَا انْقَطَعَ وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إِبْدَالٌ وَقَسَمٌ

المستثنى المتصل هو ما كان بعضاً ما قبله ، والمنقطع هو ما لم يكن بعضاً ما قبله ، فإن كان متصلاً جاز نصبه على الاستثناء ، وجاز إتباعه لما قبله في الإعراب ، وهو المختار ، والمشهور أنه بدل من متبوعه ، وإن كان منقطعاً تميز النصب عند جمهور العرب ، ولا يجوز الإتباع ، وأجازه بنو تميم . (٢)

(١) شرح ابن عقيل ٥٨/٢ ، ٦١ .

(٢) المصدر السابق ٢١٢/٢ - ٢١٥ .

٤ - وقوله في فصل المضاف الى ياء المتكلم :

وَالْفَاءُ سَلَّمَ وَفِي الْمَقْصُورِ عَنْ هَذَا يَلِ انْقِلَابُهَا يَاءً حَسَنًا

يشير في هذا البيت إلى ما كان آخره ألفا كالمثنى والمقصور ، لا تقلب ألفه ياء بل تسلم ، نحو : غلاماي ، وعصاي ، لكن هذا لا تقلب ألف المقصور خاصة ، فتقول : عصي^(١) ، ونذكره للغة هذا ليلين أن هذا ليس بقبيح ، ولا مختص بالشعر ، بل هو ما تستحسن استعماله في نظمها ونثرها .^(٢)

٥ - وقوله في باب ما لا ينصرف :

وَابْنُ عَلَى الْكَسْرِ فَعَالٍ عَلِمَا مَوْئِشًا وَهُوَ نَظِيرُ جُشِمَا
عِنْدَ تَعْيِيمٍ وَأَعْرِفَنَ مَا نُكِّرَا مِنْ كُلِّ مَا التَّعْرِيفُ فِيهِ أَثَرًا

يشير إلى أنه إذا كان علم الموءنت على وزن " فَعَال " كحَذَام ورَقَاش ، فللمعرب فيه مذهبان :^(٣)

أحدهما - وهو مذهب أهل الحجاز بناؤه على الكسر .

والثاني - وهو مذهب بني تميم لإعرابه كإعراب ما لا ينصرف للعلمية والعدل .

(١) شرح ابن عقيل ٩٢/٣ .

(٢) شرح الشاطبي ٤٢٣/٢ .

(٣) شرح ابن عقيل ٣٣٦/٣ .

٦ - وقوله في باب العدد :

وَقُلْ لَدَى التَّائِيثِ إِحْدَى عَشْرَةٌ وَالشَّيْنُ فِيهَا عَنْ تَمِيمٍ كَسْرُهُ

يجوز في شين عشرة مع الموءنث التسكين والكسر وهو لفظة

بني تميم .

*

خامسا - التنبيه على القليل في بعض الأحكام والقواعد :

ينبه ابن مالك على حكم القلة كثيرا في بعض المسائل النحوية ،
فالناظر في الألفية يجد أن ابن مالك قد ذكر القلة في أربعة
مستين موضعا من الألفية ، إلا أنه لم يعتمد هذا اللفظ دائما ، فهو
يعبر إما بقدر مع الفعل المضارع ، أو بربما ، أو بلفظ النذر ، لكن
الغالب تعبيره بلفظ قل أو قليل ، ونحوه .

ويتنوع مفهوم القلة عند ابن مالك فيما يبدو ، فمرة يعنى بالقلة
الجواز ، ومرة يقصد بها لفظة قوم من العرب ، وحينما يعنى بها الشذوذ
أو الندرة ، وهكذا ، والدليل على ذلك :

١ - وقوله في باب المعرب والمبني :

وَنُونٌ مَجْمُوعٌ وَمَا بِهِ التَّحَقُّقُ

فَأَفْتَحَ وَقَلَّ مِنْ يَكْسِرُهُ نَطَقُ

يشير في هذا البيت إلى قلة كسرنون جمع المذكر السالم ،
لكنه وصف ذلك في الكافية الشافية بأنه لغة حيث قال : " ونون الجمع
الذي على حدّ المثني والمحول عليه مفتوحة ، وكسرهما لغة " (١) فيفهم
من ذلك أنها لغة قليلة .

٢ - وقوله في باب النكرة والمعرفة :

وَفِي لُدُنِّي لُدْنِي قَلَّ وَفِي
قَدْنِي وَقَطْنِي الْحَذْفُ أَيْضاً قَدْ يَفِي

يشير في هذا البيت إلى أن نون الوقاية تحذف من لدن ، وقد ،
وقط ، قليلا ، ونص في التسهيل على أن حذفها مع لدن جائز (٢) ،
فيفهم من ذلك أن القلة هنا بمعنى الجواز .

٣ - وقوله في باب الموصول :

وَصِفَةُ "صَرِيحَةٍ" صَلَوةٌ أَلْ
وَكَوْنُهَا بِمُعَرَّبِ الْأَفْعَالِ قَلَّ

يذكر في هذا البيت أن دخول الألف واللام على الفعل المضارع
قليل ، والقلة هنا بمعنى الشذوذ ، قال في الكافية : " وشذ نحو : الحكم
الترضى " (٣) .

(١) شرح الكافية الشافية ١/٢٠٠ .

(٢) التسهيل ص ٢٥ .

(٣) شرح الكافية الشافية ١/٢٩٧ .

٤ - وقوله في باب الابتداء :

وَقَسَّ وَكَاسَتْفَهُمُ النَّفْيُ وَقَدْ
يَجُوزُ، نَحْوُ : فَائِزٌ أُولُو الرَّشَادِ

قوله : " قد يجوز " يشير الى أن استعمال الوصف مبتدأ دون أن يعتمد على نفي أو استفهام قليل ، الا أنه أشار في الكافية إلى ضعفه وعدم امتناعه ^(١) ، وقد يفهم من ذلك أنه جائز على ضعفه.

٥ - وقوله في فصل المشبهات بليس :

وَمَالِلَاتٍ فِي سَوَى حِينَ عَمَلْ
وَحَذَفُ نِي الرِّفْعِ فَشَا وَالْعَكْسُ قَلَّ

يشير الى أن الكثير في لسان العرب حذف اسم "لات" وبقيا خبرها ، ومنه : (وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ) ^(٢) ، ينصب الحين ، التقدير : " ولات الحين حين مناص " ، وقوله : و "العكس قل " يشير به الى أن رفع الحين على أنه اسم "لات" ، والخبر محذوف قليل ، والقلبة هنا بمعنى المحذوف ، قال في الكافية : " وقيد نهبت على شذوذ رفع الحين - الثابت - اسما وجعل المحذوف خبرا بقولي :

(١) شرح الكافية الشافية ١/٣٣٢ .

(٢) سورة ص لآية ٣ .

وَقَدْ يُرَى الْمَحْذُوفُ بَعْدَ خَبَرٍ
وَالثَّابِتُ اسْمًا حَيْثُ مَرْفُوعًا جَرَى
لأن قد تدل مع المضارع على التقليل " (١)

٦ - وقوله في باب الفاعل :

وَجَرَّرَ الْفِعْلَ إِذَا مَا أُسْنِدًا
لِاثْنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ كَفَازَ الشَّهَادَا
وَقَدْ يُقَالُ سَعِدَا وَسَعِدُوا
وَالْفِعْلُ لِلظَّاهِرِ بَعْدَ مُسْنَدٍ

يشير إلى أنه إذا تقدم الفعل لا يلحق به علامة التثنية والجمع ،
فلا يقال : قاما الزيدان ، ولا قاموا الزيدون ، وقوله : " وقد يقال . . .
إشارة إلى أنه إذا ورد من ذلك شيء فهو قليل ، ومفهوم القلة هنا :
لغة قليلة ، قال في الكافية : " ومن العرب من يُؤليه قبل الاثنین ألفا ،
وقبل الذكور واوا ، وقبل الاناث نونا محكوما بحرفيتها " (٢)

٧ - وقوله في باب المفعول له :

وَقُلَّ أَنْ يَصْحَبَهَا الْمُجَرَّرُ
وَالْعَكْسُ فِي مَصْحُوبِ أَلْ وَأَنْشَدُوا

(١) شرح الكافية الشافية ١/ ٤٤٣ .

(٢) المصدر السابق ٢ / ٥٨١ .

يشير إلى أن المفعول له المجرد من أل والاضافة يقل جره باللام لكنه مع قلته جائز ، قال في الكافية : " كل مصدر اجتمعت فيه شروط الانتصاب على أنه مفعول له فجائز جره باللام " . (١)

٨ - وقوله في باب حروف الجر :

وَمَا رَوَوْا مِنْ نَحْوِ رَبِّهِ فَتَسَى

نَزَرٌ ، كَذَاكَهَا ، وَنَحْوُهُ أَتَسَى

يشير إلى أن جر الضمير برب والكاف قليل ، نحو : ربه ، وكها ، والقلّة هنا بمعنى الندرة مع جواز القياس ، قال في الكافية : " وربّه عطبا استندر ، وقس عليه ان شئت " (٢) ، ثم قال : " وأشرت بقولي : " وقس عليه إن شئت " إلى أن هذا الضمير لا بد من إفراده وتذكيره ، وتفسيره بعميز بعده على حسب قصد المتكلم ، فيقال : ربه رجلا .. (٣)

٩ - وقوله في باب أفعل التفضيل :

وَرَفَعَهُ الظَّاهِرَ نَزَرٌ وَمَتَسَى

عَاقَبَ فِعْلًا فَكَثِيرًا ثَبَتَا

(١) شرح الكافية الشافية ٢ / ٦٧٣ .

(٢) المصدر السابق ٢ / ٧٩٢ .

(٣) المصدر نفسه ٢ / ٧٩٤ .

يشير إلى أن أفعل التفضيل لا يرفع الاسم الظاهر مطلقا إلا بشروط،
لكن قد يرفعه حيث أشار بقوله : " نذر " إلى القلة ، وهي لغة ، قال في
الكافية : " وحكى سيبويه أن بعض العرب يقول : مررت برجل أكرم منه
أبوه ، فيرفع بأفعل التفضيل الظاهر مطلقا " . (١)

١٠ - وقوله في باب الترخيم :

وَالْعَجْزَ اخْذِفْ مِنْ مُرَكَّبٍ وَقَلْ
تَرْخِيمُ جُمْلَةٍ ، وَذَا عَمْرٍو نَقَلْ

يشير إلى أن ترخيم الجملة قليل ، وقد نقله سيبويه ، ومع قلته
فهو جائز ، قال في الكافية : " وأكثر النحويين لا يجيزون ترخيم
المركب المضمن إسنادا كتأبط شرا ، وهو جائز " . (٢)

١١ - وقوله في فصل لو :

لَوْ حَرَفُ شَرْطٍ فِي مُضِيِّ وَيَقِلُّ
إِلَاوُهُ مُسْتَقْبَلًا لَكِنْ قُبِلَ

لو الشرطية لا يليها إلا ماضٍ معنى ، وقد يقع بعدها ما هو
مستقبل المعنى ، ومع قلته فهو مقبول كما نص عليه .

(١) شرح الكافية الشافية ١١٤١ / ٢

(٢) المصدر السابق ١٣٥٨ / ٣

١٢- وقوله في باب التصريف :

وَفِعْلٌ أَهْمَلٌ وَالْعَكْسُ يَقِلُّ

لِقَصْدِهِمْ تَخْصِيصَ فِعْلٍ بِفِعْلٍ

يشير الى أن " فِعْلٌ " مهمل نحو جِئْتُ ، وعكسه وهو " فُعِلَ "

قليل ، نحو : دُعِلَ ، والقلّة هنا بمعنى الشذوذ ، قال في الكافية :
" وشذ ضم الاول مع كسر الثاني في دُعِلَ .. " (١)

*

سادسا - التنبيه على المسائل الشاذة :

على الرغم من أن الألفية تعد اختصارا للكافية الشافية ، حيث
تحرى فيها ابن مالك الاقتصار على المشهور والشائع ، إلا أنه يذكر أحيانا
بعض المسائل الشاذة ، وذلك لينبه على أن النص المسموع من الشاذ يقل
عن العرب كما هو ، ويشار الى أن القاعدة على خلافه ، فيستفاد من
تنبيهه هذا في دراسة أمثال هذه النصوص المسموعة .

١ - قال في باب المصرب والمبني :

أُولُو ، وَعَالَمُونَ ، عَلَيُّونَا وَأَرْضُونَ شَذَّ ، وَالسَّنُونَا

(١) شرح الكافية الشافية ٤ / ٢٠٢١ .

"أرضون" جمع أرض، و"سنون" جمع سنة، وهما شاذان في القياس لأنهما لم يستوفيا شروط جمع المذكر السالم، قال في الكافية: "فهذا وأمثاله يحفظ ولا يقاس عليه". (١)

٢ - وقال في باب الفاعل :

وَشَاعَ نَحْوُ : خَافَ رَبَّهُ عُمَرُ
وَشَذَّ نَحْوُ : زَانَ نَوْرَهُ الشَّجَرُ

يشير الى أنه شذ عود الضمير من الفاعل المتقدم على المفعول المتأخر، وذلك نحو : زان نوره الشجر، فالهاء المتصلة بنور الذي هو الفاعل عائدة على الشجر وهو المفعول، وانما شذ ذلك لأن فيه عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة (٢)، ووصفه في الكافية بالقلة، حيث قال : "وقل زان نوره الشجر" (٣)، ثم قال : "ولم يحسن تقديم الفاعل متصلا به ضمير عائد الى الفاعل نحو : زان نوره الشجر، ومع كونه لا يحسن فليس ممتنعا". (٤)

(١) شرح الكافية الشافية ١/٩٣.

(٢) شرح ابن عقيل ٢/١٠٥.

(٣) شرح الكافية الشافية ٢/٥٨٣.

(٤) المصدر السابق ٢/٥٨٥.

٣ - وقال في باب الاضافة :

كَوَحَّدَ لَبِّي وَدَوَّالِي سَفْعَدِي
وَشَذَّ إِيلًا يَدِي لِلْبَيِّ

يشير إلى أن هذه الكلمات تضاف إلى المضمَر ، نحو : وحدك ،
ولبيك ، وورد شذوذا إضافة " لبي " إلى الظاهر ، ووصفه في
الكافية بالغرابة . (١)

٤ - وقال في باب "أبنية المصادر :

فِي غَيْرِي الثَّلَاثِ بِالتَّالِمَةِ
وَشَذَّ فِيهِ هَيْئَةً كَالْخَمْرِ

يشير إلى أن بناء اسم الهيئة من الفعل الزائد على ثلاثة أحرف
شان ، نحو : هي حسنة الخمرة ، حيث بنوا فَعْلَهُ من اخترع . (٢)

٥ - وقال في باب النداء :

وَالْأَكْثَرُ اللَّهُمَّ بِالتَّعْوِيضِ
وَشَذَّ يَا اللَّهُمَّ فِي قَرِيضِ

يذكر أنه ورد شذوذا في الشعر الجمع بين حرف النداء والميم
في " اللهم " ، لأن الميم عوض عن حرف النداء .

(١) شرح الكافية الشافية ٢ / ٩٣٠ .

(٢) شرح ابن عقيل ٣ / ١٣٣ .

٦ - وقوله في باب التحذير والاعراض :

وَشَذَّ إِيَّايَ وَإِيَّاهُ أَشَدَّ

وَعَنْ سَبِيلِ الْقَصْرِ مَنْ قَاسَ أَنْتَبَذَ

يشير إلى أن التحذير يشذ عندما يكون للمتكلم ، وأشد منه عندما يكون للغائب ، وظاهر كلامه هنا أن ذلك غير مقيس ، إلا أنه في الكافية وصف مجيء التحذير للمتكلم بالقلة ^(١) ، وقال في التسهيل : " ينصب تحذرا إيائي وإيانا معطوف عليه المحذور ... وشذ إيَّاه وإيَّا الشواب " ^(٢) فيفهم منه أن التحذير للمتكلم جائز .

٧ - وقوله في باب اعراب الفعل :

وَشَذَّ حَذَفُ أَنْ وَنَصَبٌ فِي سِوَى

مَا مَرَّ فَاقْبَلُ مِنْهُ مَا عَدَلَ رَوَى

يذكر أن آداة النصب أن تحذف شذوذاً ويجوز عطفها في غير ما مر من مواضع حذفها ، وقوله " فاقبل منه " .. معناه : " لا يقبل منه إلا ما نقله عدل ، ولا يقاس عليه " . ^(٣)

(١) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٧٨

(٢) التسهيل ص ١٩٢

(٣) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٥٩

٨ - وقوله في باب جمع التكسير :

وَحَائِضٍ وَصَاهِلٍ وَقَاعِلٌ

وَشَذَّ فِي الْفَارِسِ مَعَ مَا مَاقِلَهُ

يشير إلى أن الوصف إذا كان على "فاعل" لمذكر عاقل شذ

جمعه على "فواعل" ، نحو : فارس وفوارس .

٩ - وقوله في باب التصغير :

وَصَغَّرُوا شَذُوذًا الَّذِي التَّيَّ

وَذًا مَعَ الْفُرُوعِ مِنْهَا تَا وَتَيَّ

يذكر أن تصغير المبنيات شاذ ، نحو : الذى والتي . فقالوا :

الَّذِيَّ وَالتَّتِيَّ ، وذا وتا فقالوا : ذِيَّ ، وَتَيَّ (١) ، إلا أنه أباح ذلك في

الكافية بقوله : " ولما كان في " ذا " و " الذى " ، وفروعهما شبه بالاسماء

المتكئة بكونها توصف ويوصف بها استبيح تصغيرها لكن على وجه

خولف به تصغير الممكن " . (٢)

١٠ - وقوله في باب النسب :

وَنَالِثٌ مِّنْ نَّحْوِ طَيْبٍ حُذِفَ

وَشَذَّ طَائِيٌّ مَّقُولًا بِالْأَلِفِ

(١) شرح ابن عقيل ٤ / ١٥١ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٤ / ١٩٢٤ .

يشير إلى أن قياس المنسوب إلى طي* أن يقال فيه : * طَيِّتِي* ،
لكنهم تركوا فيه القياس ، فقالوا : طَائِي* ، فأبدلوا الياء ألفا . (١)

*

سابعاً - التنبيه على المسائل النادرة :

لم يُفعل ابن مالك هذا الجانب من المسائل النادرة في ألفيته ،
فقد أشار إليها في بعض الأبواب ، والملاحظ أن الندرة عنده بمعنى
الشدوز من حيث عدم القياس عليها .

١ - قال في باب المعرب والمبني :

وَفِي أَبٍ وَتَالِيَيْهِ يَنْتَدِرُ

وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهَرُ

يشير إلى أن نقص أب ، وأخ ، وحم ، نادر ، والنقص هو حذف
الألف والواو والياء منها .

٢ - وقال في باب النكرة والمعرفة :

وَلَيْتَنِي فَشًا وَلَيْتَنِي نَدْرًا

وَمَعَ لَعَلٍّ أَعَكْسٌ وَكُنْ مُخَيَّرًا

(١) شرح الكافية الشافية ٤ / ٩٤٨ . ١

قوله : " وليتي ندرا " يشير الى أن ليت اذا أسندت الى ياء المتكلم فحذف نون الوقاية منها نادر ، ويوصف ذلك في الكافية بالظلة . (١)

٣ - وقال في باب أفعال المقاربة :

كُكَّانَ كَادَ وَعَسَى لَكِنْ نَدَرُ

غَيْرُ مُضَارِعٍ لِهَذَيْنِ خَبَرُهُ

يشير الى أن خبر كاد وعسى لا يأتي إلا مضارعا ، لكنه ندر مجيئه اسما ، والندرة هنا بمعنى الشذوذ ، قال في الكافية : " الا أن الخبر هنا شذوذ وروده اسما منصوبا " . (٢)

٤ - وقال في باب الحال :

وَعَامِلٌ ضَمَّنَ مَعْنَى الْفِعْلِ لَا

حُرُوفُهُ مُوَّخَرَّاءٌ لَنْ يَعْمَلَا

كَطَبِكَ لَيْتَ وَكَأَنَّ ، وَنَدَرُ

نَحْوُ : سَعِيدٌ مُسْتَقِرًّا فِي هَجَرٍ

قوله : " وندر " ... يشير به الى أن تقديم الحال على الجار والمجرور نادر ، نحو : سعيد مستقرا في هجر ، وعلى الظرف نحو : زيد قائما عندك . (٣)

(١) شرح الكافية الشافية ١ / ٢٢٦ .

(٢) المصدر السابق ١ / ٤٥١ .

(٣) شرح ابن عقيل ٢ / ٢٧١ .

٥ - وقوله في باب الاضافة :

وَالْزَمُوا إِضَافَةً لَدُنَّ فَجَازَ

وَنَصَبُ غَدَوَةٍ بِهَا عَنْهُمْ نَكْدَرُ

يذكر في هذا البيت أن " لدن " من الأسماء الملازمة للاضافة ،
أي أن ما بعدها يكون مجرورا ، ونصدر نصب " غدوة " إذا جاءت
بعد لدن ، ووصف ذلك في الكافية بالشذوذ . (١)

٦ - وقوله في باب التعجب :

وَبِالنُّدُورِ أَحْكُمُ لِغَيْرِ مَا ذُكِرَ

وَلَا تَقِسْ عَلَى الَّذِي مِنْهُ أُكْرَ

يشير الى أنه اذا ورد في كلام العرب بناء فعلي التعجب من
الأفعال التي لا يتعجب منها مباشرة فحكمه نادر ، ولا يقاس عليه ،
كما نص في الكافية على شذوذه وقصره على السماع . (٢)

٧ - وقوله في باب الحكاية :

وَإِنْ تَصِلَ فَلَفْظُ مَنْ لَا يَخْتَلِفُ

وَنَادِرٌ مَنْوَنٌ فِي نَظْمٍ عُرِفَ

يشير إلى أنه ندر وصل مَنْ في الحكاية . نحو : منون أنتم ،
والأصل من أنتم ؟ ، ووصفه في الكافية بالشذوذ . (٣)

(١) شرح الكافية الشافية ٢ / ٩٥٣ .

(٢) المصدر السابق ٢ / ١٠٨٦ .

(٣) المصدر نفسه ٤ / ١٧١٨ .

٨ - وقوله في باب الابدال :

نَحْوُ مَبِيعٍ وَمَصُونٍ وَنَدَرٍ تَصْحِيحُ نِزْيِ الْوَاوِ ، وَفِي نِزْيِ الْيَاءِ اشْتَهَرَ

يشير إلى أنه اذا جاء اسم المفعول من باع ، وضان ، فتقول :

مبيع ومصون ، والاصل : مبيوع ومضوون ، وجاء نادرا تصحيح ما عينه
واونحو : مصوون .

*

ثامنا - التنبيه على الحسن :

١ - قال في باب المعرب والمبني :

أَبْ أَخٌ حَمٌ كَذَاكَ وَهَنْ

وَالنَّقْصُ فِي هَذَا الْأَخِيرِ أَحْسَنُ

يشير إلى أن إعراب " هَنْ " بالحركات على النون أحسن من

اعرابه بالحروف .

٢ - وقوله في باب إن :

وَإِنْ يَكُنْ فِعْلاً وَلَمْ يَكُنْ دُعَاءً

وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيفُهُ مُتَّعِماً

فَالْأَحْسَنُ الْفَصْلُ بِقَدْ أَوْ نَفْسِي أَوْ

تَنْفِيسٍ أَوْ لَوْ ، وَقَلِيلٌ زَكَّرُ لَوْ

يشير إلى أنه إذا وقع خبر أن المخففة فعلا متصرفا ، ولم يكن دعاء ،
فانه يجوز الفصل بينها وبين هذا الفعل ، ويجوز ترك الفصل ، لكن
الفصل أحسن .

٣ - وقوله في باب الفاعل :

وَالْحَذْفُ فِي نَعَمِ الْفَتَاةِ اسْتَحْسَنُوا
لِأَنَّ قَصْدَ الْجِنْسِ فِيهِ بَيِّنٌ

يشير إلى أنه يجوز في نعم وبنس اثبات التاء وحذفها مع
الفاعل المؤنث ، نحو: نعم الفتاة هند ، وقوله : " استحسنوا " يشير
به إلى أن الحذف في هذا ونحوه حسن ، ولكن الاثبات أحسن منه . (١)

٤ - وقوله في باب المصدر :

وَجَرَّ مَا يَتَّبِعُ مَا جُرَّ وَمَنْ
رَأَى فِي الْإِتْبَاعِ الْمَحَلَّ فَحَسَّنْ

يذكر أن المصدر إذا أضيف إلى الفاعل ، ففاعله يكون مجرورا ،
لفظا مرفوعا محلا ، فيجوز في تابعه مراعاة اللفظ فيجر ، ومراعاة المحل
فيرفع . (٢)

(١) شرح ابن عقيل ٢ / ٩٦ .

(٢) المصدر السابق ٣ / ١٠٤ .

٥ - وقوله في باب الصفة المشبهة باسم الفاعل :

صَفَةُ اسْتَحْسِنَ جَرَّ فَاعِلٍ

مَعْنَى بِهَا الْمُشَبَّهَةُ اسْمُ الْفَاعِلِ

يشير إلى أن علامة الصفة المشبهة استحسان جرفاعلها بها ،
وفهم من قوله : " استحسن " أن ذلك موجود في اسم الفاعل إلا أنه غير
مستحسن . (١)

٦ - وقوله في باب عوامل الجزم :

وَبَعْدَ مَاضٍ رَفَعُكَ الْجَزَا حَسَنٌ

وَرَفَعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَسَنٌ

يشير إلى أنه إذا كان فعل الشرط ماضيا ، والجواب مضارعا ، جاز
رفع الجواب ، وفهم من قوله : " حسن " أنه جائز كثير ، كما نص عليه في شرح
الكافية . (٢)

٧ - وقوله في باب النسب :

وَإِنْ تَكُنْ تَرْبَعُ ذَا ثَانٍ سَكَنٌ

فَقَلْبُهَا وَآوَا وَحَذْفُهَا حَسَنٌ

(١) شرح المكودي ص ١٢٠ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٣ / ٨٩ ص ١٥ .

يشير إلى أن ألف التانيث المقصورة إذا كانت رابعة ساكنا ثاني ما هي فيه نحو حُبل، فيجوز فيها وجهان : الحذف نحو : حبلٍ ، وهو المختار ، والثاني قلبها واوا - نحو : حبلوي^(١) ، وهو وجه حسن ، كما نص عليه .

٨ - وقوله في باب الوقف :

وَوَصَلْهُمَا بِفَعْرِ تَحْرِيسِكَ بِنَا
أُرِيمَ شَذَّ ، فِي الْمُدَامِ اسْتُحْسِنَا

يشير إلى أن وصل هاء السكت بما حركته دأمة لازمة حسن ، نحو : هُوَ ، وَهِيَه^(٢) .

*

تاسعا - التنبيه على المسائل الجائزة :

١ - قوله في باب الابتداء :

وَالْأَصْلُ فِي الْأَخْبَارِ أَنْ تَوْءَ خَرَأَ
وَجَوَزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لَا ضَرَرَ

الأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر ، ويجوز تقديم الخبر إذا لم يحصل بذلك لبس .

(١) شرح ابن عقيل ٤ / ١٥٤ .

(٢) شرح المكوذي ص ٢٢١ .

٢ - وقوله في باب كان :

وَفِي جَمِيعِهَا تَوَسَّطَ الْخَبَرُ
أَجَزٌ ، وَكُلُّ سَبْقِهِ دَامَ حَظَرُ

يشير إلى أنه يجوز توسط خبر كان وأخواتها بين الفعل والاسم
قال في الكافية : " وهو جائز في جميع هذه الأفعال حتى في ليس
ودام " . (١)

٣ - وقوله في باب " أفعال المقاربة :

وَالْفَتْحَ وَالْكَسَرَ أَجَزَ فِي السَّيْنِ مِنْ
نَحْوِ عَسَيْتُ وَانْتَقَا الْفَتْحَ زَكِينُ

قال في الكافية : " واتفقت العرب على فتح سين عسى إذا لم
يتصل بتاء الضمير ونونيه ، فإذا اتصل بشيء من ذلك أجازوا فتح السين
وكسرها ، والفتح أشهر " . (٢)

٤ - وقوله في باب تعدي الفعل ولزومه :

وَحَذَفَ فَضْلَهُ أَجَزُ إِنْ لَمْ يَضَرَّ
كَحَذَفَ مَا سِيقَ جَوَابًا أَوْ حُصِرَ

(١) شرح الكافية الشافية ١ / ٤٠٠ .

(٢) المصدر السابق ١ / ٤٥٨ .

الفضلة : ما يمكن الاستغناء عنه كالمفعول به (١) ، وأشار إلى أنه يجوز حذف المفعول به إن لم يعرض له مانع .

٥ - وقوله في باب الحال :

وَالْحَالُ إِنْ يُنْصَبُ يَفْعَلُ صُرْفًا
أَوْ صِفَةً أَشْبَهَتْ الْمَصْرُفًا
فَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ كُسْرٍ عَا
ذَا رَاحِلٌ ، وَمُخْلِصًا زَيْدٌ دَعَا

يشير إلى أنه إذا كان العامل في الحال فعلا متصرفا ، أو صفة تشبه الفعل المتصرف فإنه يجوز تقديم الحال عليه .

٦ - وقوله في باب الإضافة :

إِفْرَادُ إِنْ وَمَا كَانَ مَعْنَى كَأَنَّ
أَضِيفَ جَوَازًا نَحْوُ حِينَ جَانِبُهُ

يشير إلى أنه ما كان مثل إِنْ في المعنى من الظروف غير المحدودة كوقت ، وحين ، فإنه يجوز إضافتها إلى الجملة الاسمية والفعلية .

٧ - وقوله في باب النعت :

وَمَا مِنَ الْمَنْعُوتِ وَالنَّعْتِ عُقِلُ
يَجُوزُ حَذْفُهُ ، وَفِي النَّعْتِ يَقِلُّ

يذكر أنه يجوز حذف المنعوت والنعت إذا دل عليها دليل ،

لكن حذف النعت قليل .

٨ - وقوله في باب الترقيم :
 وَجَوَزْنَهُ مُطْلَقًا فِي كُلِّ مَا
 أَنْتَ بِهَا ، وَالَّذِي قَدْ رُخِّمَ
 يشير إلى جواز ترقيم كل مؤنث بالهاء ، على الإطلاق .

٩ - وقوله في باب التصغير :
 وَجَائِزٌ تَعْوِيضُ " يَا " قَبْلَ الطَّرْفِ
 إِنْ كَانَ بَعْضُ الْإِسْمِ فِيهِمَا انْحَذَفَ
 يذكر في هذا البيت أنه إذا كان التصغير أو التذكير - وهو
 المراد بقوله : فيهما - ياءً ، فإن إلى حذف آخر الاسم ، فيجوز أن تأتي
 بياء قبل آخر الكلمة ، وتكون هذه الياء تعويضا عن الحرف المحذوف ،
 نحو : سفرجل ، فتقول في تصغيره : سفريج ، وفي تكسيره : سفاريج .

١٠ - وقوله في باب النسب :
 وَأَجْبَرُ بَرْدَ اللَّامِ مَا مِنْهُ حُذِفَ
 جَوَازًا إِنْ لَمْ يَكُ رَدُّهُ الْإِلْفُ
 فِي جَمْعِي التَّمْحِيجِ أَوْ فِي التَّثْنِيَةِ
 وَحَقُّ مَجْبُورٍ بِهِذِي تَوْفِيكِهِ

يشير إلى أنه إذا نسبت إلى ما حذف منه لامة ، نحو : يد ،
 ودم ، وأب وأخ ، فإذا كانت هذه اللام ترد في التثنية أو الجمع نحو :
 أبوان وأخوان ، فتقول في النسب إليهما أبوي وأخوي .

أما إذا كانت هذه اللام لا تُرد في التثنية أو الجمع نحو :
يدان ، ودمان ، فإنه يجوز أن تأتي باللام عند النسب أولا تأتي بها ،
فتقول : يدي ، ويدوي ، ودوي ، ودوي .

*

عاشرا - التنبيه على المسائل المشهورة :

ينبه ابن مالك على المسائل المشهورة . ولا يقتصر على هذا
اللفظ فقط وإنما يعبر عنها إما بقوله : فاشيا ، أو شاع ، أو أكثر ، ونحو
ذلك .

١ - قال في باب العلم :

وَشَاعَ فِي الْأَعْلَامِ نُو الْأُضَافَةِ
كَعَبْدِ شَمْسٍ وَأَبِي قَحَافَةِ

يشير إلى أن الأعلام المضافة قد كثر في كلام العرب ، وأنها
على نوعين : الأول ما ليست بكنية نحو : عبد شمس ، وعبد الله ،
والثاني : الكنية نحو : أبي قحافة ، وأبي طالب .

٢ - وقال في باب كان :

وَيَحْذِفُونَهَا وَيُبْقُونَ الْخَبَرَ
وَيَعْدُونَ إِنْ وَلَوْ كَثِيرًا ذَا اسْتِهَارٍ

قوله : " ويحذفونها " الضمير يعود على " كان " ، أى تحذف
كان واسمها ويبقى الخبر ، وهذا الحذف يكثر بعد إِنْ وَلَوْ .

٣ - وقوله في باب لا النافية للجنس :

وَشَاعَ فِي ذَا الْبَابِ إِسْقَاطُ الْخَبَرِ
إِذَا الْمُرَادُ مَعَ سُقُوطِهِ ظَهَرَ

يشير إلى أنه يكثر حذف خبر لا النافية للجنس إذا دل عليه دليل ، قال في الكافية : * وحذف الخبر في هذا الباب إذا كان لا يُجهل يكثر عند الحجازيين ، ويلتزم عند التميميين ، فإن كان يُجهل عند حذفه وجب ثبوته عند جميع العرب * . (١)

٤ - وقوله في باب المفعول فيه :

وَقَدْ يَنْوُبُ عَنْ مَكَانٍ مَصْدَرٌ
وَذَاكَ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْثُرُ

يشير في الشطر الثاني إلى أن المصدر ينوب عن ظرف الزمان كثيرا ، نحو : آتيك طلوع الشمس ، والأصل : وقت طلوع الشمس . (٢)

٥ - وقوله في باب الحال :

وَمَصْدَرٌ مُنْكَرٌ حَالًا يَقَعُ
بِكَثْرَةٍ ، كَبَفْتَهُ زَيْدٌ طَلَعُ

(١) شرح الكافية الشافية ١/ ٥٣٥ .

(٢) شرح ابن عقيل ٢/ ٢٠٠ .

يشير إلى أنه يكثر مجيء الحال مصدرا نكرة ، قال في الكافية :
" ولا يجوز استعماله عند سيمويه إلا بسمع ، وأجاز أبو العباس القياس
على ما كان نوعا من الفعل كجئت ركضا ، فيقيس عليه : جئت سرعة ، ورحلة ،
وليس ذلك ببعيد " . (١)

٦ - وقوله في باب حروف الجر :

وَحَذِفَتْ رُبَّ فَجَرَتْ بَعْدَ بَلْ
وَالْفَا وَبَعْدَ الْوَائِ شَاعَ ذَا الْعَمَلِ
يشير في هذا البيت إلى أن رُبَّ تحذف بعد الواو كثيرا ويبقى
عملها .

٧ - وقوله في باب النعت :

وَنَعَتُوا بِمَصْدَرٍ كَثِيرًا
فَالْتَزَمُوا الْإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَ
يشير إلى أنه يكثر النعت بالمصدر ، نحو : مررت برجل عدل ،
لكنه على خلاف الأصل ، قال في الكافية : " ومن النعت بما حقه في
الأصل ألا ينعت به : النعست بالمصدر " . (٢)

(١) شرح الكافية الشافية ٢ / ٧٣٦ .

(٢) المصدر السابق ٣ / ١١٦٠ .

٨ - وقوله في باب عطف النسق :

وَإِنْ عَلَى ضَمِيرٍ رَفَعَ مُتَّصِلٌ
عَطَفَتْ فَأَفْصِلْ بِالضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلِ
أَوْ فَاصِلٍ مَا وَلَا فَصْلٍ يَسِرُّ
فِي النَّظْمِ فَاشْيَاءَ وَضَعْفُهُ اعْتَقِدْ

يشير إلى أن العطف على ضمير الرفع المتصل بلا فصل فاش
في الشعر، وهو ضعيف، إلا أنه قال في الكافية : " ولا يمتنع العطف عليه
دون فصل " (١) ، فقد يفهم من ذلك أنه يجوز على ضعف .

٩ - وقوله في باب العدد :

فِي الضَّدِّ جَرْدٌ ، وَالْمَيْزَ اجْرُرِ
جَمْعًا يَلْفِظُ قَلَةً فِي الْأَكْثَرِ
يشير إلى أن المعدود إذا كان له جمع قلة وكثرة فلإن العدد
يُضاف إلى جمع القلة في الغالب. (٢)

١٠ - وقوله في باب الوقف :

وَرُبَّمَا أُعْطِيَ لَفْظُ الْوَصْلِ مَا
لِلْوَقْفِ نَشْرًا ، وَفَشًا مُنْتَظِمًا

يشير إلى أنه قد يحكم للوصل بحكم الوقف فيعطى حكمه ، وذلك
كثير في الشعر .

(١) شرح الكافية الشافية ٣ / ١٢٤٤ .

(٢) شرح ابن عقيل ٤ / ٦٨ .

الحادى عشر - التنبيه على المسائل الخلافية :

يشير ابن مالك في بعض الأبواب إلى بعض المسائل الخلافية ،
فحينما يذكر الخلاف بين البصريين والكوفيين ، وحينما يشير إلى الخلاف فقط
دون ذكر مذهب معين ، وقد عقدت لهذه المسائل الخلافية فصلا خاصا
بها . فمن ذلك :

١ - قوله في باب النكرة والمعرفة :

وَصِلْ أَوْ أَفْصِلْ هَاءَ سَلْبِيَّةٍ وَمَا أَشْبَهَهُ ، فِي كُنْتَهُ الْخُلْفُ انْتَمَى
كَذَاكَ خِلْتَنِي ، وَاتَّصَلَا أَخْتَارُ ، غَيْرِي اخْتَارَ الْإِنْصَالَ

فهو يشير هنا الى الخلاف في اتصال الضمير وانفصاله في كل من
باب : أعطى ، وطن ، وكان ، ولم يذكر مذهبنا معينا ، وإنما اكتفى بذكر
الخلاف في البيت الأول ، واختيار غيره في البيت الثاني .

٢ - وقوله في باب النائب عن الفاعل :

يُنَوَّبُ مَفْعُولٌ بِمَنْ فَاعِلٌ فِيمَا لَهُ ، كَنَيْلٍ خَيْرٌ نَائِلٍ
فِي بَابِ ظَنَّ وَآرَى الْمَنْعُ اشْتَهَرَ وَلَا أَرَى مَنَعًا إِذَا الْقَصْدُ ظَهَرَ

يشير الى الخلاف في نيابة المفعول الثاني عن الفاعل في باب
" ظن " ، ونيابة المفعول الثاني والثالث في باب " آرى " ، ولم يذكر
مذهبنا معينا ، وإنما اكتفى بقوله : " وآرى ، المنع اشتهر " ، أى اشتهر
بين النحاة .

٣ - وقوله في باب التنازع في العمل :

إِنْ عَمِلَانَ اقْتَضَيَا فِي اسْمِ عَمَلٍ قَبْلُ ، فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلُ
وَالثَّانِ أَوْلَى عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَةِ وَاخْتَارَ عَكْسًا غَيْرُهُمْ ذَا أَسْرَرَةٍ

يشير إلى الخلاف في أي الفعلين أولى بالعمل إذا كانا يطلبان
معمولا واحدا ، نحو : قام وقعد زيد ، فقد ذكر مذهب البصريين الذين
يرون أن الفعل الثاني هو الأول بالعمل ، وأشار إلى المذهب الآخر
- وهو مذهب الكوفيين - بقوله : " واختار عكسا غيرهم " ، وهو بلا شك - يقصد
الكوفيين الذين يرون أن الفعل الأول هو الأول بالعمل .

٤ - وقوله في باب الحال :

وَسَبَقَ حَالٍ مَا بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ أَبَوُا ، وَلَا أَمْنَعُهُ فَقَدْ وَرَدَ

يشير إلى الخلاف في تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف
جر أصلي ، واكتفى بقوله : " قد أبوا " ، أي قد منع بعض النحاة
تقديمه ، وهو لا يرى منعه .

٥ - وقوله في باب نعم وبئس :

وَجَمْعُ تَمْيِيزٍ وَفَاعِلٍ ظَهَرَ فِيهِ خِلَافٌ عَنْهُمْ قَدْ اشْتَهَرُ

يذكر أن النحاة قد اختلفوا في الجمع بين التمييز ، والفاعل الظاهر .
في باب نعم وبئس .

٦ - وقوله في باب التوكيد :

وَإِنْ يُفِيدُ تَوْكِيدُ مَكْثُورٍ قَبْلُ وَعَنْ نَحْوِ الْبَصْرَةِ الْمَنْعُ شَمِلَ

يشير ابن مالك الى الخلاف في تأكيد النكرة ، وأن البصريين يمنعون ذلك ، ولا شك أنه يفهم من قوله : وعن " نحاة البصرة " أن الكوفيين في مقابلهم أجازوا ذلك .

٧ - وقوله في باب الوقف :

وَنَقْلُ فَتْحٍ مِنْ سَوَى الْمَهْمُوزِ لَا يَرَاهُ بَصَرِيٌّ وَكُوفِيٌّ نَقْلًا

يشير الى الخلاف في نقل الفتحة في غير المهموز عند الوقف ، وذكر هنا المذهبين البصري والكوفي .

*

الثاني عشر - التنبيه على الضرورات :

١ - قال في باب النكرة والمعرفة :

فِي الْبَاقِيَّاتِ ، وَاضْطِرَّارًا خَفَّفَا

مِنْنِي وَعَنْنِي بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا

يذكر أن نون الوقاية تحذف تخفيفا في مني وعني ، للضرورة .

٢ - وقال في باب المعرف بأداة التعريف :

وَلَا اضْطِرَّارٍ كَبَنَاتِ الْأَوْبَرِ

كَذَا وَطِبَّتِ النَّفْسُ يَا قَيْسُ السَّرِيِّ

يشير إلى أن " أل " تدخل على العلم ضرورة نحو : بنات
الأوبر - علم لنوع من النبات - وتدخل على التمييز ضرورة أيضا ، نحو :
طبت النفس ، والأصل : طبت نفسا .

٣ - وقوله في باب الإضافة :

فَصَلَ مُضَافٍ شَبَّهَ فِعْلٍ مَا نَصَبَ
مَفْعُولًا أَوْ ظَرْفًا أَجْزَ وَلَمْ يُعَبَّ
فَصَلَ يَمِينٍ ، وَاضْطَرَّارًا وَجِدَا
بِأَجْنَبِيٍّ أَوْ بِنَعْتٍ أَوْ نِدَا

يشير في البيت الثاني إلى أنه قد جاء الفصل بين المضاف
والمضاف إليه بأجنبي من المضاف ، ونعت المضاف ، وبالنداء ، وذلك
ضرورة .

٤ - وقوله في باب النداء :

وَاضْمُمْ أَوْ انصِبْ مَا اضْطَرَّارًا نُونًا
يَمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمِّ بَيْنُفَا
وَبِاضْطِرَّارٍ خَصَّ جَمْعُ " يَا " وَ " أَلْ " .
إِلَّا مَعَ " اللَّهُ " وَمَحْكِي الْجُمْلِ

يشير في البيت الأول إلى أنه إذا اضطر شاعر إلى تنوين العنادى
المفرد المعرفة كان له تنوينه وهو مضموم ، وكان له نصبه ، ويشير في الثاني
إلى أنه لا يجوز الجمع بين حرف النداء " أَلْ " في غير لفظ الجلالة والجُمْلِ
المحكية إلا في الضرورة .
(١)

٥ - وقوله في باب الترخيم :

وَلَا ضِطْرَارَ رَخِّمُوا دُونَ نِدَا
مَا لِلنِّدَا يَصْلُحُ نَحْوُ أَحْمَدَا

يشير إلى أنه يجوز ترخيم الاسم في غير النداء ضرورة ، بشرط أن يكون الاسم صالحا للنداء .

٦ - وقوله في باب المنوع من الصرف :

وَلَا ضِطْرَارَ أَوْ تَنَاسُبٍ صُـصَرِفُ
ذُو الْمَنَعِ وَالْمَصْرُوفُ قَدْ لَا يَنْصَرِفُ

يشير إلى أنه يجوز في الضرورة صرف ما لا ينصرف .

٧ - وقوله في باب المقصور والمدود :

وَقَصْرُ ذِي الْمَدِّ اضْطِرَارًا مُجْمَعُ
عَلَيْهِ وَالْعَكْسُ يَخْلَفُ يَقَعُ

يشير إلى أنه يجوز في الضرورة قصر المدود .

بحث ثانى : السواهد والفؤاد فى اللهاففة .

أولا - الشواهد

يُعرّف الشاهد بأنه ((قول عربي لقائل موثوق بعربيته ،
يُؤدّ للاحتجاج والاستدلال به على قول أورأي)) (١)

والاستشهاد لا يكون إلا بالقرآن الكريم ، وبما صح من الأحاديث
الشريفة ، وبكلام العرب شعرهم ونثرهم شريطة أن يكون القائل من عصور
الاحتجاج المعتمدة . (٢)

والتأمل في الألفية يجد أن ابن مالك قد أغفل ذكر الشواهد ،
ولم ينص إلا على شاهد واحد في باب المفعول له ، والسبب في ذلك
هو أن الألفية - كما تقدم - خلاصة الكافية الشافية ، فإذا كان قد ذكر
العديد من الشواهد في الكافية فلا حاجة إلى ذكرها في الألفية ، وهذا
من قبيل الاختصار .

إلا أنه وردت بعض الإشارات إلى عدد من الشواهد في بعض
أبواب الألفية لكنها ليست صريحة وقد لا يُتنبه لها ، حيث إن ابن مالك
اكتفى بالإشارة إليها إما بذكر لفظة من شاهد معين ، "أوبقولـه" :
" قد روي " ، أو " قد ورد " ، ونحو ذلك .

وقد تتبعنا هذه الشواهد - خلا الشاهد المنعوص عليه - فوجدتها
تنحصر في تسعة عشر بيتا من أبيات الألفية ، مرتبة على حسب أبواب
النحو فيها .

(١) معجم المصطلحات النحوية والصرفية ص ١١٩ .

(٢) المصدر السابق ص ١١٩ .

وهي على النحو التالي :

١ - قوله في باب النكرة والمعرفة :

وَقَبْلَ " يَا " النَّفْسِ مَعَ الْفِعْلِ التَّزِمُ نُونُ وَقَايَةٍ ، وَلَيْسِي قَدْ نُظِمَ

يذكرني هذا البيت أن الفعل إذا أسند إلى ياء المتكلم ، فإنه
يجب أن يؤتى بنون الوقاية قبل ياء المتكلم ، نحو : أخبرني ، ويخبرني ،
وأخبرني .

وقوله : " وليسِي قد نظم " يشير به إلى أنه قد ورد في الشعر
حذف نون الوقاية من الفعل المسند إلى ياء المتكلم ، ويعني به قول الشاعر :^(١)

عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكَرَامُ لَيْسِي

فالشاهد في قوله : " ليسِي " حيث حذفت نون الوقاية من الفعل ،
مع اتصاله بـ ياء المتكلم ، " والوجه ليسني أوليس إياي " .^(٢)

وقوله : " قد نُظِمَ " تنبيه على أنه إنما جاء في النظم دون النثر ،
وذلك دليل على أنه اضطراري .^(٣)

(١) قائله : رؤبة بن العجاج ، ديوانه ص ١٧٥ ، وهو من شواهد شرح
المفصل لابن يعيث ١٠٥/٣ ، ١٠٨ ، وهمع الهوامع ١/٢٢٣ ،
وشرح ابن عقيل ١/١٠٩ ، وشرح المراءى ١/١٥٢ ، والطير :
الرمال الكثير .

(٢) شرح ابن الناظم ص ٦٤ .

(٣) شرح الشاطبي ١/١٤٣ .

٢ - وقوله في الباب نفسه :

وَلَيْتَنِي فَشًا ، وَلَيْتَنِي نَسَدَرًا وَمَعَ لَعَلٍّ أَعَكْسَ ، وَكُنْ مُخَيَّرًا
فِي الْبَاقِيَّاتِ ، وَاضْطِرَّارًا خَفَفًا مِنِّي ، وَعَنِّي بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا

يشير إلى أن " ليت " إذا اتصلت بـ" يا " المتكلم ، فالشائع هو الإتيان بنون الوقاية قبل " يا " المتكلم ، ويندر حذف نون الوقاية معها ، وإذا اتصلت " لعل " بـ" يا " المتكلم ، فإن الشائع حذف نون الوقاية . فتقول : لعلِّي ، ونندر لعلني . أما بقية الحروف الناسخة إذا أُسندت إلى " يا " المتكلم ، فأنت مخير في إثبات نون الوقاية أو حذفها .

ثم ذكر أن الحرفين (من ، وعن) ، قد ورد اضطراراً حذف نون الوقاية منهما إذا أُسند إلى " يا " المتكلم ، وذلك في قول الشاعر : (١)

أُمُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِّي لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلَا قَيْسُ مِنِّي

فالشاهد في قوله : " عَنِّي ، وَمِنِّي " بالتخفيف ، حيث حذف نون

الوقاية ضرورة .

٣ - وقوله في باب المعرف بأداة التعريف :

وَلَا ضَرْطَارَ كَبَنَاتٍ إِلَّا وَبَسْرٍ كَذَا وَطَبَّتَ النَّفْسُ يَاقَيْسُ السَّرِي

يشير في هذا البيت إلى " الألف واللام " الزائدة ، التي تدخل

على العلم ضرورة ، كقولهم في " بنات أوبر " - وهو علم لنوع من النبات - :

(١) لا يعرف قائله ، وهو من شواهد المرادى ١٥٩/١ ، وابن عقيل

١١٤/١ ، وابن الناظم ص ٧٠ .

بنات الأوبر ، في قول الشاعر : (١)

وَلَقَدْ جَنَيْتَ أَكْمُوًّا وَعَسَاقِلًا وَلَقَدْ نَهَيْتَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ

ومن الزائدة أيضا ، الألف واللام الداخلة على التمييز ضرورة ، نحو

قول الشاعر : (٢)

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وَجُوعَنَا صَدَدْتَ ، وَطَبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرٍو

فالشاهد في قوله : " وطبت النفس " ، أى : طببت نفسا .

ثم إنه قد اعترض على الناظم في قوله : " ولاضطرار كبَنَاتِ الأوبر " الخ " من حيث إنه جعل " بنات الأوبر " ما زيدت فيه الألف واللام اضطرابا ، ومن مذهبه الذى تقرر أن ما جاء في الشعر مما يتأتى تحويله إلى ما ليس بضرورة فليس حكمه حكم الضرورات ، فإذا نظرنا فيما عدّه ضرورة هنا ، وجدناه يتأتى مساقه على غير جهة الضرورة ، فقد كان يمكنه في الأول أن يقول : " ولقد نهيتك عن بنات أوبر " ، بغير ألف ولام ، ولا ينكسر الوزن ، وإنما فيه " زحف " ، وهو " الوقصر " ، وذلك حذف التاء من " متفاعلن " ، وذلك جائز ، فلم يضطر على مذهب ابن مالك إلى زيادة الألف واللام ، فجعله ذلك من الاضطراب على مذهبه غير صحيح . . . (٣)

(١) لم يعرف قائله ، وهو من شواهد شرح المفصل لابن يعيشر ٥ / ٧١ ،

وشرح الكافية الشافية ١ / ٣٢٥ ، وشرح ابن عقيل ١ / ١٨١ ، والأكمو ، والمساقل : ضرب من النبات .

(٢) قائله : راشد بن شهاب اليشكري ، وهو من شواهد شرح الكافية

الشافية ١ / ٣٢٤ ، وشرح ابن عقيل ١ / ١٨٢ ، وشرح المرادى ١ / ٢٦٤ .

(٣) شرح الشاطبي ١ / ٢٣٨ .

وكان يمكنه في الثاني أن يقول : " ونفسا طُبْتُ يا قيس عن عمرو " ، فإن
تقديم التمييز عنده جائز في الكلام ، وإن كان قليلا ، فليس بضرورة عنده ،
وإذا كان كذلك ، فعدم التقديم مع إمكانه دليل على أن الألف واللام لم
يدخلها للضرورة ، فقد ناقض هذا الناظم أصله الذي أصَّل (١) .

٤ - وقوله في باب إن وأخواتها :

وَحَفَّتْ " كَأَنَّ " أَيْضًا فَتَوَي مَنُوبَهَا ، وَثَابَتَا أَيْضًا رُوي

يذكر في هذا البيت أن " كَأَنَّ " إذا حَفَّت فإنها لا تُلغى ، وإنما
يبقى عملها ، لكن يُحذف اسمها ، ويُقدَّر بضمير الشأن ، نحو : كَأَنَّ زيدا
قائم ، التقدير : كَأَنَّه زيد قائم (٢) .

وقوله : " وَثَابَتَا أَيْضَا رُوي " ، يشير به إلى أن اسمها قد ورد ،
وذلك في قول الشاعر : (٣)

وَصَدْرُ شَرْقِ النَّحْرِ كَأَنَّ ثُدْيَيْهِ حُقَّانِ

فالشاهد في قوله : " كَأَنَّ ثُدْيَيْهِ " ، برواية النصب ، حيث ذكر
اسم كَأَنَّ ، وهي مخففة .

(١) شرح الشاطبي ٢٣٨/١ .

(٢) شرح ابن عقيل ٣٩٠/١ .

(٣) لا يعرف قائله ، وهو من شواهد سيبويه ١٣٥/٢ ، ١٤٠ ،

وشرح المفصل لابن يعيثر ٨٢/٨ ، وشرح ابن عقيل ٣٩١/١ .

وقول الآخر: (١)

وَيَوْمًا تَوَافَيْنَا بِوَجْهِ مُقَسَّمٍ كَأَنَّ ظَبِيَّةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ

فالشاهد في قوله : " كَأَنَّ ظَبِيَّةً " برواية النصب ، حيث ذكر اسم كَأَنَّ ، وهي مخففة .

٥ - وقوله في باب المفعول المطلق :

وَالْحَذْفُ حَتْمٌ مَعَ آتٍ بَدَلًا مِنْ فِعْلِهِ ، كَنَدْلًا لِلَّذِي كَانْدُلًا

يشير في الشطر الأول إلى أنه ((يجب حذف عامل المصدر الآتي

بدلاً من فعله ، كقولك : ضرباً زيداً)) (٢)

ويشير في الشطر الثاني إلى قول الشاعر : (٣)

عَلَى حِينِ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ

فَنَدْلًا زُرَيْقُ الْمَالِ نَدْلَ الشَّعَالِبِ

فالشاهد في قوله : " فَنَدْلًا زُرَيْقُ الْمَالِ " ، حيث جيء بالمصدر

وهو " ندلاً " ، وحذف فعله وجوبا ، وهو " أُنْدُلُ " ، والتقدير : أُنْدُلُ نَدْلًا يا زُرَيْقُ الْمَالِ .

(١) قيل هو لارقم بن علباء الشكري ، وقيل لهاعث الشكري ، وهو من

شواهد شرح المفصل ٨٣/٨ وشرح المراءى ٣٥٨/١ ، وابن الناعم ص ١٨٣ ، والسلم : ضرب من الشجر .

(٢) شرح المكودي ص ٧٤ .

(٣) قيل هو أعشى همدان ، وقيل الأحوص ، وقيل جرير ، وهو من

شواهد سيبويه ١١٦/١ وشرح الكافية الشافية ٦٥٩/٢ ، وابن عقيل ١٢٨/٢ ، والندل : هو الخطف ، وزريق : اسم رجل .

٦ - وقوله في باب المفعول له :

وَقُلَّ أَنْ يَصْحَبَهَا الْمُجَرَّدُ وَالْعَكْسُ فِي مَصْحُوبِ آلٍ، وَأَنْشَدُوا
* لَا أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ وَلَوْ تَوَالَتْ زُمُرُ الْأَعْدَاءِ *

يشير ابن مالك الى أن المفعول له اذا كان مجردا من
الالف واللام والاضافة يقل أن تصحبه لام الجر ، وإن كان مقرونا بال
يقل أن لا تصحبه اللام ، فنحو : " قمت لإكرامك " قليل ، " واكرامالك "
كثير ، ونحو : " قمت لإكرام " قليل ، وللاكرام كثير . . . ثم أتى بشاهد
على نصب مصحوب آل فقال : (١)

لَا أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ وَلَوْ تَوَالَتْ زُمُرُ الْأَعْدَاءِ (٢)

فالشاهد في قوله : " الجبن " ، حيث وقع مفعولا لا جله وهو
محلّى بال .

وهذا هو الشاهد الوحيد الذي أورده ابن مالك في الألفية
بألفاظه كاملة .

٧ - وقوله في باب الاستثنا :

وَأَجْرُ سَابِقِي يَكُونُ إِنْ تَرَدُّ وَيَعْدَ " مَا " انْصَبَّ، وَأَنْجَرَارُ قَدْ يَرْدُ

قوله " وأجرر سابقي يكون " ، يشير به إلى " خلا وعدا " ، حيث
يكون حكمهما جر ما بعدهما إذا لم يسبقا ب (ما) .

(١) لا يعرف قائله ، وهومن شواهد شرح الكافية الشافية ٢/٦٧٢ ،

وشرح ابن عقيل ٢/١٨٧ ، وشرح المرادى ٢/٠٨٨ .

(٢) شرح المكوذى ص ٧٧ .

أما إذا سبقا ب (ما) فإن حكمهما نصب ما بعدهما .

وقوله : " وانجرار قد يرد " يشير به إلى أنه قد يرد الجر
ب (خلا وعدا) مع اقترانهما ب (ما) . ولم أعثر على شاهد شعري
أو نثري - فيما رجعت إليه من مصادر - يؤيد هذا القول ، وإنما
حكى الجرمي الجرّ مع " ما " عن بعض العرب .^(١)

٨ - وقوله في باب الحال :

وَسَبَقَ حَالٍ مَا بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ أَبَوَا ، وَلَا أَمْنُهُ فَقَدْ وَرَدَ

يذكر ابن مالك في هذا البيت مسألة تقديم الحال على صاحبها
المجرور بحرف جر أصلي ، نحو : مررت جالسا بخالد ، أي مررت بخالد جالسا ،
ويذكر أن بعض النحاة قد منعوا ذلك ، وأن بعضهم - وهو معهم - يرون
جوازه ، وقوله : " فقد ورد " ، يشير به إلى أنه قد جاء تقديم الحال على
صاحبها المجرور في السماع ، فمنه قول الشاعر :^(٢)

لَئِنْ كَانَ بَرْدُ الْمَاءِ هَيْمَانَ صَادِرًا
إِلَيَّ حَبِيبًا ، إِنَّهَا لَحَبِيبٌ

فالشاهد في قوله : " هيمان عاديًا إلي " ، حيث تقدم الحال
وهو " هيمان عاديًا " على صاحبه المجرور وهو الضمير في " إلي " .

(١) شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٢٢ .

(٢) ينسب للمجنون ، ديوانه ص ٤٩٦ .

وهو من شواهد شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٤٥ ، وشرح ابن

عقيل ٢/ ٢٦٤ .

٩ - وقوله في باب الاغماضة :

فَصْلُ يَمِينٍ ، وَاضْطِرَّارًا وَجِدَا بِأَجْنَبِيٍّ أَوْ نَعَتْ أَوْ نَسَدًا

يذكر في هذا البيت الفصل بين المضاف والمضاف إليه بأجنبي أو نعت أو نداء للضرورة .

(١) فمن الفصل بأجنبي قول الشاعر :

كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفٍّ يَوْمًا يَهُودِيٍّ ، يُقَارِبُ أَوْ يَزِيْرُ

فالشاهد في قوله : " بكف يوما يهودي " ، حيث فصل بين المضاف وهو " كف " والمضاف إليه وهو " يهودي " بالظرف " يوما " ، وهو أجنبي من " كف " ، لأنه معمول لـ (خُطَّ) . (٢)

(٣) ومن الفصل بالنعت قوله :

نَجَوْتُ وَقَدْ بَلََّ الرُّعَارِيُّ سَيْفَهُ مِنْ ابْنِ أَبِي شَيْخِ الْإِبَاطِحِ طَالِبٍ

فالشاهد في قوله : " ابن أبي شيخ الإبطح طالب " حيث فصل بين المضاف " أبي " ، والمضاف إليه " طالب " ، بالنعت ، وهو " شيخ الإبطح " .

(١) قائله : أبو حية النميرى ، وهو من شواهد سيبويه ١/ ١٧٩ ،

وشرح المفصل لابن يعيث ١/ ١٠٣ ، وشرح ابن عقيل ٣/ ٨٣ ،

وشرح الكافية الشافية ٢/ ٩٧٩ .

(٢) شرح ابن عقيل ٣/ ٨٣ .

(٣) قائله : معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه ، وهو من شواهد

شرح الكافية الشافية ٢/ ٩٩٠ ، وشرح ابن عقيل ٣/ ٨٦ .

ومن الفصل بالنداء قوله :

وَفَاقُ كَعْبُ بَجِيرٍ مُنْقَذٌ لَكَ مِنْ تَعْجِيلِ تَهْلُكَةٍ ، وَالْخُلْدِ فِي سَقَرٍ (١)

فالشاهد في قوله : " وفاق كعب بجير " ، حيث فصل بين

المضاف (وفاق) ، والمضاف اليه (بجير) بالنداء ، وهو " كعب " ،

والتقدير : وفاق بجير يا كعب منقذ لك .

١ . - وقوله في باب أفعل التفضيل :

وَإِنْ تَكُنْ يَتْلُو مِنْ مُسْتَفْهِمًا فَلَهُمَا كُنْ أَبَدًا مُقَدِّمًا

كَيْشَلِ مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ وَلَدَى إِخْبَارِ التَّقْدِيمِ نَزْرًا وَرَدًا

يذكر ابن مالك في هذين البيتين أن المجرور ب (من) المصاحبة

لأفعل التفضيل إذا كان اسم استفهام وجب تقديم من ومجرورها على

أفعل ، لأن الاستفهام له صدر الكلام ، وشمل صورتين : الأولى أن يكون

المجرور اسم استفهام ، والآخرى أن يكون مضافا إلى اسم الاستفهام ، وقد

مثل للأولى بقوله : " مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ " ، ومثال الثانية : مِمَّنْ غلام

مَنْ أَنْتَ أَفْضَلُ . (٢)

وقوله : " ولدى إخبار التقديم نزا ودا يشير به إلى أن المجرور

بمن إذا كان خبرا أى غير استفهام لزم تأخيره عن أفعل ، لأنه بمنزلة

الفاعل فمحله التأخير . (٣)

(١) قائله : بجير بن أبي سلمى المزني ، وهو من شواهد ابن عقيل

٨٦/٣ ، وشرح المرادى ٢/٢٩٤ .

(٢) شرح المكودي ص ١٢٣ .

(٣) المصدر السابق ص ١٣٣ .

لكنه قد ورد تقديمه على قلة ، نحو قول الشاعر : (١)

وَلَا عَيْبَ فِيهَا غَيْرَ أَنَّ سَرِيعَهَا قَطُوفٌ ، وَأَنَّ لَا شَيْءَ مِنْهُنَّ أَكْسَلُ

فالشاهد في قوله : " لا شيء " منهن أكسل " ، حيث قدّم الجار والمجرور " منهن " على أفعل التفضيل " أكسل " ، مع أن المجرور ليس استفهاماً أو مضافاً إلى استفهام .

١١ - وقوله في باب النعت :

وَأَمْنَعُ هُنَا إِيقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ وَإِنْ أَتَتْ فَالْقَوْلُ أَخْمَرُ تُصِيبُ

يذكر في هذا البيت أن الجملة الطلبية لا تقع نعتاً ، وقوله : " وإن أتت فالقول أخمر " يشير إلى أنه إن جاء ما ظاهره أنه نعت فيه بالجملة الطلبية فيخرج على إضمار القول ، ويكون القول المضمرة صفة ، والجملة الطلبية معمولة القول المضمرة ، (٢) ومنه قول الشاعر : (٣)

حَتَّىٰ إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَاخْتَلَطَ
جَاءَ وَأَبْذَقَ هَلْ رَأَيْتَ الذَّبَّ قَطُّ

فالشاهد في قوله : " بذق هل رأيت الذب " ، فظاهره أنه صفة لـ " مذق " ، والتقدير : مذق مقول فيه : هل رأيت الذب .

(١) قائله : ذوالرمة ، ديوانه ص ٥٤٩ ، وهو من شواهد شرح الكافية

الشافعية ١١٣٤/٢ ، وشرح ابن عقيل ١٨٥/٣ .

(٢) شرح ابن عقيل ١٩٩/٣ .

(٣) ينسب للعجاج ، وهو من شواهد شرح الكافية الشافعية ١١٥٩/٣ ،

وشرح ابن عقيل ١٩٩/٣ .

١٢ - وقوله في باب عطف البيان :

وَصَالِحًا لِدَلِيلَةِ يُمْرَى فِي غَيْرِ نَحْوٍ : يَا غُلَامُ يَعْمُرًا
وَنَحْوِ بَشَرٍ تَابِعِ الْبُكْرَى وَلَيْسَ أَنْ يُبَدَلَ بِالْمَرْغَبِيِّ

يشير في هذين البيتين إلى أنَّ كل ما كان عطف بيان يجوز أن يكون بدلا إلا في موضعين (١) :

الأول - أن يكون التابع مفردا ، معرفة ، معربا ، والمتبوع منادى ، نحو :
يا أخا زيدا ، ويا غلام يعمر ، فـ " زيد ، ويعمر " عطف بيان ،
لأنهما لو جعلوا بدلا لتعَيَّن بناؤهما على الضم ، لأن البدل على
نية تكرار العامل ، فيلزم تقدير حرف النداء معه .

والثاني - ما كان تابعا لمجرور بإضافة صفة مقرونة بأل وهو غير صالح
لإضافتها إليه ، نحو : أنا الضارب الرجل زيد ، فزيد
عطف بيان ولا يجوز أن يكون بدلا من الرجل .

وقوله : " ونحو بشر تابع البكرى " يشير به إلى قول الشاعر : (٢)

أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبُكْرِيِّ بِشَرٍ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَقُوْعَا

فالشاهد فيه قوله : " التارك البكري بشر " ، فـ " بشر " عطف

بيان ، ولا يجوز أن يكون بدلا ، وإن لا يصح التقدير :

(١) شرح المرادى ١٨٦/٣

(٢) قائله المرار الأسدى ، وهو من شواهد سيبويه ١٨٢/١ ، وشرح

الكافية الشافية ١١٩٦/٣ ، وشرح المفصل لابن يعيشر ٧٢/٣ ،

وابن عقيل ٢٢٢/٣

أنا ابن التارك بشر ، باضافة التارك إلى بشر ، لأنه يلزم منه إضافة ما فيه أل إلى المجرد وهو غير جائز .

١٣ - وقوله في باب عطف النسق :

وَإِنْ عَلَى ضَمِيرٍ رَفَعَ مُتَّصِلٌ عَطَفَتْ ، فَأَفْصَلَ بِالضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلِ
أَوْ فَاصِلٍ مَا ، وَلَا فَصْلَ يَرِدُ فِي النَّظْمِ فَاشْيَاءً ، وَضَعْفُهُ اعْتَقِدُ

يشير إلى أنه في حالة العطف على ضمير الرفع المتصل ، فإنه يلزم الفصل بينه وبين ما عطف عليه إما بالضمير المفصل أو بفصل آخر . وقوله : " وبلا فصل يرد في النظم " ، يشير به إلى أنه قد يعطف على ضمير الرفع المتصل بلا فاصل ، وذلك نحو قول الشاعر : (١)

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ وَزُهْرٌ تَهَادَى كَنِعَاجِ الْفَلَا تَمَسُّنَ رَمْلًا

فالشاهد في قوله : " أقبلت وزهر " ، حيث عطف " زهر " على الضمير المستتر في " أقبلت " من غير أن يفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالضمير المفصل ، أو بغيره . (٢)

١٤ - وقوله في الباب نفسه :

وَعَوْدُ خَاوِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى ضَمِيرٍ خَفِضٍ لَازِمًا قَدْ جُمِعَ لَاحِظًا
وَلَيْسَ عِنْدِي لَازِمًا إِنْ قَدْ أَتَى فِي النَّظْمِ وَالنَّشْرِ الصَّحِيحِ مُبْتَدَأًا

يشير في هذين البيتين إلى مسألة العطف على الضمير المجزور

(١) قائله : عمر بن أبي ربيعة ، ديوانه ص ٣٤٠ ، وهو من شواهد

سيبويه ٢/٣٧٩ ، وشرح الكافية الشافية ٣/١٢٤٥ ، وابن عقيل

٢٣٨/٣

(٢) شرح ابن عقيل ٣/٢٣٨

من غير إعادة الجار ، حيث وقع الخلاف بين النحاة في ذلك ،
فذهب فريق إلى أنه لا بد من إعادة الجار إذا عطف على الضمير المجرور ،
نحو : مررت بك وبزيد .

وذهب الفريق الآخر إلى أن ذلك ليس بلازم ، ومنهم ابن مالك ،
حيث قال : * وليس عندي لازماً ، محتجاً بما جاء في النظم والنثر . فمن
النثر قراءة حمزة : ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾ (١) ،
بجر "الأرحام" على أنها معطوفة على الضمير المجرور في " به " .

ومن النظم قول الشاعر : (٢)

فَالْيَوْمَ قَرَّبَتْ تَهْجُونَا وَتَشْتُمُنَا فَإِذَا هَبَّ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ

فالشاهد في قوله : * فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامُ * ، حيث عطف "الأيام"
على الضمير المجرور في " بك " بدون إعادة الجار .

١٥ - وقوله في باب النداء :

وَالْأَكْثَرُ * اللَّهُمَّ * بِالتَّعْوِيضِ وَشَدَّ يَا اللَّهُمَّ فِي قَرِيضِ

يشير في هذا البيت إلى أن الأكثر في نداء اسم الله "اللهم" ،
بسيم مشددة في آخره عوضاً عن حرف النداء " يا " . لكنه ورد في الشعر

(١) سورة النساء آية (١) ، وينظر كتاب السبعة لابن مجاهد ص ٢٢٦ .

(٢) لا يعرف قائله ، وهو من شواهد سيبويه ٣٨٣/٢ ، وشرح الفصل

لابن يعيشر ٧٨/٣ ، وشرح الكافية الشافية ٦٩٤/٢ .

شد وذا الجمع بين حرف النداء ، والميم المشددة . وذلك في قول

(١)
الشاعر :

إِنِّي إِذَا مَا حَدَّثْتُ الْمَا أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّ

فالشاهد في قوله : " يا اللهم يا اللهم " ، حيث جمع بين

حرف النداء ، والميم المشددة التي تكون عوضاً عن حرف النداء .

١٦ - وقوله في فصل تابع للمنادى :

فِي نَحْوِ سَعْدُ سَعْدُ الْأَوْسِ يَنْتَصِبُ ثَانٍ ، وَضَمَّ وَافْتَحَ أَوَّلًا تُصِيبُ

يشير إلى " أن المنادى المبني على الضم إذا تكرر وأُغِيفَ

لما بعده وجب نصب الثاني لأنه مضاف ، وجاز في الأول الضم على الأصل ،
والفتح على الإلتباع " . (٢)

وقوله : " سعد سعد الأوس " يشير به إلى قول الشاعر : (٣)

أَيَا سَعْدُ سَعْدُ الْأَوْسِ كُنْ أَنْتَ مَا نِعَا

وَيَا سَعْدُ سَعْدُ الْخَزْجِينِ الْفَطَارِفِ

(١) قيل هو لأبي خراش الهذلي ، وقيل : لامية بن أبي الصلت ،

وهو من شواهد شرح الكافية الشافية ١٢٠٧/٣ ، وشرح الفصل

لابن يعين ١٦/٢ ، وشرح ابن عقيل ٢٦٥/٣ .

(٢) شرح المكودي ص ١٥٢ .

(٣) لا يعرف قائله ، ذكره الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد

في حاشيته على ابن عقيل ٢٧٠/٣ ، وذكره الشيخ ياسين بن

زين الدين الحمصي في حاشيته على شرح التصريح على التوضيح

١٧١/٢ ، وذكره الشيخ عبد السلام هارون في معجم شواهد

العربية ٢٣٩/١ .

فالشاهد في قوله : "أيا سعد سعد الاوس" ، حيث كرر لفظ المنادى ، وقد أضيف ثاني اللفظين ، فيجب في الثاني النصب ويجوز في الأول الضم والنصب .

١٧ - وقوله في فصل أسماء لازمت النداء :

وَشَاعَ فِي سَبِّ الذُّكُورِ فَعَلٌ وَلَا تَقِسْ ، وَجُرِّ فِي الشُّمْرِ فُلٌ
يشير في هذا البيت إلى أن " فعل " نحو : يا خُبْتُ ، وياغُدُر -
يجي " في سب الذكور ، لكنه غير مقيس ، وإليه أشار بقوله : " ولا تقس " .
وقوله : " وَجُرِّ فِي الشُّمْرِ فُلٌ " يشير به إلى أن " فل " - وهي
من الأسماء المخصوصة بالنداء - قد تستعمل مجرورة في غير النداء ،
نحو قول الشاعر : (١)

تَضِلُّ مِنْهُ إِبِلِي بِالْهَوَجَلِ فِي لَجَّةٍ ، أَسِيكَ فُلَانًا عَنْ فُلٍ

فالشاهد في قوله : " فلانا عن فل " حيث استعمل " فل " في غير النداء وجره بالحرف ، وذلك ضرورة ، لأن من حق هذا اللفظ ألا يقع إلا منادى ، إلا إذا ادّعينا أن " فل " هنا مقتطع من " فلان " بحذف النون والالف بقرينة قوله قبل ذلك : " أسك فلانا " ، فكأنه قال : " أسك فلانا عن فلان " .

(١) قائله : أبو النجم العجلي ، وهو من شواهد سيبويه ٢٤٨/٢ ،

٤٥٢/٣ ، وشرح الكافية الشافية ١٢٣١/٢ ، وشرح ابن عقيل

وبيان هذا أن لفظ " فلان " لا يختص بالنداء ، بل يقع في جميع مواقع الاعراب ، وأنّ الذي يختص بالنداء هو " فُل " الذي أصله " فلو " ، فحذفت لامه اعتباطا ، أى لغير علة صرفية كما حذفت لام يد ودم . (١)

١٨ - وقوله في باب إعراب الفعل :

وَشَذَّ حَذَفُ " أَنْ " وَنَصَبٌ فِي سِوَى
كَامَرًا ، فَاقْبَلُ مِنْهُ مَا عَدَلُ رَوَى
يذكر أنّ أداة النصب " أَنْ " قد تُحذف شذوذا ويبقى عملها في غير ما مر من مواضع حذفها . وذلك نحو قول الشاعر : (٢)

أَلَا أَيُّهَا اللَّائِي أَحْضَرُ الْوَعْصِي
وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ ، هَلْ أَنْتَ مَخْلِدِي

فالشاهد في قوله : " أحضر الوعى " برواية النصب ، حيث نصب الفعل " أحضر " بأن المحذوفة دون مسوغ لحذفها .

أقول : وفي قول ابن مالك : " وشذ حذف أَنْ " ، ثم قوله :
" فاقبل منه " ما ظاهره التناقض ، حيث ذكر في أول البيت أن حذف " أَنْ " وبقاؤه عملها دون مسوغ شاذ ، ثم قال في آخره : " فاقبل منه " ، فكيف يكون مقبولا مع كونه شاذاً ؟

(١) شرح ابن عقيل (حاشية الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد

٢٧٩/٣) .

(٢) قائله : حفصة بن العبد ، ديوانه ص ٣١ ، وهو من شواهد سيبويه

٩٩/٣ ، ١٠٠٠ ، وشرح ابن عقيل ٢٤/٤ .

وقد دفع الشاطبي هذا التناقض قائلا : ((وقوله : " فاقبل منه ما عدل روى " ، تنكيت على مذهب الكوفيين القائلين بجواز الحذف مع بقاء النصب قياسا على ما شذ من ذلك ، على عادتهم في القياس على الشذوذات ، فكأنه يقول : إن ما جاء من ذلك برواية العدل فإن حكمه أن يُقبل قبولا ، ويحفظ فقط ، لأنه شاذ ، لا أن يُقاس عليه)) (١)

١٩ - وقوله في باب الحكاية :

وَقُلْ : مَنْونٌ ، وَمَنْينٌ مُسْكِنًا إِنْ قِيلَ : جَاءَ قَوْمٌ لِقَوْمٍ فُطِنَا
وَلِنْ تَصِلَ فَلَفْظٌ مَنْ لَا يَخْتَلِفُ وَنَادِرٌ مَنْونٌ فِي نَظْمٍ عُصِرَ

يشير في البيت الأول إلى حكم (مَنْ) إذا حكي بها في الوقف ، فنقول : في جاء قوم : منون ، وفي رأيت قوما ، ومررت بقوم : منين . أما إذا وصلت " من " لم تتغير ، وهو ما أشار إليه في البيت الثاني . وقوله : " ونادر منون في نظم عُصِرَ " يشير به إلى أن " من " قد حُكيت وصلا في الشعر ، وذلك نادر ، نحو قول الشاعر :

أَتَوْا نَارِي فَقُلْتُ مَنْونٌ أَنْتُمْ فَقَالُوا : الْجِنَّ ، قُلْتُ عَمُوا ظَلَامًا

فالشاهد في قوله : " منون أنتم " ، حيث ألحق الواو والنون بـ (من) في الوصل ، والقياس : من أنتم .

(١) شرح الشاطبي ١٠/٤ .

(٢) ينسب لشمير بن الحارث الضبي ، وهو من شواهد سيبويه ٤١١/٢ ،

وشرح الكافية الشافية ١٢١٨/٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٦/٤ .

٢٠ - وقوله في باب الوقف :

وَرُبَّمَا أُعْطِيَ لَفْظُ الْوَصْلِ مَا لِلْوَقْفِ نَشْرًا ، وَفَشًا مُنْتَظِمًا

يشير إلى أنه قد يعطى الوصل حكم الوقف ، حيث تُعامل ((الكلمة في الوصل بما تعاملها به لو وقفت عليها من إسكان آخر الكلمة أو تضعيفها ، أو غير ذلك من الأحكام المختصة بالوقف)) (١).

وذلك يكون قليلا في النشر ، كثيرا في النظم .

فمن النشر (٢) قراءة البزى : ﴿ وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنَبَأٍ يَقِينٍ ﴾ (٣) ،

بالسكان همزة * سبأ * إجرا للوصل مجرى الوقف .

ومن النظم قول الشاعر : (٤)

لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ أَرَى جَدَبًا فِي عَامِنَا ذَا بَعْدَ مَا أَخْصَبْنَا

يريد : * جَدَبًا ، وَأَخْصَبَ * .

وقد انتقد الشاطبي قول ابن مالك : * وَرُبَّمَا أُعْطِيَ لَفْظُ الْوَصْلِ

من حيث إنه ذكر أن إجرا الوصل مجرى الوقف قليل في النشر بقوله :

* وَرُبَّمَا * وهي تفيد التقليل ، مع أنه قد وردت شواهد كثيرة من النشر (٥)

لا ينبغي تجاهلها أو إطلاق لفظ القلة عليها . (٦)

(١) شرح الشاطبي ٥/٤٦٠ .

(٢) المصدر السابق ٥/٤٦٠ .

(٣) ورد في كتاب السبعة أن الذي قرأ بالاسكان هو قتيل ، وأما

البزى فقرأ بالفتح (ص ٤٨٠) . سورة النمل آية ٢٢ .

(٤) قائله رؤبة بن العجاج ، ديوانه ص ١٦٩ ، وهو من شواهد

سيبويه ٤/١٧٠ ، وشرح الشاطبي ٥/٤٩٠ .

(٥) أورد الشاطبي العديد من الشواهد ٥/٤٦٠ - ٤٨٠ .

(٦) شرح الشاطبي ٥/٤٧٠ .

لكنه عاد فالتمس العذر له بقوله : ((والذي يرجع اليه في هذه
المسألة أنّ جميع ما تقدم من المنشور لا يتعيّن فيه ما تقدم من إجراء الوصل
مجرى الوقف ، . . . ولئن سلّمنا جميع ما تقدم ^(١) فإنه يبعد القياس على
مثله ، لانتشار قياسه وعدم ضبطه ، ولم يزل النحويون يذكرون ذلك ، ويعدّونه
نادرا ، فليس ببدع ما قاله الناظم هنا ^(٢) .

(١) أي من النصوص .

(٢) شرح الشاطبي ٥/٤٩٠ .

ثانيا - الأمثلة.

يُعرّف المثال بأنه « قول يورد للتشيل به على حقيقة قاعدة ، لا للتدليل على صحتها والاحتجاج على سلامتها »^(١).

ولا يشترط في المثال أن يؤتى به من عصور الاحتجاج^(٢).

والأمثلة تفرع بالعديد من الأمثلة التي يأتي بها ابن مالك لتوضيح حكم أو قاعدة أو شرط ، ونحو ذلك ، ولا ريب في أن للأمثلة فائدة كبيرة من حيث إنها تعين على فهم القواعد والاصطلاحات النحوية . وقد توخى ابن مالك في الأمثلة التي أوردها الأمور التالية :

أولا - مسؤولية المثال ، وذلك يعني أن المثال يكون شاملا للحكم أو القاعدة .

ثانيا - عدم الاختصار على مثال واحد للقاعدة الواحدة ، فهو يكشف عن الأمثلة طلبا للإيضاح .

ثالثا - الاقتباس أحيانا من القرآن الكريم أو الحديث الشريف أو المثل العربي .

وسأقوم في هذا المبحث بذكر نماذج من أبيات الأمثلة توضح ما تقدم ، ثم أعقبها بذكر الاعتراضات على ابن مالك في بعض الأمثلة.

(١) معجم المصطلحات النحوية والصرفية ص ١٢٠ .

(٢) المصدر السابق ص ٢٠٨ .

أولا - شمولية الشال :

فمن ذلك :

١ - قوله في باب المعرب والمبني :

فَارْفَعْ بِضَمٍّ ، وَانْصِبْ فَتْحًا وَجُرْ كَسْرًا ، كَذِكْرِ اللَّهِ عَبْدُهُ يَسْرُ

يذكر ابن مالك في هذا البيت علامات الاعراب الأصلية ، وهي :

الضمة : وهي علامة الرفع .

والفتحة : وهي علامة النصب .

والكسرة : وهي علامة الجر .

وأتى بشال يجمع هذه العلامات ، وهو قوله : " ذكر الله عبده يسر " ،

ف (ذكر) مرفوع ، ولفظ الجلالة مجرور ، و " عبده " منصوب .

٢ - وقوله في الباب نفسه :

وَشَرَطُ ذَا الْأَعْرَابِ أَنْ يُضْفَنَ لَا لِلْيَا ، كَجَا أَخُو أَبِيكَ ذَا اعْتِلَا

يشير في هذا البيت إلى الأسماء الستة لا تُعرب بالحروف - أي

ترفع بالواو ، وتنصب بالالف ، وتجر بالياء - إلا إذا أضيفت إلى غير

ياء المتكلم . وأتى بشال يشمل الإضافة إلى الاسم الظاهر ، والضمير ،

ويشمل أيضا النكرة والمعرفة .

فقوله : " أخو أبيك " أضاف " أخو " إلى " أبيك " وهو اسم

ظاهر ، وقوله : " أبيك " أضاف " أب " إلى كاف المخاطب وهو ضمير ،

وقوله : " ذا اعتلا " أضاف " ذا " بمعنى صاحب إلى " اعتلا " وهو

نكرة . أما المعرفة فهي الضمير في قوله " أبيك " .

قال السيوطي : ((وقد حوى هذا المثال كون المضاف إليه ظاهرا ، ومضمرا ، ومعرفة ، ونكرة))^(١).

٣ - وقوله في باب النكرة والمعرفة :

لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَرَّ " نَا " صَلَحَ كَأَعْرِفُ بِنَا ، فَإِنَّا نِلْنَا الْمَنَحَ

يشير إلى أن ضمير المتكلمين المتصل يأتي مبنيًا في محل رفع ، وفي محل نصب ، وفي محل جر . وأتى بمثال يشمل هذه الأنواع الثلاثة . فنقوله : " بنا " جاء ضمير المتكلمين في محل جر ، وقوله : " فإننا " جاء في محل نصب بلإن ، وقوله : " نلنا " جاء في محل رفع فاعل .

٤ - وقوله في باب الفاعل :

الْفَاعِلُ الَّذِي كَمَرُفُوعِي أَتَى زَيْدٌ ، مُنِيرًا وَجْهَهُ ، نِعْمَ الْفَتَى

يذكر في هذا البيت أن الرفع للفاعل على ثلاثة أنواع :

- الاول - أن يكون الفعل متصرفا ، نحو : أتى زيد .
- والثاني - أن يكون الفعل جامدا ، نحو : نعم الفتى .
- والثالث - أن يرفع بما يشبه الفعل ، كاسم الفاعل ، والصفة المشبهة ، والمصدر . . . الخ ، ومثل بقوله : منيرا وجهه .

٥ - وقوله في باب المفعول المطلق :

تَوَكُّيدًا أَوْ نَوْعًا يُبَيِّنُ أَوْ عَدَدَ كَسِرْتُ سَيْرَتَيْنِ سَيْرَنِي رَشْدُ

يشير إلى أن المفعول المطلق له ثلاث حالات :

الأولى - أن يفيد التوكيد .

والثانية - أن يكون مبيها للعدد .

والثالثة - أن يكون مبيها للنوع .

وأتى بمثال يشمل هذه الحالات .

فقوله : " سُرْتُ سِيرَتَيْن " مثال للمفعول المطلق الذي يبين

العدد . وقوله : " سَيْرَ ذِي رَشْدٍ " مثال للمفعول المطلق الذي يبين

النوع . وقوله : " سُرْتُ . . . سِيرَ " يفهم منه أنه مثال للذي يفيد

التوكيد ، وذلك بحذف " سِيرَتَيْن " ، و " ذِي رَشْدٍ " .

٦ - وقوله في باب المفعول له :

فَاجْرُرُهُ بِالْحَرْفِ ، وَلَيْسَ يَمْتَنِعُ مَعَ الشُّرُوطِ ، كَلِزْهَدٍ ذَا قَنَعَ

قوله : " وليس يمتنع مع الشروط " ، يشير إلى أنه يجوز أن يُجر

المفعول لأجله بالحرف مع وجود الشروط ، وهي : المصدرية ، وإبانة

التعليل ، واتحاده مع عامله في الوقت والفاعل (١) .

وقوله : " كلزهد ذا قنع " ، مثال لما تقدم ، والتقدير : هذا

قَنَعَ زُهْدًا . وتمثله هذا يشمل ثلاثة أحكام :

الأول - أنه جمع فيه الشروط المذكورة .

والثاني - بين فيه أنه يجوز الاتيان بالمفعول لأجله نكرة . (٢)

والثالث - جواز تقديم المفعول لأجله على العامل فيه . (٣)

(١) شرح ابن عقيل ١٨٦/٢ .

(٢) شرح الشاطبي ١٣٨/٢ .

(٣) المصدر السابق ١٣٨/٢ .

٧ - وقوله في باب أبنية المصادر :

وَفِعَلَ اللَّازِمُ بَابُهُ فَعْلٌ كَفَرَحٍ ، وَكَجَوَى ، وَكَشَلَلٍ

يشير في هذا البيت إلى أن الفعل اللازم الذي على وزن (فَعْل) بفتح الفاء وكسر العين ، يأتي مصدره على وزن (فَعَل) بفتح الفاء والعين ، ومثل بثلاثة أمثلة : فَرَح ، وَجَوَى ، وَشَلَل .

فأما فرح : فمثال للفعل الصحيح ، تقول : فَرِحَ فَرَحًا .

وأما جوى : فمثال للفعل المعتل ، تقول : جَوِيَ جَوًى .

وأما شلل : فمثال للفعل المضعف ، تقول : شَلَّ شَلَلًا .

٨ - وقوله في باب البدل :

كَزَرُهُ خَالِدًا ، وَقَبَّلَهُ الْيَدَا وَأَعْرِفُهُ حَقَّهُ ، وَخُذْ نَبْلًا مَدًى

ذكر في هذا البيت أنواع البدل ،

فقوله : زَرَهُ خَالِدًا ، مثال للبدل المطابق .

وقوله : قَبَّلَهُ الْيَدَا ، مثال لبدل البعض من الكل .

وقوله : إِعْرِفُهُ حَقَّهُ ، مثال لبدل الاشتغال .

وقوله : خُذْ نَبْلًا مَدًى ، مثال للبدل المبين .

ثانيا - عدم الاختصار على المثال الواحد .

فمن ذلك مثلا :

١ - قوله في باب العلم :

اسْمُ يَعْينُ الْمُسَمَّى مُطْلَقًا عِلْمُهُ ، كَجَعْفَرٍ ، وَخِرْنَقَا
وَقَرْنٍ ، وَعَدَنٍ ، وَلَا حِيقٍ وَشَذَّ قَمٍ ، وَهَيْلَةٍ ، وَوَاشِقٍ
عرف ابن مالك العلم بأنه الاسم الذي يعين مسماء مطلقا ، ((ولما
كان العلم الشخصي لا يختص بأولي العلم ، بل يكون لأولي العلم
وغيرهم ما يؤلف ، نوع المثال فقال : كجعفر وهو اسم رجل ، وخرنق
وهو اسم امرأة ، وقرن وهو اسم قبيلة ، وعدن وهو اسم بلدة ، ولاحق وهو
اسم فرس ، وشذقم وهو اسم جمل ، وهيلة وهو اسم شاة ، وواشق وهو اسم
كلب)) . (١)

٢ - وقوله في باب المعرف بأداة التعريف :

وَبَعْضُ الْأَعْلَامِ عَلَيْهِ دَخَلٌ لِلْمَحِ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نُقْلًا
كَالْفَضْلِ وَالْحَارِثِ وَالنُّعْمَانِ فَذِكْرُنَا وَحَدَّثُهُ سَيَّانِ
يشير إلى أن " أل " تدخل على بعض الأعلام لبيان أصلها

التي كانت عليه ، وأتى بثلاثة أمثلة :

الأول - الفضل ، وهو منقول من المصدر .

والثاني - الحارث ، وهو منقول من الصفة .

والثالث - النعمان ، وهو منقول من اسم عين وهو الدم .

(١) شرح المكودي ص ٢٠ .

٣ - وقوله في باب لا النافية للجنس :

وَرَكَّبَ الْمُفْرَدَ فَاتِحًا كَلًّا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ ، وَالثَّانِ اجْعَلًا

يشير إلى أن اسم لا النافية للجنس إذا كان مفرداً فإنه يُبنى على الفتح ، وذلك لتركيبه مع " لا " ، فصاراً كالشيء الواحد . ومثل بقوله : لا حول ، ولا قوة ، فأتى بمثالين ((وكان يكفيه أن يأتي بمثال واحد ، ولكنه أتى بالمثالين ليبين بهما أحكاماً ، ويفرّع على اجتماعهما سائل))^(١).

٤ - وقوله في باب التمييز :

رَأْسٌ يَمَعْنَى " مِنْ " مُبَيِّنٌ نَكْرَةً يُنْصَبُ تَمْيِيزًا يَمَا قَدْ فَسَّرَهُ
كَشْبَرِ أَرْضًا ، وَقَفَّيزٍ بُرًّا وَمَنْوَيْنِ عَسَلًا وَتَمَّسَرًا

ذكر ابن مالك أن التمييز هو اسم نكرة متضمن معنى " من " ، مبين ما قبله من إجمال^(٢) ، وأتى بثلاثة أمثلة :

(١) شرح الشاطبي ١/ ٤٥٤ ، والفائدة من ذكر المثال الثاني هـ
بيان الأوجه الاعرابية المختلفة لجملته : لا حول ولا قوة إلا بالله ،
ففي أعرابها خمسة أوجه : الأول : فتحهما معاً ، والثاني :
فتح الأول ورفع الثاني ، والثالث : فتح الأول ونصب الثاني ،
والرابع : رفع الأول والثاني ، والخامس : رفع الأول وبناء الثاني .
(ينظر شرح المكودي ص ٥٠) .

(٢) شرح ابن عقيل ٢/ ٢٨٦ .

الأول - " شبر أرضا " وهو من المسوحات .

والثاني - " قفيز برا " وهو من المكيلات .

والثالث - " منوين عسلا وتمرا " وهو من الأوزان .

قال الشاطبي : ((فتكثير الناظم المثل إشعار بأنواع المقادير ، وأيضا فإن فيها إشارة إلى ما به تمام الاسم ، وذلك أن الاسم الذي ينتصب بعده التمييز لا يكون إلا تاما ، ومعنى تمامه أن يكون فيه تنوين أو نون تشبهه ، وهي نون التثنية والجمع وما جرى مجراهما)) (١)

٥ - وقوله في باب الإضافة :

وَإِنْ يُشَابِهِ الْمُضَافُ يَفْعَلُ * وَصَفًا فَعَنْ تَنْكِيرٍ لَا يُعْزَلُ

كَرَبَّ رَاجِحِنَا عَظِيمِ الْأَمَلِ * مُرَوِّعِ الْقَلْبِ ، قَلِيلِ الْحَيْلِ

يشير في البيت الأول إلى أن المضاف إذا كان يشبه صيغة " يَفْعَلُ " أى " الفعل المضارع " ، وكان هذا المضاف اسم فاعل أو اسم مفعول - بمعنى الحال أو الاستقبال - أو صفة مشبهة ، فإنه لا يفيد تخصيصا ولا تعريفا ، وتسمى هذه الإضافة لفظية وغير محضة . ثم أتى في البيت الثاني بأربعة أمثلة :

الأول - " راجينا " وهو من إضافة اسم الفاعل إلى منصوبه .

والثاني - " عظيم الأمل " وهو من إضافة الصفة المشبهة إلى مرفوعها .

والثالث - " مروع القلب " ، وهو من إضافة اسم المفعول إلى مرفوعه .

والرابع - " قليل الحيل " ، وهو مثل : " عظيم الأمل " .

٦ - وقوله في باب الصفة المشبهة :

وَصَوَّغَهَا مِنْ لَازِمٍ لِحَاضِرٍ كَظَاهِرِ الْقَلْبِ ، جَمِيلِ الظَّاهِرِ

يشير في هذا البيت إلى أن الصفة المشبهة تُصاغ من الفعل اللازم الذي يدل على الحال ، ولا يدل على الماضي أو المستقبل ، و مثل بقوله :
 " طاهر القلب " ، " جميل الظاهر " ، وإنما مثل بمثاليين وقد كان
 (١)
 يجرئه شال واحد لوجهين :

أحدهما - أن يدل على أن الصفة المشبهة تكون منقولة من باب " اسم
 الفاعل " ، وذلك قوله : " طاهر القلب " ، وتكون غير منقولة بل
 مبنية في الأصل للمعنى اللازم الحاضر ، وهو قوله : " جميل
 الظاهر " .

والثاني - أن يدل على أن الصفة المشبهة لا يلزم فيها الجريان على
 فعلها حتى تكون موازنة له كاسم الفاعل ، بل قد تكون كذلك ،
 كطاهر القلب ، وقد لا تكون كذلك كجميل الظاهر .

٧ - وقوله في باب التصغير :

وَاخْتِمَ بِنَاءَ التَّأْنِيثِ مَا صَغُرَتْ مِنْ مُؤَنَّثٍ عَارِضٍ لثَلَاثٍ كَسَيْنٌ
 مَا لَمْ يَكُنْ بِالتَّائِيَةِ يُرَى ذَا لَبْسٍ كَشَجَرٍ ، وَبَقَرٍ ، وَخَمْسٍ

يشير في هذين البيتين إلى أنه إذا صغر الثلاثي المؤنث
 الخالي من علامة التأنيث لحقته التاء عند أمن اللبس . . . فتقول في سن :

سنيئة ، وفي دار دُويرة . . . فإن خيف اللبس لم تلحقه التاء (١) ، ومثل
لذلك بثلاثة أمثلة :

الأول - شجر ، فيصفر على شُجير .

والثاني - بقر ، يصفر على بُقير .

والثالث - خمس ، يصفر على خُميس .

إن لو صُفرت هذه الأسماء على شجيرة ، وبُقيرة ، وخُميسة ،
بإثبات التاء لالتبس بتصفير شجرة ، وبقرة ، وخمسة .

*

ثالثا - الاقتباس من القرآن الكريم والحديث الشريف والمثل العربي :

فمن ذلك :

١ - قوله في باب المعرب والمبني :

وَحَذُّهَا لِلْجَزْمِ وَالنَّصْبِ سِمَةٌ كَلَّمَ تَكُونِي لِتَرْوِي مَظْلَمَةً

يشير إلى أن الأفعال الخمسة إذا سُبقت بناصب أو جازم فإن
علامة النصب أو الجزم حذف النون ، وأتى بمثالين : " لم تكوني " وهو
مثال للجزم ، و " لترومي " وهو مثال للنصب ، وهذان المثالان مقتبسان
من الحديث الشريف " المؤمن من لا يهين نفسه " ، أي لا يفعل ما يوجب
له الهون ، وله تأويل آخر ، وهو أنه لا يسلم لمن يهينه بل يمتنع . (٢)

(١) شرح ابن عقيل ٤/ ١٥٠ .

(٢) شرح المكودي (ينظر الحاشية) ص ١٥ ، وورد بلفظ : " ليس للمؤمن

بذل نفسه " ، حلية الأولياء ٨/ ١٠٦ .

٢ - وقوله في باب الموصول :

كَذَاكَ حَذَفَ مَا يَوْصِفُ خِفْضًا كَأَنْتَ قَاضٍ بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ قَضَى

يذكر في هذا البيت أنَّ حذَفَ الضمير العائد من الصلة إلى الموصول - إذا كان مخفوضاً بالوصف -، مثل الضمير المنصوب في جواز حذفه بكثرة ثم مثل بقوله : " كَأَنْتَ قَاضٍ " ، وأشار به إلى قوله عز وجل :
* فَأَقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ * (١) ، أي ما أنت قاضيه . (٢)

٣ - وقوله في باب المفعول المطلق :

وَمَا لِتَفْصِيلٍ كَمَا مَنََّّا عَامِلُهُ يُحْذَفُ حَيْثُ عَنََّّا

يشير في هذا البيت إلى أن عامل المصدر إذا كان مسوقاً للتفصيل فإنه يحذف وجوباً ، وقوله : " كَمَا مَنََّّا " ، يشير به إلى قوله تعالى :
* حَتَّىٰ إِذَا أَشْتَتَمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَتَاقَ ، فِيمَا مَنَّا بَعْدُ وَإِنَّمَا فِدَاءُ * (٣)
"فَنَّا وَفِدَاءُ" : مصدران منصوبان بفعل محذوف وجوباً ، والتقدير - والله أعلم - : فِيمَا تَمَنُّونَ مِنَّا ، وَإِنَّمَا تَفْدُونَ فِدَاءً . (٤)

٤ - وقوله في باب الحال :

وَعَامِلُ الْحَالِ بِهَا قَدْ أُكِّدَا فِي نَحْوِ لَا تَعَثْ فِي الْأَرْضِ مُفْسِدًا

يذكر أن العامل في الحال قد يؤكَّد بها فتكون الحال على هذا

(١) سورة طه ، آية ٧٢ .

(٢) شرح المكي ، ص ٢٧ ، وشرح ابن عقيل ١/ ١٧٣ .

(٣) سورة محمد صلى الله عليه وسلم آية ٣ .

(٤) شرح ابن عقيل ٢/ ١٨٠ .

مؤكدة لعاملها ، وذلك على قسمين :

الأول - أن تكون من لفظ عاملها ، كقوله عز وجل : * وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا * (١) ،

الثاني - أن تكون موافقة لعاملها معنى لا لفظا ، كقوله تعالى : * وَلَا تَعْمُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ * (٢) ، لِأَنَّ : الْعُمُّ هُوَ الْفَسَادُ ، ولهذه الآية أشارة بقوله : لا تعث في الأرض مفسداً . (٣)

٥ - وقوله في باب التمييز :

وَالنَّصَبُ بَعْدَ مَا أُضِيفَ وَجَبًا إِنْ كَانَ شَلٌّ مِلُّ الْأَرْضِ ذَهَبًا

يذكرني هذا البيت أن جواز جر التمييز بالاضافة مشروط بخلو المميز من إضافته إلى غير التمييز ، فإن أضيف إلى غيره وجب النصب . (٤) وشل بقوله : مل الأرض ذهباً . (إذ لو قيل فيه : * مِلُّ ذَهَبٍ * لم يستقم المعنى) . (٥) ويشير بهذا المثال إلى قوله تعالى : * فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلُّ الْأَرْضِ ذَهَبًا * . (٦)

٦ - وقوله في باب الاضافة :

وَالزَّمُوا إِذَا إِضَافَةً إِلَى جُعِلَ الْأَفْعَالُ كَهُنْ إِذَا اعْتَلَى

يشيرني هذا البيت إلى أن * إذا * تضاف إلى الجملة الفعلية ،

(١) سورة النساء آية ٧٩ .

(٢) سورة البقرة آية ٦٠ .

(٣) شرح المكودي ص ٩٠ .

(٤) شرح المرادى ٢ / ١٢٨ .

(٥) المصدر السابق ٢ / ١٢٩ .

(٦) سورة آل عمران آية ٩١ .

ولا تضاف إلى الجملة الاسمية ، ومثل بقوله : " هُنْ إِذَا اَعْتَلَى " ، وهذا
المثال مقتبس من المثال المشهور (١) : " إِذَا عَزَأْخُوكَ فَهُنْ " . (٢)

-
- (١) مجمع الأمثال ١/٢٢٠
(٢) حاشية ابن حمدون ١/١٩٨

بعض الاعتراضات على ابن مالك في بعض الأمثلة

وعلى الرغم مما تقدم ، إلا أنه وردت بعض الاعتراضات على ابن مالك في بعض الأمثلة ، ذكرها بعض شراح الألفية ، وأرباب الحواشي ، فمن ذلك :

١ - قوله في باب الكلام وما يتألف منه :

وَالْأَمْرُ إِنْ لَمْ يَكُ لِلنُّونِ مَحَلٌّ فِيهِ ، هُوَ اسْمٌ نَحْوُ صَهْ ، وَحَيْهَلٌ

يشير ابن مالك في هذا البيت إلى أن الكلمة التي تدل على أمر ، ولا تقبل نون التوكيد ليست فعلا ، وإنما هي اسم فعل أمر ، ومثل يقوله : " صه وحيهل " ، فهاتان الكلمتان ليستا فعل أمر ، لأنهما لا تقبلان نون التوكيد ، فلا تقول : صهّن ، ولا : حيهلن ، إلا أنه قد اعترض على التمثيل بهما من وجهين :

الأول - أن إسمية (صه وحيهل) معلومة من قوله في أول هذا الباب :

بِالْجَرِّ ، وَالتَّنْوِينِ ، وَالنَّدَا ، وَالْأَلِّ وَسُنْدٍ لِلِاسْمِ تَعْيِيْزٌ حَصَلُ

حيث ذكر أن من علامات الاسم التنوين ، و" صه وحيهل " يقبلان التنوين ، فكان الأولى أن يُمثل بما لا يقبل التنوين . (١)

وقد أجيب عن ذلك بأن ((الذي علم ما تقدم هو مطلق اسميتهما ، والمراد هنا اسميتهما للفعل ، لأن قوله : " هو اسم " المراد

(١) أوضح السالك ٢٨ / ١ ، ٢٩ ، وحاشية السجاعي ص ١٥ ، وحاشية

الخضري ٢٤ / ١ ، وحاشية ابن حمدون ٢٤ / ١ .

(١) هو اسم الفعل ، وهذا لم يُعلم ما سبق)) .

والثاني - أنه اقتصر بهذين المثالين على الأمر فقط ، ولم يثُل لاسم الفعل من الماضي والمضارع . (٢)

قال الأشموني : ((فكان الأولى أن يقول :

وَمَا يُرَى كَالْفِعْلِ مَعْنَى وَأَنْخَزَلُ عَنْ شَرْطِهِ اسْمٌ ، نَحْوَصَ وَحَيْهَلْ

ليشمل أسماء الأفعال الثلاثة)) . (٣)

وقال الصبان : ((قال ابن غازي : ولو شاء التصريح بالثلاثة

لقال :

(٤) وَمَا يَكُنْ مِنْهَا لِغَيْرِ ذِي مَحَلٍّ فَاسْمٌ كَهَيْهَاتَ ، وَوَيَّ ، وَحَيْهَلْ)) .

وقد أجيب عن هذا الاعتراض بأنه ((لما كان الغالب في اسم الفعل أن يكون بمعنى الأمر ويقل كونه بمعنى الماضي وبمعنى المضارع اقتصر على الأمر لكثرة ، وترك ما عداه لقلته)) . (٥)

٢ - وقوله في باب المعرب والمبني :

وَأَرْفَعُ يَوَاوٍ وَيَبَا أَجْرُرُ وَأَنْصِبُ سَالِمَ جَمْعِ عَامِرٍ وَذُنُوبٍ

يذكر في هذا البيت أن جمع المذكر السالم يُرفع بالواو ، وينصب

(١) شرح التصريح (الحاشية ١/٤٦) ، وحاشية ابن حمدون ١/٢٤٠ .

(٢) شرح الشاطبي ١/٢٨ ، وحاشية ابن حمدون ١/٢٤٠ ، وشرح

الأشموني ١/٣٧٠ .

(٣) شرح الأشموني ١/٣٧٠ .

(٤) حاشية الصبان ١/٥١ .

(٥) شرح الشاطبي ١/٣٠٠ .

ويُجر بالياء ، والذي يُجمع هذا الجمع نوعان : جامد وصفة ، فنشمل
للجامد بقوله : " عامر " ، وهو ما يشترط فيه أن يكون ((علماً لمذكر عاقل ،
خالياً من تاء التانيث ومن التركيب)) (١).

ومثّل للصفة بقوله : " مذنب " ، ويشترط فيها ((أن تكون صفة
لمذكر عاقل خالية من تاء التانيث ، ليست من باب أفعل فعلاً ، ولا من
باب فعلان فعلى ، ولا مما يستوى فيه المذكر والمؤنث)) (٢).

إلا أنه قد اعترض على التمثيل بـ " عامر ومذنب " من حيث
أنه لا يفهم منهما شروط الجمع ، قال أبو حيان : ((وأشار بعامر إلى
الاسم ، وبمذنب إلى الصفة ، ولا يفهم من هذين المثالين شروط جمع
كل واحد منهما)) (٣).

وقد ردّ الشاطبي هذا الاعتراض بقوله : ((... فإذا شروط الجامد
مشار إليها بمثال " عامر " ، وشروط الصفة مشار إليها بمثال " مذنب " ، وحصل
بذلك ضابط ما يُجمع ... بأوفى كمال في أشد اختصار ، وهذه عوايده
في هذا النظم)) (٤).

أقول : وقد علم أن منهج ابن مالك في ألفيته الاعتماد على
المثال في التعريف بالأحكام والقواعد وذكر الشروط ، فالاعتراض غير
وارد .

(١) شرح ابن عقيل ١/ ٦٠ .

(٢) المصدر السابق ١/ ٦١ .

(٣) شرح أبي حيان ص ١٠ .

(٤) شرح الشاطبي ١/ ٨١ .

٣ - وقوله في باب المذموم المطلق :

كَذَاكَ ذُو التَّشْبِيهِ بَعْدَ جُمْلَةٍ كُلِّي بُكَاءُ بَكَاءَ ذَاتِ عُضْلَةٍ

يشير في هذا البيت إلى أنه يجب حذف عامل المصدر إذا قصد

به التشبيه بعد جملة مشتملة على فاعل المصدر في المعنى ، نحو :

لزيدٍ صَوَّتَ صَوْتٌ حَمَارٍ . . . ذُ (صوت حمار) مصدر تشبيهي ، وهو

منصوب بفعل محذوف وجوبا ، والتقدير : يَصَوِّتُ صوت حمار ، وقبله

جملة وهي " لزيد صوت " ، وهي مشتملة على الفاعل في المعنى ، وهو

(١) . زيد .

كذلك المثال الذي أورده الناظم وهو : " لي بكاء بكاء ذات

عضلة " ، له الحكم نفسه .

إلا أنه اعترض عليه من حيث إنَّ البكى والبكاء لغتان ليست

إحداهما من الأخرى ، لأن بينهما اختلافاً ما إنَّ زعم الخليل أن البكاء

بالد ما كان معه صوت ، والبكى بالقصر ما لم يكن معه صوت ، وإنما هو

بمنزلة الحزن . . . فكان من حق الناظم أن يأتي بأحدهما مكرراً ، كأن

يقول : " لي بكاء بكاء ذات عضلة " ، أو يقول : " لي بكى بكى ذات عضلة " ،

لاختلاف اللفظين ، فإنَّ ما أتى به يماثل قولك : لي بكى صراخ ذات

عضلة ، وليس هذا ما يوضع في هذه الأمثلة . (٢)

(١) شرح ابن عقيل ٢ / ١٨٣ .

(٢) شرح الشاطبي ٢ / ١٣١ ، وينظر حاشية السجاعي ص ١٥٨ .

وقد أُجيب عن هذا الاعتراض بجوابين :

الأول - يمكن أن يكون أتى بهذين المثالين ((على أنهما بمعنى واحد ،
لنقل وجده عن أحد من أهل اللغة ^(١))).

والثاني - ((أن يكون البكى قصر البكاء ضرورة ، لا أنه أتى بالمقصود
في الأصل ، فإن الناظم يضطر في نظمه إلى مثل هذا كثيرا ^(٢))).

أقول : والجواب الثاني هو الأرجح ، لأن ابن مالك كثيرا ما

يضطر في نظمه إلى قصر المدود .

٤ - وقوله في باب أبنية المصادر :

مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِبًا فِعَالًا أَوْ فَعَلَانًا ، نَادِرًا أَوْ فَعَالًا
فَأَوَّلُ لِيَذِي امْتِنَاعٍ كَأَبْسِي وَالثَّانِي لِلَّذِي اقْتَضَى تَقْلُبًا

قوله : * فَأَوَّلُ لِيَذِي امْتِنَاعٍ * يشير به إلى ما جاء على وزن

* فِعَال * ، وهو مصدر * فَعَلَ * اللازم الذي يدل على امتناع نحو : أَبَى
إِبَاءً ، وَنَفَرِنْفَارًا ^(٣) .

وقوله : * وَالثَّانِي لِلَّذِي اقْتَضَى تَقْلُبًا * . يشير به إلى ما جاء

على وزن * فَعَلَان * ، وهو مصدر فَعَلَ اللازم الذي يدل على اضطراب ، نحو
لَمَعَ لَمَعَانًا ، وَغَلَى غَلِيَانًا ^(٤) .

(١) شرح الشاطبي ١٣١ / ٢ .

(٢) المصدر السابق ١٣١ / ٢ .

(٣) شرح المكودي ص ١١٥ .

(٤) المصدر السابق ص ١١٥ .

لكن اعترض عليه تشيله بـ "أبي" ، قال الشاطبي : ((وأما تشيله بـ "أبي" فمشكل ، فإنه وإن جاء بمصدره على فِعَال ، نحو : أبى إِبَاءً ، وإِبَايَةً ، فإنه من المتعدى ، فتقول : أبيت الشيء إذا كرهته ، وامتنعت منه ، فليس من الأفعال اللازمة ، فكيف يمثل به)) (١)

وقد رُدَّ هذا الاعتراض بأن "أبي" ((يمكن أن يكون عنده مستعملاً على وجهين : متعدياً وغير متعدٍ ، فمثلاً بما هو لازم دون ما هو متعد)) (٢)

أقول : والأرجح أنه لما كان "أبي" يستعمل في الغالب بمعنى امتنع ، وحينئذ يكون لازماً ، شلَّ به على هذا المفهوم .

هـ - وقوله في باب نعم وبئس :

وَإِنْ يُقَدَّمُ شُعْرٌ بِهِ كَفَى كَالْعِلْمِ نِعَمَ الْمُقْتَنَى وَالْمُقْتَنَى

يشير إلى أنه ((إذا تقدم ما يدل على المخصوص بالمدح أو الذم أغنى عن ذكره آخره ، كقوله تعالى في أيوب : ﴿ إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِعَمَ الْعَبْدِ إِنَّهُ أَوَّابٌ ﴾ (٣) أي : نعم العبد أيوب ، فحذف المخصوص بالمدح وهو أيوب * لدلالة ما قبله عليه)) (٤)

(١) شرح الشاطبي ٤٦٩/٢ ، وينظر حاشية ابن حمدون ٢١٧/١ .

(٢) شرح الشاطبي ٤٦٩/٢ .

(٣) سورة ص آية ٤٤ .

(٤) شرح ابن عقيل ١٦٧/٣ .

ونحو ، ما مثل به الناظم : " العلم نعم المقتنى والمقتنى " ،
 فحذف المخصوص بالمدح لدلالة ما قبله عليه ، إلا أن هذا المثال اعترضه
 أبو حيان بقوله : ((وهذا التمثيل لا يُطابق الحكم ، لأن هذا التمثيل
 فيه ذكر المخصوص بعينه لا ذكر ما يشعر به ، غاية ما في هذا أنه قدّمه
 على الجملة ، وأما الحكم فلا ينبغي أن يُشَلَّ إلا بنحو قوله : * إِنَّا وَجَدْنَاهُ
 صَابِرًا نِعَمَ الْعَبْدُ * . . . وأما " العلم نعم المقتنى " ، فالمخصوص قد
 تقدم ، وليس بعد الجملة مخصص محذوف . (١)

وقال ابن غازي : ((لو عُوِّضَ هذا البيت بأن قال مثلا :
 وَقِيلَ مَبْتَدَأٌ ، وَمَا دَلَّ كَفَى كَجِدَّ فِي الْعِلْمِ فَنِعَمَ الْمُقْتَنَى
 كان أولى .)) (٢)

ورّد هذا الاعتراض بأن العلم في مثال ابن مالك ((خبر محذوف
 تقديره : هذا العلم ، أو مفعول لمحذوف تقديره : إلزم العلم ، ونحوه ،
 أو مبتدأ حذف خبره لدلالة ما بعده عليه ، والتقدير : العلم يقتضى
 ويقتضى ، نعم المقتنى والمقتنى ، أى العلم ، كما تقول : زيد حسن
 الأفعال ، نعم الرجل زيد .)) (٣)

٦ - وقوله في باب جمع التكسير :

أَفْعَلَةٌ أَفْعُلُ ثُمَّ فَعَلَةٌ شَمَتَ أَفْعَالٌ جُمُوعٌ قَلَمٌ

(١) شرح أبي حيان ص ٣٩٨ .

(٢) شرح المكودي (ينظر الحاشية ص ١٢٩) .

(٣) حاشية السجاعي ص ٢٣٥ .

وَبَعْضُ نَذِي بِكَرَّةٍ وَضَعَايَنِي كَأَرْجُلٍ ، وَالْعَكْسُ جَاءَ ، كَالصُّفِيِّ
يذكر في البيت الأول أن صيغ جموع القلة هي : أَفْعَلَةٌ ، وَأَفْعُلُ ،
وَفِعْلَةٌ ، وَأَفْعَالٌ ، وما عداها جموع الكثرة .

ويشير في البيت الثاني إلى أنه ((قد يُستغنى ببعض أبنية
القلة عن بعض أبنية الكثرة ، كرجل ، وأرجل . . . وقد يستغنى ببعض
أبنية الكثرة عن بعض أبنية القلة كرجل ورجال))^(١) ونحو ما مثله به
وهو " صَفِيَّ " جمع صَفَاة .

وقد اعترض على هذا المثال . قال الخضري : ((فتشيله لما ناب
فيه بناء الكثرة عن القلة وضعا بالصُّفِيِّ فيه نظر ، إذ لم يُهمل جمع قلتها ،
بل قالوا : أَصْفَاءٌ على أفعال أيضا . . . فكان الأولى حذفه))^(٢)

ويمكن الرد على هذا الاعتراض بأن يُحمل قوله : " والعكس
جاء " على مطلق النياحة بلا تقييد بالوضع ، فتشمل النياحة في الاستعمال .
^(٣)

٧ - وقوله في الباب نفسه :

وَلِكَرِيمٍ وَبَخِيلٍ فُعَلَاءَ كَذَا لِمَا ضَاهَاهُمَا قَدْ جُعِلَا

يشير في هذا البيت إلى صيغة " فُعَلَاءَ " ، وهي جمع كثرة
لما جاء على صيغة " فَعِيل " بمعنى فاعل صفة لذكر عاقل غير
مضاعف ، ولا معتل ، نحو : كريم وكرما ، وبخيل وبخلا^(٤) ، لكن

(١) شرح ابن عقيل ١١٥/٤

(٢) حاشية الخضري ١٥٤/٢

(٣) المصدر السابق ١٥٤/٢

(٤) شرح ابن عقيل ١٣٠/٤

(١)

اعترض على تمثيله بكريم وبخيل من وجهين :

أحدهما - أنه أتى بثالين متماثلين يفيدان مقصودا واحدا ، وهو متحرر للاختصار فكان الأولى به أن يقتصر على أحدهما لإفادة المقصود وحده .

والثاني - أنه ترك من " فاعيل " المجموع قياسا على " فعلا " ما كان بمعنى " مُفَعِّل " ، وبمعنى " مُفَاعِل " ... لأنه كان قادرا على أن يأتي بثال مكان الثال الثاني ، يشير به إلى معنى مُفَعِّل أو مُفَاعِل ، فيقول : " ولكريم ونبي " ، أو " ولكريم وجليس ، فيعطي زيادة معنى وتام فائدة .

أقول : قد يجاب عن الاعتراضين : بأن تمثيله " بكريم وبخيل " يفهم منه أن " صفة المدح والذم سيان في الجمع على " فعلا " ، كما يفهم أيضا أن الوصفين المذكورين بمعنى فاعل . (٢)

٨ - وقوله في باب التصريف :

وَضَاعِفِ اللَّامَ إِذَا أَصْلُ بَقِيَ كَرَأٍ جَعْفَرٍ ، وَقَافٍ فَسْتَقِ

يشير إلى أنه إذا أُريد وزن الكلمة قوبلت أصولها بالميزان الصرفي " فَعَلَ " ، فإن بقي بعد هذه الأحراف الثلاثة حرف أصلي في

(١) شرح الشاطبي ٢٩٨/٤

(٢) شرح المكودي ص ٢٠٤ ، وشرح المرادي ٥/٦٢

الكلمة يعبر عنه بلام زائدة ، ومثل لذلك بـ " جعفر وفستق " ، فالأول
على وزن : فَعْلَل ، والثاني على وزن فُعْلَل بتضعيف اللام مرة واحدة ،
فلو أبدل أحد المثاليين بمثال من الخماسي لكان أشمل ^(١) ، نحو :
سفرجل فيقال في وزنه : فَعْلَل ، بتضعيف اللام مرتين .

(١) حاشية ابن حمدون ١٢٤ / ٢ .

الفصل الرابع

تأثير النظم في التراكيب والأبنية
في الألفيت

يُقصَد بهذا الفصل بيان الضرورات الشعرية التي ارتكبتها

ابن مالك في نظم الألفية . ومفهوم الضرورة عند الجمهور : ((هو ما وقع في الشعر مما لا يقع في النثر ، سواء كان للشاعر عنه مندوحة (١) أم لا)) (٢) .

ومنهم من ذهب إلى أن الضرورة هي : ((ما ليس للشاعر عنه مندوحة ، وهو المأخوذ من كلام سيبويه وغيره . . . وبه قال ابن مالك ، فان الضرورة مشتقة من الضرر ، وهو النازل مما لا مدفع له)) (٣) .

وقد انتقد أبو حيان هذا المذهب بقوله : ((لم يفهم ابن مالك معنى قول النحويين في ضرورة الشعر ، فقال في غير موضع : ليس هذا البيت بضرورة لأن قائله تمكن من أن يقول كذا ، ففهم أن الضرورة في اصطلاحهم هو اللجوء إلى الشيء ، فقال إنهم لا يلجأون إلى ذلك ، إن يمكن أن يقولوا كذا ، فعلى زعمه لا توجد ضرورة أصلا ، لأنه ما من ضرورة إلا ويمكن ازالتها ونظم تركيب آخر غير ذلك التركيب ، وإنما يعنون بالضرورة أن ذلك من تراكيبهم الواقعة في الشعر المختصة به ، ولا يقع في كلامهم النثرى ، وإنما يستعملون ذلك في الشعر خاصة دون الكلام ، ولا يعني النحويون بالضرورة أنه لا مندوحة عن النطق بهذا اللفظ ، وإنما يعنون ما ذكرناه)) (٤) .

(١) المندوحة : السعة والفسحة ، اللسان ، مادة : ندح .

(٢) الضرائر وما يسوغ للشاعر دون النثر ص ٦ .

(٣) المصدر السابق ص ٦ .

(٤) الأشباه والنظائر ١ / ٢٧٣ .

فقول أبي حيان : إن ابن مالك لم يفهم معنى الضرورة مردود

(١)

من عدة وجوه :

أحدها : أن ابن مالك لم يكن وحده القائل بهذا الرأي ، وإنما هو مأخوذ من كلام سيبويه وغيره .

والثاني : أنه لا يمكن لابن مالك أن يلتزم أو يتقيد بأى اصطلاح ، وهو الذى بلغ رتبة الاجتهاد ، كما أنه كان لغويا ، فمفهوم الضرورة عنده خاضع لتأثره بالذوق اللغوى أكثر من تأثره بالنحاة واصطلاحاتهم .

والثالث : أن هذا المفهوم للضرورة عند ابن مالك هو تضييق لها ، وتوسع فى الاختيار ، وهو المذهب الذى جرى عليه فى كل اتجاهاته النحوية واللغوية .

وقد تتبعنا كثيرا من الضرورات التى وردت فى الألفية ، وحصرتها

فى الأقسام التالية :

أولا : القصر .

ثانيا : الحذف .

ثالثا : التقديم .

رابعا : ضرورات متفرقة .

(١) التسهيل ص ٤٨ .

أولا - القصر :

ويقصد به قصر الممدود ، والاسم الممدود : هو ما كان في آخره ألف بعدها همزة زائدة ، ويشترط فيه أن يكون من الأسماء المعربة . (١)
وكثيرا ما يضطر ابن مالك الى هذا القصر في ألفيته ، وهو نوعان :

الأول - قصر الأسماء الممدودة المعربة .

والثاني - قصر الألفاظ : باء ، وطاء ، وثاء ، ونحوها .

أما الأول ، فلا خلاف في أن قصره جائز للضرورة)) وهو كثير تغني شهرته عن الاستشهاد له)) . (٢)

وأما الثاني ، فقد اختلف فيه من حيث هل يُعد قصره ضرورة أولا يعد ؟ فذكر السجاعي أن)) ما كان من حروف الهجاء مختوما بألف يجوز قصره ومده بالاجماع)) . (٣) كما نص الخضري في حاشيته على ابن عقيل على ذلك أيضا . (٤)

وعليه ، فيكون قصر ابن مالك هذه الألفاظ في نظمه ليس من الضرورة . ونذهب الشاطبي إلى أن قصر الألفاظ حروف الهجاء ضرورة ، فقد قال في شرحه بيت ابن مالك :

وَمَاضِي الْأَفْعَالِ بِالتَّامِّزِ وَسِمِّ
بِالنُّونِ فِعْلُ الْأَمْرِ إِنْ أَمَرْتَهُمْ :

(١) همع الهوامع ٨٥/٦ .

(٢) ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٢٩٢ .

(٣) حاشية السجاعي ص ١٣ .

(٤) حاشية الخضري ٢٢/١ .

((وقصرُ التاء ضرورة . . . وهذه عاداته في أمثال ذلك ، لا يتحاشى عنه
(١) ولا عن غيره من الضرورات الشعرية)) .

أقول : والآن رجح أن قصر هذه الألفاظ يُعد من الضرورة
حتى وإن كان يجوز مدّها وقصرها ، وذلك أن ابن مالك لو قال فسي
بيته السابق : * وماضي الأفعال بالتاء مَزَّ وِسَمَّ * بمد لفظ التاء
لاختل البيت وانكسر الوزن ، لكنه - حفاظاً على سلامة الوزن - اضطر
فقصر لفظ التاء . وهذا كثير فسي نظمه كما سيتبين ذلك .

وأشرع الآن في بيان النوع الأول ، وهو قصر الأسماء المدودة
المعربة . فمن ذلك :

١ - قوله في باب الكلام وما يتألف منه :

بِالْجَرِّ وَالتَّنْوِينِ وَالنَّدَا وَالْ
وَسُنْدٍ لِلْأَسْمِ تَمْيِيزٌ حَصَلُ
فقصر النداء .

٢ - وقوله في باب المعرب والمبني :

وَكُلُّ حُرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنَاءِ
وَالْأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنَّ يُسَكَّنَ
وَقَوْلُهُ : وَارْقَعُ بَوَاوٍ وَأَنْصَبَنَّ بِالْأَلْفِ
وَاجْرُرْ بَيَاءً مَا مِنْ الْأَسْمَاءِ أَصْفُ
قصر البناء ، والأسماء .

٣ - وقوله في باب الابتداء :

وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بِالْإِبْتِدَاءِ كَذَلِكَ رَفَعُ خَبَرٍ بِالْمُبْتَدَأِ
وَقَوْلُهُ : وَلَا يَجُوزُ الْإِبْتِدَاءُ بِالنَّكِرَةِ مَا لَمْ تُغَدِّ ، كَعِنْدَ زَيْدٍ نَحْوُهُ
وَقَوْلُهُ : أَوْ كَانَ مُسْنَدَ الَّذِي لَمْ يَبْتَدِ أَوْ لَا زِمَ الْمَذْرُوعُ لِي مُنْجِدَا
وَقَوْلُهُ : وَأَخْبَرُوا بِأَثْنَيْنِ أَوْ بِأَكْثَرٍ عَنْ وَاحِدٍ كَهُمْ سَرَاةً شُعْمَرَا

قصر الابتداء في الأبيات الثلاثة الأولى ، والشعمر في البيت

الرابع .

٤ - وقوله في فصل المشبهات بليس :

إِعْمَالُ لَيْسَ أَعْلَمَتْ مَا دُونَ إِنْ مَعَ بَقَا النَّفْسِ وَتَرْتِيبِ زَكْنَ
وَسَبْقُ حَرْفِ جَرٍ أَوْ عَرَفٍ كَمَا بِي أَنْتَ مَعْنِيًّا أَجَازَ الْعُلَمَا

قصر " بقاء " في البيت الأول ، والعلماء في الثاني .

٥ - وقوله في باب أفعال المقاربة :

وَالْزَمُوا اخْلُوقْ أَنْ مِثْلَ حَرَى وَبَعْدَ أَوْشَكَ انْتِفَا أَنْ نَزْرَا
وَقَوْلُهُ : وَالْفَتْحُ وَالْكَسْرُ أَجْزُ فِي السَّيْنِ مِنْ نَحْوِ عَسَيْتُ وَانْتِفَا الْفَتْحُ زَكْنَ

قصر انتفا ، وانتقا .

٦ - وقوله في باب إن :

وَإِنْ يَكُنْ فِعْلاً وَلَمْ يَكُنْ دُعَا وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيفُهُ مُتَعَمَّا
قصر الدعاء .

٧ - وقوله في باب ظن :

إِنْصَبْ بِفِعْلِ الْقَلْبِ جُزْأِي ابْتِدَا أَعْنِي رَأَى حَالٍ عَلِمْتُ وَجَدَا

وقوله : وَجُوزَ الْإِلْفَاءُ لَا فِي الْإِبْتِدَاءِ وَأَنُوضِمِرَ الشَّانِ أَوْ لَا مَ ابْتِدَاءِ

قصر الابتداء في قوله : ابتداء ، والابتداء ، وابتداء .

٨ - وقوله في باب الفاعل :

وَجَرَّرَ الْفِعْلَ إِذَا مَا أُسْنِدَا لِاثْنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ كَفَازَ الشَّهَدَا
وقوله : وَالْحَذْفُ مَعَ فَصْلٍ بِإِلَّا فَضْلًا كَمَا زَكَ إِلَّا فَتَاةُ ابْنِ الْعَلَا

قصر الشهاداء ، والعلاء .

٩ - وقوله في باب المفعول المطلق :

كَذَاكَ زَوَالِ الشَّيْبِ بَعْدَ جُمْلَةٍ كَلِي بُكَاءُ نَاتِ عُضْلَةٍ
قصر بكاء في قوله كلي بكاء .

١٠ - وقوله في باب الاستثناء :

وَالْفُحْ إِلَّا نَاتِ تَوَكُّدٍ كَلَّا تَمُرُّ بِهِمْ إِلَّا الْفَتَى إِلَّا الْعَلَا
قصر العلاء .

١١ - وقوله في باب التمييز :

وَيَعْدُ نِي وَشِبْهَهَا أَجْرُهُ إِذَا أَضَفْتَهَا كَمَدَّ حَنْطَةٍ غِذَا
قصر الغذاء في قوله : حنطة غذا .

١٢ - وقوله في باب حروف الجر :

لِلْإِنْتِهَاءِ حَتَّى وَلَا مَ وَإِلَى وَمِنْ وَبَاءٌ يُفْهَمَانِ بَدَلَا
وقوله : عَلَى لِلِاسْتِعْلَاءِ وَمَعْنَى فِي وَعَنْ بِمَنْ تَجَاوَزًا عَنْ مَنْ قَدْ فَطَنَ

فقصر الانتهااء في البيت الأول ، والاستعلاء في الثاني .

- ١٢ - وقوله في باب الإضافة :
- نُونًا تَلَى الْأَعْرَابَ أَوْ تَنْوِينًا
مِمَّا تُضِيفُ أَحْذِفْ كُطُورَ سِينَا
وَابْنٍ أَوْ أَعْرَبَ مَا كَانَ قَدْ أُجْرِيَا
وَاخْتَرَبْنَا مَتَلَوْ فِعْلٌ بِنِيَا
فَصَلُ يَمِينٍ وَاضْطَرَّارًا وَجِدَا
بِأَجْنَبِيٍّ أَوْ بِنَعْتٍ أَوْ نِيدَا
قصر سينا ، وينا ، وندا .
- ١٤ - وقوله في باب أبنية المصادر :
- لِلدَّاءِ فُعَالٌ أَوْ لَصُوتٌ وَشَمَلٌ
سِيرًا وَعَوَاتٌ الْفَعِيلُ كَصَهْلٌ
قصر الداء .
- ١٥ - وقوله في باب التعجب :
- وَصَغُومًا مِنْ نِيٍّ ذَلَالٍ صَرْفَا
قَابِلٍ فَضْلٍ تَمَّ غَيْرُ نِيٍّ انْتِفَا
قصر الانتفا .
- ١٦ - وقوله في باب النعت :
- وَلْيُعْطَ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ مَا
لِمَا تَلَا ، كَأَمْرُهُ بِقَوْمٍ كُرْمَا
وَنَعْتٌ مَعْمُولِي وَحِيدِي مَعْنَى
وَعَمَلٍ أَتْبَعَ بِغَيْرِ اسْتِثْنَا
قصر : كرما ، واستثناء .
- ١٧ - وقوله في باب عطف النسق :
- فَالْعُطْفُ مُطْلَقًا بِوَاوٍ ثُمَّ فَا
حَتَّى أَمْ أَوْ كَيْفِكَ عِدْقٌ وَوَفَا
وَرُبَّمَا أَسْقَطَتِ الْهَمْزَةُ إِنْ
كَانَ خَفَا الْمَعْنَى بِحَذْفِهَا مِنْ
وقوله :

وقوله : **وَيْلٌ لِّكُلِّ نَفْسٍ بِعَدَّتْ مَحْصُوبَاتِهَا** **كَلِمَ أَكُنْ فِي مَرْبَعٍ يَلِ تَيْهَا**

قصر : **وفا** ، **وخفا** ، **وتبها** .

١٨ - وقوله في باب الترخيم :

وَلَا ضُطْرَارٍ رَّخِمُوا دُونَ نِدَا **مَا لِلنَّدَا يَصْلَحُ نَحْوًا حَمْدًا**

قصر : **ندا** ، **والنداء** في الشطرين .

١٩ - وقوله في باب أسماء الأفعال والأصوات :

كَذَا الَّذِي أَجْدَى حِكَايَةَ كَقَبْ **وَالزَّمُ بِنَا النَّوعَيْنِ فَهُوَ قَدْ وَجَبَ**

قصر البناء في قوله : **" والزم بنا "** .

٢٠ - وقوله في باب نوني التوكيد :

وَعِزِّ إِمَّا مِنْ طَوَالِبِ الْجَزَا **وَأَخِرَ الْمَوْءُ كَدِ افْتَحَ كَابِرُزَا**

قصر الجزاء .

٢١ - وقوله في باب أعراب الفعل :

وَالْفِعْلُ بَعْدَ الْفَاءِ فِي الرَّجَائِصِ **كَنَصَبٍ مَا إِلَى التَّنْيِ يَنْتَسِبُ**

قصر الرجاء .

٢٢ - وقوله في باب عوامل الجزم :

وَحَيْثُمَا أَنْتَى وَحَرْفٌ إِنْ مَا **كَانَ وَيَاقِي الْأَدَوَاتِ أَسْمَا**

وقوله : **وَيَعْدُ مَا فِي رَفْعِكَ الْجَزَا حَسَنٌ** **وَرَفْعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَسَنٌ**

وقوله : **وَالْفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الْجَزَا إِنْ يَفْتَرِنُ** **بِالْفَاءِ أَوِ الْوَاوِ بِتَثْلِيثٍ قَمِينٌ**

قصر الأسماء في البيت الأول ، والجزاء في الثاني والثالث .

٢٣- وقوله في باب العدد :

وَإِنْ أُضِيفَ عَدَدٌ مُرَكَّبٌ يَبْقُ الْبِنَاءُ وَعَجَزٌ قَدْ يُعْرَبُ
وَشَاعَ الْإِسْتِغْنَاءُ بِحَادِي عَشْرًا وَنَحْوِهِ وَقَبْلَ عَشْرِينَ أَذْكَرًا

قصر البناء ، والاستغناء .

٢٤- وقوله في باب القصور والمدود :

وَالْعَادِمُ النَّظِيرُ ذَا قَصْرٍ وَذَا مَدٍّ يَنْقَلِ كَالْحِجَا وَكَالْحِذَا
وَمَا كَصَحْرَاءَ بِوَاوٍ ثَنِيًّا وَنَحْوُ عَلْبَاءٍ كِسَاءٍ وَحَيًّا

قصر : الحذا ، وحيا .

٢٥- وقوله في باب جمع التكسير :

فَعَلٌ لِنَحْوِ أَحْمَرَ وَحُمْرًا وَفِعْلَةٌ جَمْعًا يَنْقَلِ يُدْرَى
وَلَكَرِيمٍ وَبَخِيلٍ فَعْمَلًا كَذَا لِمَا ضَاهَاهُمَا قَدْ جُعِلَا
وَالسَّيْنُ وَالنَّارُ مِنْ كُسْتَدَعَ أَرْلُ إِذْ بَيْنَا الْجَمْعِ بَقَاهُمَا مُخِلُ
وَالسِّمُّ أَوْلَى مِنْ سَوَاهُ بِالْبَقَا وَالْهَمْزُ وَالْيَا مِثْلُهُ إِنْ سَبَقَا

قصر : حمرا ، وفعللا ، وينا ، وبقا ، والبقا .

٢٦- وقوله في باب الإمالة :

وَحَرْفُ الْإِسْتِعْلَاءِ يُكْفَى مُظْهِرًا مِنْ كَسْرِ أَوْ يَا وَكَذَا تُكْفَى مَرَا

قصر الاستعلاء .

النوع الثاني : قصر ألفاظ حروف الهجاء ، نحو : باء ، وطاء ، وشاء :

فمن ذلك :

١ - قوله في باب الكلام وما يتألف منه :

بِتَا فَعَلَتْ وَأَتَتْ وَيَا أَفْعَلِي وَنُونٌ أَقْبَلَنْ فِعْلٌ يَنْجَلِي
وقوله : وَمَا ضِي الْأَفْعَالِ بِالتَّاءِ مِزْوِسْمُ بِالنُّونِ فِعْلٌ الْأَثَرُ إِنْ أَمَرْتَهُمْ

قصر التاء والياء في البيت الأول ، والتاء في الثاني .

٢ - وقوله في باب المعرب والمبني :

وَتَخَلَّفُ الْيَا فِي جَمِيعِهَا الْأَلِفُ جُرّاً وَنَصْباً بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أَلِفُ
وقوله : وَأَرْفَعُ يَوَاوِيَّ وَيَا أَجُرُّرُ وَأَنْصِبُ سَالِمٌ جَمْعٌ عَامِرٍ وَمُذْنِبٍ
وقوله : وَمَا يَتَا وَأَلِفٌ قَدْ جُمِعَا يُكْسَرُ فِي الْجُرِّ وَفِي النِّصْبِ مَعَا

قصر الياء في البيت الأولين ، والتاء في الثالث .

٣ - وقوله في باب النكرة والمعرفة :

كَالْيَاءِ وَالْكَافِ مِنْ ابْنِي أَكْرَمَكَ وَالْيَاءِ وَالْهَاءِ مِنْ سَلِيهِ مَا مَلَكَ
وقوله : وَقَبْلَ يَا النَّفْسِ مَعَ الْفِعْلِ التُّزِمُ نُونٌ وَقَائِيَّةٌ وَلَيْسِي قَدْ نَظِمُ

قصر الهاء في البيت الأول ، والياء في الثاني .

٤ - وقوله في باب اسم الإشارة :

بِالْكَافِ حَرْفًا دُونَ لَامٍ أَوْ مَعَهُ وَاللَّامُ إِنْ قَدَّمْتَ هَا مُتَنِعَةً

قصر الهاء في قوله : " قدمت ها " .

- ٥ - وقوله في باب الموصول :
- مَوْصُولُ الْأَسْمَاءِ الَّذِي الْأُنْثَى الَّتِي وَالْيَا إِذَا مَا مُنْيَا لَا تُثْبِتُ
- قصر اليا .
- ٦ - وقوله في باب النائب عن الفاعل :
- وَالثَّانِي التَّالِي تَا الْمَطَاوَعَةِ كَالْأَوَّلِ أَجْعَلُهُ بِلَا مُنَازَعَةٍ
- وقوله : وَأَكْسِرُ أَوْ أَشْمِمْ فَادُلَّيْنِي أُعِلُّ عَيْنًا وَهَمٌّ جَاكِبُوعَ فَاحْتُمِلْ
- وقوله : وَمَا لِيغَا بَاعَ لِمَا الْعَيْنُ تَلِي فِي اخْتَارَ وَانْقَادَ وَشِبْهُ يَنْجَلِي
- قصر التاء في البيت الأول ، والفاء في البيت الثاني والثالث .
- ٧ - وقوله في باب تعدى الفعل ولزومه :
- عَلَامَةُ الْفِعْلِ الْمُعْدِي أَنْ تَصِلَ هَا غَيْرُ مَصْدَرٍ بِرِ نَحْوِ عَمِلَ
- قصر الهاء .
- ٨ - وقوله في باب حروف الجر :
- مَنْ مِّنْ رَّبِّ اللَّامِ كَيِّ وَأَوْ وَتَا وَالْكَافُ وَالْهَاءُ وَلَعَلَّ وَتَمَسَى
- وقوله : وَزَيْدَ وَالظَّرْفِيَّةَ اسْتَمِعَ بِيَا وَفِي وَقَدْ يُبَيِّنَانِ السَّبِيحَا
- بِالْهَاءِ اسْتَمِعَ وَعَدَّ عَوْضَ الصِّقِ وَمِثْلَ مَعَ وَمِنْ وَعَنْ بِهَا انْطِقِ
- وقوله : وَحَذِيفَتُ رَبِّ فَجَرَّتْ بَعْدَ بَلْ وَالْفَا وَبَعْدَ الْوَائِ شَاعَ ذَا الْعَمَلِ
- قصر التاء والباء في البيت الأول ، والباء في الثاني والثالث ،
- والفاء في البيت الرابع .

٩ - وقوله في فصل المضاف الى ياء المتكلم :

أَخْرَمَا أُضِيفَ لِلْيَا اكْسَرُ إِذَا لَمْ يَكْ مُعْتَلًّا كَرَامٍ وَقَدْ
أَوْيَكُ كَابْنَيْنِ وَزَيْدِينَ فَذِي جَمِيعُهَا الْيَا بَعْدُ فَتَحُّهَا احْتِزِي
وَتُدْغَمُ الْيَا فِيهِ وَالْوَاوُ وَإِنْ مَا قَبْلَ وَإِوِ ضَمَّ فَاكْسَرُهُ يَهُنُّ

قصر الياء في الالباءات الثلاثة.

١٠ - وقوله في باب أبنية المصادر :

وَاسْتَعِزَّ اسْتِعَاذَةً ثُمَّ أَقْرَبُ إِقَامَةً وَغَالِبًا ذَا التَّاءِ لَزِمَ
وَقَوْلُهُ : فِي غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ بِالتَّاءِ الْمَرَّةُ وَشَذَّ فِيهِ هَيْئَةٌ كَالْخُمْسَةِ

قصر التاء في البيتين .

١١ - وقوله في باب التعجب :

يَا ذُمَّلْ انْطِقْ بَعْدَ مَا تَعَجَّبَا أَوْجِيءُ يَا فَعِلَ قَبْلَ مَجْرُورٍ بِبَاءٍ
وَمَصْدَرُ الْعَادِمِ بَعْدُ يَنْتَصِبُ وَيَعْدُ أَفْعِلْ جَرُّهُ بِالْبَاءِ يَجِبُ

قصر الباء في البيتين .

١٢ - وقوله في باب عطف النسق :

فَالْعَطْفُ مُطْلَقًا بِوَاوٍ ثُمَّ فَا حَتَّى أَمْ أَوْ كَيْفِكَ صِدْقٌ وَوَفَا

قصر الفاء في قوله : بواو ثم فا .

١٣ - وقوله في فصل المنادى المضاف الى ياء المتكلم :

وَفَتْحُ " أَوْ كَسْرٌ وَحَذْفُ الْيَا اسْتَمَرَّ فِي يَا ابْنَ أُمَّ يَا ابْنَ عَمٍّ لَا مَفْرَأَ

وَفِي النَّدَا أَبَتِ أُمَّتِ عَرَضُ وَكُسِرَ أَوْ افْتَحَ وَمِنَ الْيَا التَّاعَوْضُ

قصر الياء في البيت الأول ، والياء والتاء في الثاني .

- ١٤ - وقوله في فصل الندبة :

وَوَاقِفًا زِدْ هَاءَ سَكَنٍ إِنْ تَسَرَّدَ وَإِنْ تَشَأْ فَالْمَدُّ وَالْهَاءُ لَا تَزِدْ

قصر الهاء .

- ١٥ - وقوله في باب الترخيم :

وَجَوَزْتُهُ مُطْلَقًا فِي كُلِّ مَا أَنْتَ بِأَلْهَاءِ وَالَّذِي قَدْ رُخِّمًا
يَحْذَرُ فِيهَا وَفَرُّهُ بَعْدُ وَاحْظُلاً تَرْخِيمَ مَا مِنْ هَذِهِ الْهَاءِ قَدْ خَلَا

قصر الهاء في البيتين .

- ١٦ - وقوله في باب نوني التوكيد :

فَاجْعَلْهُ مِنْهُ رَافِعًا غَيْرَ الْيَا وَالْوَاوِيَاءَ كَاسْعَيْنَ سَعِيَا
وَاحْذَرْهُ مِنْ رَافِعِ هَاتَيْنِ وَفِي وَأَوْوِيَا شَكْلٌ مُجَانِسٌ قَفِي

قصر الياء في البيتين .

- ١٧ - وقوله في باب اعراب الفعل :

وَبَعْدَ فَا جَوَابِ نَفْيٍ أَوْ غَلَبَ مُحْضَيْنِ أَنْ وَسَتْرَهَا حَتْمٌ نَصَبَ
وَالْوَاوُ كَالْفَا إِنْ تَفِدَ مَفْهُومَ مَعَ كَلَّا تَكُنْ جَلْدًا وَتُظْهِرَ الْجَزْعَ
وَبَعْدَ غَيْرِ النَّفْيِ جَزْمًا اعْتَمِدَ إِنْ تَسْقُطِ الْفَا وَالْجَزَاءُ قَدْ قُصِدَ

قصر الفاء في الأبيات الثلاثة .

١٨- وقوله في باب عوامل الجزم :

وَاقْرُنْ بِهَا حَتْمًا جَوَابًا لَوْجُعِلَ
وَالْفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الْجَزَائِنِ يَقْتَرِنُ
وَجَزْمٌ أَوْ نَصْبٌ لِلْفِعْلِ إِثْرُهَا
بِالْفَاءِ أَوْ الْوَاوِ بِتَثْنِيَةٍ قَمِينَ
أَوْ وَاوٍ أَوْ بِالْجُمْلَتَيْنِ اكْتِنَفَا

قصر الفاء في الأبيات الثلاثة .

١٩- وقوله في فصل أما ولولا ولو ما :

أَمَّا كَمَهْمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ وَفَا
وَحَذَفُ زِي الْفَا قَلَّ فِي نَثْرَانَا
لِتَلُو تَلُوها وَجُوبًا أَلِفَا
لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ نَبِذَا

قصر الفاء في البيتين .

٢٠- وقوله في باب العدد :

وَالْيَا لِغَيْرِ الرَّفْعِ وَارْفَعِ بِالْأَلِفِ
وَأَخْتِمُهُ فِي التَّائِيثِ بِالتَّاءِ وَمَتَى
وَالْفَتْحُ فِي جُزَائِي سِوَاهُمَا أَلِفُ
ذَكَرْتُ فَأَذْكُرُ فَاعِلًا بِغَيْرِ تَا

قصر الياء في البيت الأول ، والتاء في الثاني في الشطرين .

٢١- وقوله في باب الحكاية :

وَقُلْ لِيَعْنِ قَالَ أَتَتْ بِنْتُ مَنْه
وَالْفَتْحُ نَزْدٌ وَصِلَ التَّاءُ وَالْأَلِفُ
وَالنُّونُ قَبْلَ تَا الْمُثْنَى مَسْكَنُهُ
بِمَنْ يَأْثُرُ ذَا بِنِسْوَةٍ كَلِيفُ

قصر التاء في البيتين .

٢٢- وقوله في باب التانيث :

عَلَامَةُ التَّانِيثِ تَاءٌ وَالْإِسْفُ وَفِي أَسَا مٍ قَدَّرُوا التَّاءَ كَالْكَتِفِ
كَذَاكَ مِفْعَلٌ وَمَا تَلِيهِ تَا الْفَرْقِ مِنْ نِزِي فَشَذُّوهُ فِيهِ
وَمِنْ فَعِيلٍ كَقَتِيلٍ إِنْ تَبِعَ مَوْصُوفُهُ غَالِبًا التَّاءُ تَمْتَنِعُ

قصر التاء في الالباءات الثلاثة .

٢٣- وقوله في باب المقصور والمدود :

كَذَا الَّذِي أَلْيَا أَصْلُهُ نَحْوُ الْفَتْحِ وَالْجَامِدُ الَّذِي أَمِيلُ كَمَتَى
فَالْأَلِفُ أَقْلَبُ قَلْبَهَا فِي التَّثْنِيَةِ وَتَاءُ نِزِي التَّاءُ أَلَزَمَنَ تَتَحَيَّعُهُ

قصر الياء في البيت الأول ، والتاء في الثاني .

٢٤- وقوله في باب جمع التكسير :

فُعْلٌ وَفَعْلَةٌ فِعَالٌ لَهُمَا وَقَلَّ فِيمَا عَيْنُهُ أَلْيَا مِنْهُمَا
أَوْ يَكُ مَضْعَفًا وَمِثْلُ فَعْعِلٍ ذُو التَّاءِ وَفُعْلٌ مَعَ فُعْعِلٍ فَاقْبَلِ
وَالسَّيْنِ وَالتَّاءِ مِنْ كُسْتَدْعٍ أَزَلُّ إِنْ بَيْنَا الْجَمْعِ بَقَاهُمَا مُخِلُّ

قصر الياء في البيت الأول ، والتاء في الثاني والثالث .

٢٥- وقوله في باب التصغير :

وَجَائِزٌ تَعْوِيضٌ يَا قَبْلَ الطَّرْفِ إِنْ كَانَ بَعْضُ الْأَسْمِ فِيهِمَا انْحَذَفُ
لِتَلُوْ يَا التَّصْغِيرِ مِنْ قَبْلِ عِلْمٍ تَانِيثٌ أَوْ مَدَّتِهِ الْفَتْحُ انْحَتَمَ
وَأَحْتَمَ بِنَا التَّانِيثِ مَا صَفَرَتْ مِنْ مَوْءِ نَبِي عَارِ لَاشِيٍّ كَسِينُ
مَا لَمْ يَكُنْ بِالتَّاءِ يُرَى ذَا لَبْسٍ كَشَجَرٍ وَبَقَرٍ وَخَمْسٍ

وَشَذَّ تَرَكُّ دُونَ لَيْسَ وَنَدَّرُ لَحَاقُ تَا فِيمَا دَلَاثِيَا كَشُرُ

قصر اليا في البيت الاول والثاني ، والثاء في الالبيات الباقية .

- ٢٦ - وقوله في باب النسب :

يَاءُ كَيَا الْكُرْسِيِّ زَادُوا لِلنَّسَبِ وَكُلُّ مَا تَلِيهِ كَسْرُهُ وَجَبَتْ
وَمِثْلُهُ يَاءُ حَوَاهُ احْذَفُ وَتَا تَأْنِيكِ اَوْدَتُهُ لَا تُثْبِتَا
وَالْاَلِفُ الْجَائِزُ اَرْبَعًا اَزَلُ كَذَاكَ يَا الْمَنْقُوصِ خَامِسًا عَزَلُ
وَالْحَذَفُ فِي الْيَاءِ رَابِعًا اَحَقُّ مِنْ قَلْبٍ وَحَتَمٌ قَلْبُ ثَالِثٍ يَحِينُ
وَالْحَقُّوا مَعْلً لَامٍ عَرِيكَ مِنَ الثَّالِثِينَ يَاءُ التَّاءِ اُولِيَا
وَإِنْ يَكُنْ كَشِيَّةً مَا الْفَاءُ عَدِمَ فَجَبْرُهُ وَفَتْحُ عَيْنِهِ التُّزِمَ
وَمَعَ فَاعِلٍ وَفَعَالٍ فَعِيلُ فِي نَسَبٍ اَغْنَى عَنِ الْيَاءِ فَقِيلُ

قصر اليا في البيت الاول ، والثاء في الثاني ، والياء في الثالث
والرابع ، والثاء في الخامس ، والفاء في السادس ، والياء في السابع .

- ٢٧ - وقوله في باب الوقف :

وَحَذَفُ يَاءِ الْمَنْقُوصِ نِي التَّنْوِينِ مَا لَمْ يَنْصَبِ اُولَى مِنْ ثُبُوتٍ فاعْلَمَا
وَنِي التَّنْوِينِ بِالْعَكْسِ وَفِي نَحْوِ مُرْلُزُومٍ رَدَّ الْيَاءِ اقْتَفِي
وَقِفْ بِهَا السَّكْتِ عَلَى الْفِعْلِ الْمُعَلِّ بِحَذَفِ آخِرِ كَأَعِطٍ مَنْ سَأَلُ
وَمَا فِي الْاِسْتِفْهَامِ اِنْ جُرَتْ حَذَفُ اَلْفُهَا وَاَوَّلُهَا اَلْهَاءُ اِنْ تَقِفْ

قصر اليا في البيت الاول والثاني ، والهاء في الثالث والرابع .

٢٨- وقوله في باب الإمالة :

الْأَلِفُ الْمُبْدَلُ مِنْ يَاءٍ فِي طَرَفِ أَمِلْ كَذَا الْوَاقِعُ مِنْهُ الْيَاءُ خَلْفَ
 دُونَ مَزِيدٍ أَوْ شَذُوذٍ وَلِمَا تَلِيهِ هَا التَّائِيثُ مَا الْهَاءُ عَدِمَا
 كَذَاكَ تَالِي الْيَاءِ وَالْفَصْلُ اغْتَفِرْ بِحَرْفٍ أَوْ مَعَ هَا كَجَيْبَهَا أَدِرْ
 كَسْرًا وَفَصْلُ الْهَاءِ كَلَّا فَصْلٌ يُعَدُّ فِدِرْ هَمَّاكَ مَنْ يُبْلَهُ لَمْ يُصَدِّ
 وَكَفُّ مُسْتَعْمَلٍ وَرَأَى يَنْكَسِفُ بِكُسْرٍ رَأَى كَفَارِمًا لَا أَجْفُو
 كَذَا الَّذِي تَلِيهِ هَا التَّائِيثُ فِي وَقَفٍ إِنْ أَمَا كَانَ غَيْرَ أَلِفٍ

قصر اليا في البيت الاول ، والها في الثاني والثالث والرابع ،

والراء في الخامس ، والها في السادس .

٢٩- وقوله في باب التصريف :

وَالْحَرْفُ إِنْ يَلْزَمُ فَاصِلٌ وَالَّذِي لَا يَلْزَمُ الزَّائِدُ يَشْلُتَا احْتِذِي
 وَالْيَاءُ كَذَا وَالْوَاوُ إِنْ لَمْ يَقْعَا كَمَا هُمَا فِي يَوْمِيَوْمٍ وَوَعَوَا

قصر التاء والياء .

٣٠- وقوله في باب الإبدال :

أَحْرَفُ الْإِبْدَالِ هَذَاتُ مَوْطِيَا فَأَبْدَلِ الْهَمْزَةَ مِنْ وَاوٍ وَيَا
 وَانْتَحَ وَرَدَّ الْهَمْزِيَا فِيمَا أُعِلُّ لَا مَا وَفِي يَشْلُ هِرَاوَةٍ جُعِلُ
 إِبْدَالُ وَاوٍ بَعْدَ ضَمٍّ مِنْ أَلِفٍ وَيَا كُوفٍ بِذَا لَهَا اعْتُرِفْ
 وَوَاوًا أَشْرَ الضَّمِّ رَدَّ الْيَاءَ مَتَى أَلْفِي لَمْ فَعْدِلْ أَوْ مِنْ قَبْلِ تَا

قصر اليا في البيت الاول والثاني والثالث ، والياء والتاء في الرابع .

ثانيا - الحذف :

يتنوع الحذف للضرورة في نظم الألفية الى أنواع كثيرة ، من أبرزها الأنواع التالية :

الأول : حذف حرف العطف .

الثاني : حذف ياء المنقوص .

الثالث : حذف ياء النسب .

الرابع : حذف الفاء الواقعة في جواب الشرط .

النوع الأول : حذف حرف العطف : (١)

فمن ذلك :

١ - قوله في باب المعرب والمبني :

وَمِنْهُ نُوْفَتِحٍ وَذُو كَسْرٍ وَضَمٍّ كَأَنَّ أُنْسِي حَيْثُ وَالسَّائِكُنُ كَمْ

فحذف حرف العطف الواو ، والتقدير : كَأَنَّ أُنْسِي وَأُنْسِي وَحَيْثُ .

وقوله : أَبُّ أَخٍ حَمٌّ كَذَاكَ وَهَـنُّ وَالنَّقْصُ فِي هَذَا الْأَخِيرِ أَحْسَنُ

التقدير : أَبُّ وَأَخٍ وَحَمٌّ .

وقوله : فَالْأَلِفُ أَنْوَفِيهِ غَيْرُ الْجَزْمِ وَأَبْدَرُ نَصَبٍ مَا كَيْدَعُو يَرْمِي

التقدير : كَيْدَعُو يَرْمِي .

(١) ينظر : ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٢٦٤ .

٢ - وقوله في باب النكرة والمعرفة :

وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرُ كَأَفْعَلُ أَوْافِقُ نَفْتِيطُ إِذْ تُشْكِرُ

التقدير : كافعل وأوافق ونفتيط .

وقوله : وَذُو أَرْتِفَاعٍ وَأَنْفِصَالٍ أَنَا هُوَ وَأَنْتَ ، وَالْفُرُوعُ لَا تَشْتَبِهُ

التقدير : أنا وهو .

٣ - وقوله في باب اسم الإشارة :

بِذَا لِمَفْرُودٍ مُذَكَّرٍ أَشِيرُ بِذِي ، وَذِهِ ، تِي ، تَاعَلَى الْإِنْشَى اقْتَصِرَ

التقدير : بذى ، وذه ، وتي ، وتا .

وقوله : وَذَانِ تَانِ لِلْمُنَى الْمُتَرَفِّعِ وَفِي سِوَاهُ ذَيْنِ تَيْنِ إِذْ كَرِطِعَ

التقدير : وذان وتان ، وذين ، وتين .

٤ - وقوله في باب الموصول :

مَوْصُولُ الْأَسْمَاءِ الَّذِي الْإِنْشَى تِي وَالْيَا إِذَا مَا نِيًّا لَا تَثْبِثُ

التقدير : والانشى التي .

وقوله : جَمْعُ الَّذِي الْأَلَى الَّذِينَ مُطْلَقًا وَيَعْنُهُمُ بِالْوَاوِ رَفْعًا نَطَقًا

التقدير : الألى والذين .

٥ - وقوله في باب كان :

كَكَانَ ظَلَّ بَاتَ أَضْحَى أَصْبَحَا أَسَى وَصَارَ لَيْسَ زَالَ بَرَحًا

التقدير : ظل ، وبات ، وأضحى ، وأصبح ، وأسى ، وصار ، وليس ،

وزال ، و برح .

وقوله : وَمَا سِوَاهُ نَاقِصٌ وَالنَّقْصُ فِيَّ فَتَى لَيْسَ زَالَ دَائِعًا قُفِي

التقدير : فتى ، وليس ، وزال .

٦ - وقوله في باب أفعال المقاربة :

بَعْدَ عَسَى اخْلُوقْ أَوْ شَكَّ قَدِيرٌ غَنَى بِأَنْ يَفْعَلَ عَنْ ثَانٍ فُقِدَ

التقدير : اخلوق ، وأوشك .

٧ - وقوله في باب ان :

لَإِنْ أَنْ لَيْتَ لَكِنَّ لَعَلَّ كَانَ عَكْسُ مَا لِيكَانَ مِنْ عَمَلٍ

التقدير : لإن ، وأن ، ولت ، ولكن ، ولعل ، وكان .

وقوله : بَعْدَ إِذَا نُجَاءَ إِذْ أَوْقَسَ لَمْ يَلَمْ بَعْدَهُ بِوَجْهَيْنِ نُبِي

مَعَ تَلَوْنَا الْجَزَا وَذَا يَطْسِرُ فِي نَحْوِ : خَيْرُ الْقَوْلِ إِنِّي أَخْشَى

التقدير : ومع تلوفا الجزا . من باب عطف الجمل .

٨ - وقوله في باب ظن :

إِنْصَبْ يَذْهَبُ الْقَلْبُ جُزْأَيِ ابْتَدَأَ أَغْنَى رَأَى خَالَ عَلِمْتُ وَجَدَا

التقدير : رأى ، وخال ، وعلمت ، ووجد .

وقوله : ظَنَّ حَسِبْتُ وَزَعَمْتُ مَعَ عَدُوٍّ حَجَا دَرَى ، وَجَعَلَ اللَّذَّ كَاعْتَقَدَ

التقدير : وظل ، وحسبت ، وحجا ، ودري .

وقوله : وَهَبْ تَعَلَّمْ ، وَالَّتِي كَصَيَّرَ أَيْضًا بِهَا انْصَبَ ابْتَدَأَ وَخَبَّرَا

التقدير : وهب وتعلم .

٩ - وقوله في باب الاستثناء :

وَلِسَوَى سَوَى سَوَاءٍ أَجْعَلَا عَلَى الْأَصَحِّ مَا لِفَغِيرٍ جُعِلَا

التقدير : وليسوى وسوى وسواء .

١٠ - وقوله في باب الحال :

كَتَلَكَ لَيْتَ وَكَأَنَّ وَنَدَرَ نَحْوُ سَعِيدٍ مُسْتَقَرًّا فِي هَجَرٍ

التقدير : كتلك وليت .

١١ - وقوله في باب حروف الجر :

هَآكْ حُرُوفُ الْجَرِّ وَهِيَ مِنْ إِلَى حَتَّى خَلَا حَاشَا عَدَا فِي عَنْ عَلَى

التقدير : من ، وإلى ، وحتى ، وخلا ، وحاشا ، وعدا ، وفي ، وعن ،

وعلى .

وقوله : مُذْ مُنْذُ رَبِّ اللَّامُ كَيْ وَوَوَاتَا وَالْكَافُ وَالْبَاءُ وَلَعَلَّ وَمَتَّى

التقدير : ومذ ، ومنذ ، ورب ، واللام ، وكى ، ووووف وواتا .

١٢ - وقوله في باب الاغافة :

كَوَحْدَ لَيْبَى وَدَوَالِي سَعْدِي وَشَدَّ إِيلَاءُ يَدِي لِلْبَسِي

التقدير : كوحد ، وليبي ، ودوالي ، وسعدي .

وقوله : قَبْلُ كَفَيْرٍ بَعْدُ حَسْبُ أَوَّلُ وَدُونُ وَالْجِهَاتُ أَيضًا وَعَلُ

التقدير : بعد وحسب وأول .

١٣ - وقوله في باب أبنية المصادر :

فَعُولَةٌ فَعَالَةٌ لِفَعُولًا كَسَهَلَ الْأَمْرُ وَزَيْدٌ جَزَلًا

التقدير : فمؤولة وفمالة .

- ١٤- وقوله في باب أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين :
- وَأَفْعَلٌ فَعْلَانُ نَحْوُ أَشِيرٍ وَنَحْوُ صَدَيَّانَ وَنَحْوُ الْأَجْهَرِ
- التقدير : وأفعل وفعلان .
- ١٥- وقوله في باب الصفة المشبهة :
- وَصَوَّغَهَا مِنْ لَزِمٍ لِحَاخِشٍ كَطَاهِرٍ الْقَلْبِ جَمِيلِ الظَّاهِرِ
- التقدير : وجميل الظاهر .
- ١٦- وقوله في باب التوكيد :
- وَكَلَّا أَنْ كَرِهَ فِي الشُّمُولِ وَكِلَا كَلَّتَا جَمِيعًا بِالضَّمِيرِ مُوصَلَا
- التقدير : وكلا وكلتا .
- وقوله :
- وَبَعْدَ كُلِّ أَكْدُوا بِأَجْمَعَا جَمْعَاءُ أَجْمَعِينَ ثُمَّ جَمْعَا
- التقدير : بأجمع وجمعا وأجمعين .
- وقوله :
- وَدُونَ كُلِّ قَدْ يَجِيءُ أَجْمَعُ جَمْعَاءُ أَجْمَعُونَ ثُمَّ جَمْعُ
- التقدير : أجمع وجمعا وأجمعون .
- ١٧- وقوله في باب المعطف :
- فَالْعَظْفُ مُطْلَقًا يَوَاوِي ثُمَّ فَا حَتَّى أَمْ أَوْ كَفَيْكَ صِدْقٌ وَوَفَا
- التقدير : وحتى ، وأم وأو .
- وقوله :
- خَيْرٌ أَيْحَ قَسَمَ بِأَوْوَأَيْهِمْ وَأَشْكُ وَإِضْرَابٌ بِهَا أَيْضَانِي
- التقدير : خير ، وأيح ، وقسم .

١٨ - وقوله في فصل المنادى المضاف الى يا المتكلم :

وَأَجْعَلْ مُنَادَى صَحِّحٍ إِنَّ يُضَفَّ لِيَا : كَعَبْدٍ ، عَبْدِي ، عَبْدَ ، عَبْدَا ، عَبْدِيَا .

التقدير : كعبد ، وعبدى ، وعبدا ، وعبد يا .

النوع الثاني : حذف يا المنقوص :

الاسم المنقوص : ((هو الاسم المعرب الذى آخره ياء لازمة

قبلها كسرة)) (١)

نحو : داعي ، وقاضي .

ولا خلاف في أن حذف الياء من آخره جائز عند الضرورة ، (٢)

وقد اضطر ابن مالك في الألفية الى هذا النوع من الضرورة في بعض

الآبيات ، فمن ذلك :

١ - قوله في باب المعرب والمبني :

وَالثَّانِ مَنْقُوصٌ ، وَنَضَبُهُ ظَهَرُ وَرَفْعُهُ يُنَوِّ كَذَا أَيْضًا يُجَرُّ

حذف الياء من قوله : والثاني ، والأصل : الثاني .

٢ - وقوله في باب الابتداء :

وَالثَّانِ مُبْتَدَأٌ ، وَذَا الْوَصْفُ خَبَرٌ إِنَّ فِي سِوَى الْإِفْرَادِ طَبَقًا اسْتَقَرَّ

حذف الياء من قوله : والثاني .

٣ - وقوله في باب لا النافية للجنس :

وَرَكَّبَ الْفَرْقَ فَاتِحًا كَلًّا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ ، وَالثَّانِ أَجْعَلَا

حذف الياء من قوله : والثاني .

(١) شرح ابن عقيل ١ / ٨١ .

(٢) الكتاب ١ / ٢٦ .

- ٤ - وقوله في باب ظن :
- كَذَا تَعَلَّمْ ، وَلِغَيْرِ الْمَاضِي مِنْ سِوَاهُمَا اجْعَلْ كُلَّ مَا لَهُ زَكِينٌ
- حذف الياء من قوله : الماض ، والاصل : الماضي .
- ٥ - وقوله في فصل أعلم وأرى :
- وَمَا لِمَذْمُولِي عَلِمْتُ مُطْلَقًا لِلثَّانِ وَالثَّالِثِ أَيْضًا حَقًّا
- حذف الياء من قوله : للثان .
- ٦ - وقوله في الفصل نفسه :
- وَالثَّانِ مِنْهُمَا كَثَانِي اثْنَيْ كَسَا فَهُوَ فِي كُلِّ حُكْمٍ نُوَائِسَا
- حذف الياء من قوله : والثان .
- ٧ - وقوله في باب النائب عن الفاعل :
- وَبِاتِّفَاقٍ قَدْ يَنْوِبُ الثَّانِ مِنْ بَابِ كَسَا فِيمَا الْتِبَاسُهُ أَسْنٌ
- حذف الياء من قوله : الثان .
- ٨ - وقوله في باب التنازع في العمل :
- وَالثَّانِ أَوْلَى عِنْدَ أَهْلِ الْبَصَرِ وَاخْتَارَ عَكْسًا غَيْرُهُمْ ذَا أُسْرَةٍ
- حذف الياء من قوله : والثان .
- ٩ - وقوله في باب المذموم المطلق :
- نَحْوُ : لَهُ عَلَى أَلْفٍ عَرَفَا وَالثَّانِ كَابَنِي أَتَتْ حَقًّا عِرْفَا
- حذف الياء من قوله : والثان .

- ١٠ - وقوله في باب الإضافة :
- وَوَصَلَ آلُ بَدَا الْمُضَافِ مُغْتَفَرُ إِنَّ وَصِلَتْ بِالثَّانِ كَالْجَعْدِ الشَّعْرُ
- حذف الياء من قوله : بالثان .
- ١١ - وقوله في باب أبنية المصادر :
- فَأَوَّلُ لِيَذَى امْتِنَاعٍ كَأَبْسَى وَالثَّانِ لِلَّذِي اقْتَضَا تَقْلِبَا
- حذف الياء من قوله : والثان .
- ١٢ - وقوله في الباب نفسه :
- وَمَا يَلِي الْآخِرُ مُدًّا وَافْتَحَا مَعَ كَسْرِ تِلْوَ الثَّانِ مِمَّا افْتُحَا
- حذف الياء من قوله : والثان .
- ١٣ - وقوله في باب عطف النسق :
- وَأَنْقُلْ بِهَا لِلثَّانِ حُكْمَ الْأَوَّلِ فِي الْخَبَرِ الْمُثْبِتِ وَالْأَمْرِ الْجَلِيِّ
- حذف الياء من قوله : للثان .
- ١٤ - وقوله في باب النداء :
- وَالْمُنَادَى النَّاءُ أَوْ كَالنَّاءِ يَا وَأَيْ ، وَآ ، كَذَا أَيْ ، ثُمَّ هَبَا
- حذف الياء من قوله : الناء ، وكالناء ، والاصل النائي .

النوع الثالث - حذف ياء النسب :

الاسم المنسوب هو ما كان في آخره ياء شديدة مكسورا ما قبلها ،
ومنقولاً اعرابه اليها . (١) ويجوز حذف هذه الياء للضرورة . (٢) فمن
ذلك :

- ١ - قوله في باب المقصور والممدود :
وَالسَّالِمِ الْعَيْنِ الثَّلَاثِي اسْمًا أَنْزِلْ يُتْبَاعَ عَيْنٍ فَأَاءُهُ بِمَا شُكِلْ
حذف ياء النسب من قوله : الثلاثي ، والأصل : الثلاثي بالتشديد .
- ٢ - وقوله في باب جمع التكسير :
وغير ما أفعل فيه مَطَّرَ مِنَ الثَّلَاثِي اسْمًا بِأَفْعَالٍ يَرِدُ
حذف الياء من قوله : الثلاثي .
- ٣ - وقوله في الباب نفسه :
مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى وَمِنْ خُمَاسِي جُرَّتِ الْآخِرُ أَنْفٍ بِالْقِيَاسِ
حذف الياء من قوله : خماسي .
- ٤ - وقوله في الباب نفسه :
وَزَائِدِ الْخَادِي الرَّبَاعِي أَحَدُهُ مَا لَمْ يَكُ لَيْنًا لِإِثْرِهِ اللَّذْ خَتَمَا
حذف الياء من قوله : الرباعي .

(١) ينظر شرح الرمادى ٥ / ١٢١ .

(٢) شرح ابن عقيل (حاشية محمد محي الدين عبد الحميد) ٤ / ١٧٤ ،

١٩٦ ، اعراب الألفية ص ١٣٧ ، ١٤١ .

- ٥ - وقوله في باب النسب :
- وَنَزَاعٍ الثَّانِي مِنْ ثُنَائِي ثَانِيهِ زُوْلَيْنِ كَلَّا وَلَائِي
- حذف الياء من قوله : لائي ، والأصل لائي بالتشديد .
- ٦ - وقوله في باب الوقف :
- وَنَقْلُ فَتْحٍ مِنْ سَوَى الْمَهْمُوزِ لَا يَرَاهُ بَصَرِيَّ وَكُوفٍ نَقْلًا
- حذف ياء النسب من قوله : وكوف ، والأصل كوفي .
- ٧ - وقوله في باب التصريف :
- وَفَعِيلٌ آخِرُ الثَّلَاثِي انْفَتَحَ وَضُمَّ وَأَكْسِرُ وَزَنَ تَسْكِينِ ثَانِيهِ تَعَمُّ
- حذف الياء من قوله : الثلاثي : الثلاثي .
- ٨ - وقوله في الباب نفسه :
- لِاسْمٍ مُجَرَّدٍ رُبَاعٍ فَعْلَلُ وَفَعِلِلُ ، وَفَعَلَلُ ، وَفَعْلَلُ
- حذف الياء من قوله : رباع ، والأصل : رباعي .
- ٩ - وقوله في فصل زيادة همزة الوصل :
- وَالْأَمْرُ وَالْمَصْدَرُ مِنْهُ وَكَذَا أَمْرُ الثَّلَاثِي كَاخُشَ وَأَمَغِي وَأَنْفَذَا
- حذف ياء النسب من قوله : الثلاثي .

النوع الرابع : حذف الفاء الواقعة في جواب الشرط : (١)

فمن ذلك :

١ - قوله في باب الكلام وما يتألف منه :

وَالْأَمْرُ إِنْ لَمْ يَكُ لِلنُّونِ مَحَلٌّ فِيهِ هُوَ اسْمٌ ، نَحْوُ : صَهْ وَحَيْهَلْ

قوله : " هو اسم " مبتدأ وخبر في موضع جواب الشرط ، فحذف الفاء الواقعة في جواب الشرط ضرورة ، والتقدير : فهو اسم ، لأن جواب الشرط اذا كان جملة اسمية يجب اقترانه بالفاء .

٢ - وقوله في باب العلم :

وَإِنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ فَأَضِفْ حَتْمًا ، وَإِلَّا أَتَّبِعِ الَّذِي رَدِفَ

قوله : " وَإِلَّا أَتَّبِعْ " ، " الا " مكونة من إن الشرطية ولا النافية ، فأدغمت النون في اللام ، وفعل الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه ، و " أتبع " جملة طلبية في محل جزم جواب الشرط ، فكان يجب أن يقترن بالفاء ، لكنه حذفها ضرورة . (٢)

٣ - وقوله في باب المعرف بأداة التعريف :

وَحَذَفَ أَلْ ذِي إِنْ تَنَابَرِ أَوْ تُضِفْ : أَوْجِبْ ، وَفِي غَيْرِهِمَا قَدْ تَنْحَذِفُ

(١) الكتاب ٣ / ٦٤ .

(٢) اعراب الألفية ص ١٧ .

قوله : " أوجب " جملة طلبية في محل جزم جواب الشرط ، فيجب اقترانه بالفاء لكنه حذفها ضرورة ، وتقدير البيت : ان تنقاد مصحوب أل أو تضعفه فأوجب حذف أل. (١)

٤ - وقوله في باب لا النافية للجنس :

مَرْفُوعًا أَوْ مَنصُوبًا أَوْ مُرَكَّبًا وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلًا لَا تَنْصِبَا

قوله : " لا تنصبا " جملة طلبية في محل جزم جواب الشرط ، فيجب اقترانه بالفاء ، لكنه حذفها ضرورة .

٥ - وقوله في الباب نفسه :

وَالْعَطْفُ إِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ لَا أَحْكَمَا لَهُ بِمَا لِلنَّعْتِ نَزِي الْفَصْلِ اُنْتَقَى

قوله : " احكما " جملة طلبية في محل جزم جواب الشرط يجب اقترانها بالفاء ، لكنه حذفها للضرورة .

ثالثا - التقديم :

يعد تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ من أبرز ضرورات التقديم في نظم الألفية ، فكثيرا ما يضطر اليه ابن مالك ، وهناك نوع آخر من التقديم وهو تقديم الصفة على الموصوف لكن لم يضطر اليه ابــــــن مالك كثيرا .

النوع الأول : تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ :

فمن ذلك :

١ - قوله في باب الكلام وما يتألف منه :

بِتَا فَعَلْتُ ، وَأَتَتْ وَيَا أَفْعَلِي وَنُونِ أَقْبَلْنَ فِعْلٌ يَنْجَلِي

فقوله "بتا" : جار ومجرور متعلق بـ "ينجلي" .
وقوله "فعل" : مبتدأ ، وينجلي خبره ، فتقدم معموله الذي هو "بتا" على المبتدأ ، وهذا لا يجوز الا في الضرورة ،
والتقدير : فعل ينجلي بتا فعلت ، وبتا أتت^(١) . الخ .

٢ - وقوله في باب النكرة والمعرفة :

لِلرُّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَرٍّ "نَا" صَلَحْ كَأَعْرِفُ بِنَا فَإِنَّا نِلْنَا الْبِنَحْ

قوله "لِلرُّفْعِ" : متعلق بقوله : "صلح" ، و"نا" مبتدأ ،
وخبره "صلح" ، فتقدم معموله الذي هو "لِلرُّفْعِ" على المبتدأ
والتقدير : "نا" صلح لِلرُّفْعِ وَالنَّصْبِ والجَرِّ .

محمد

(١) ينظر اعراب الألفية ص ٧ ، وشرح ابن عقيل حاشية الشيخ /حي

الدين ٢٢/١ وحاشية الخضرى ٢٣/١ .

٣ - وقوله في باب الموصول :

وَبَعْضُهُمْ أَكْرَبُ مُطْلَقًا وَفِي ذَا الْحَدْفِ أَيًّا غَيْرَ أَيْ يَقْتَنِي

قوله " في ذا " : جار ومجرور متعلق بـ (يقتني) ،
والحدف : عطف بيان أو نعت ، أو بدل ، وأيا : مفعول ليقتني ،
وغير : مبتدأ ، وأى : مضاف إليه ، وجملة يقتني : في محل
رفع خبر المبتدأ ، فتقدم مفعول الخبر الذي هو " في ذا " على
المبتدأ ، والتقدير : وغير أى من الموصولات يقتني أيا في ذا
الحدف . (١)

٤ - وقوله في باب ظن :

وُخِصَّ بِالتَّعْلِيلِ وَالْإِلْفَاءِ مَا مِنْ قَبْلِ هَبْ ، وَالْأَمْرُ هَبْ قَدْ أُلْزِمَ

قوله : والأمر : مفعول ثان ، مقدم على عامله وهو ألزم ، و" هب " :
مبتدأ لأن المقصود لفظه ، و" قد ألزم " في محل رفع خبر
المبتدأ ، فتقدم مفعول الخبر الذي هو " الأمر " على المبتدأ ،
والتقدير : وهب قد ألزم الأمر . (٢)

٥ - وقوله في باب النائب عن الفاعل :

فِي بَابِ ظَنَّ وَأَرَى الْمَنْعُ اشْتَهَرَهُ ، وَلَا أَرَى مَنَعًا إِذَا الْقَصْدُ ظَهَرَهُ

(١) ينظر أعراب الالفية ص ٢١ .

(٢) ينظر شرح ابن عقيل ٢ / ٤٣ ، وأعراب الالفية ص ٤٠ .

قوله : " في باب " جار ومجرور متعلق بقوله : " اشتهر " ،
و " المنع " مبتدأ ، واشتهر جملة فعلية في محل رفع خبر
المبتدأ . فتقدم معمول الخبر الذي هو " في باب " على
المبتدأ ، والتقدير : المنع اشتهر في باب ظن وأرى .

٦ - وقوله في باب حروف الجر :

شَبَّهَ بِكَافٍ وَبِهَا التَّعْلِيلُ قَدْ يُعْنَى ، وَزَائِدٌ لِتَوْكِيدٍ وَرَدُّ

قوله : " بها " جار ومجرور متعلق بقوله : " يعني " ،
والتعليل : مبتدأ ، وجملة قد يعني في محل رفع خبر المبتدأ ،
فتقدم معمول الذي هو " بها " على المبتدأ ، والتقدير :
والتعليل بها قد يعني .

٧ - وقوله في باب اعمال اسم الفاعل :

وَإِنْ يَكُنْ صِلَةً أَلْ فَنِي الْمُضِيِّ وَغَيْرِهِ إِعْمَالُهُ قَدْ ارْتَضَى

قوله " فني المضي " : جار ومجرور متعلق بقوله : " قد ارتضى " ،
واعمال : مبتدأ ، وجملة قد ارتضى في محل رفع خبر المبتدأ ،
فتقدم معمول الخبر الذي هو " فني المضي " على المبتدأ .

٨ - وقوله في باب التعجب :

وَمُصَدَّرُ الْعَارِمِ مَعْدُ مَنْتَصِبٌ وَيَعْدُ أَفْعَلُ جَرُّهُ بِالْبَاءِ يَجِبُ

قوله : " بعد أفعل " متعلق بقوله : " يجب " وجره : مبتدأ
وهو مضاف والهاء مضاف إليه ، وجملة يجب : في محل
رفع خبر ، فتقدم معمول الخبر الذي هو " بعد أفعل " على
المبتدأ .

٩ - وقوله في باب النداء :

وَأَنْتُمْ أَوْ أَنْصِبْ مَا اضْطَرَّارًا نُونًا مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمٍّ بَيْنًا

قوله : " له " متعلق بقوله : " بَيْن " ، واستحقاق : مبتدأ ، وجملة
بيننا في محل رفع خبر المبتدأ ، فتقدم معمول الخبر الذي هو
" له " على المبتدأ .

١٠ - وقوله في فصل المنادى المضاف الى ياء المتكلم :

وَفِي النَّدَا أَهْتِ أُمْتُ عَرَضٍ وَكَبِيرٌ أَوْ افْتَحْ وَمِنْ أَلْيَا التَّاعَوْضِ

قوله : " في النداء " جار ومجرور متعلق بقوله : عرض ، وأبت :
مبتدأ ، وجملة عرض : في محل رفع خبر للمبتدأ ، فتقدم معمول
الخبر الذي هو " في النداء " على المبتدأ .

١١ - وقوله في باب التحذير والاعراء :

وَشَذَّ إِيَّايَ وَإِيَّاهُ أَشَدُّ وَعَنْ سَبِيلِ الْقَصْدِ مَنْ قَامَ أَنْتَبَذَ

قوله : " عن سبيل " متعلق بقوله : " انتبذ " ، ومن : مبتدأ ،
وجملة انتبذ في محل رفع خبر المبتدأ ، فتقدم معمول الخبر
الذي هو " عن سبيل " على المبتدأ ، والتقدير : ومن قام
انتبذ عن سبيل القصد .

١٢ - وقوله في باب نوني التوكيد :

وَاحْذِرْهُ مِنْ رَافِعِ هَاتَيْنِ وَفِي وَافٍ وَيَا شَكْلٌ مُجَانِسٌ قُفِّي

قوله : " في واو " جار ومجرور متعلق بقوله : قُفِّي ، وشكل :
مبتدأ ، وجملة قُفِّي : في محل رفع خبر ، فتقدم معمول الخبر
الذي هو " في واو " على المبتدأ .

١٣- وقوله في باب جمع التكسير :

وَفَعْلًا اسْمًا ، وَفَعِيلًا وَفَعَلٌ غَيْرُ مُهْلٍ الْعَيْنِ فُعلَانٌ شَمَلٌ

قوله : وَفَعْلًا : مفعول به تقدم على عامله الذي هو : " شمل " ،

وفعلان : مبتدأ ، وجملة شمل : في محل رفع خبر المبتدأ ،

فتقدم معمول الخبر الذي هو " فعلا " على المبتدأ ، وتقدير

البيت : وزن فعلا شمل فعلا اسما وفعيل وفعل .

١٤- وقوله في باب الوقف :

وَعَبْرَتِي التَّنْوِينَ بِالْعَكْسِ وَفِي نَحْوِ مَرْلُومٍ رَأَى الْيَا اقْتَفِي

قوله : " في نحو " : جار ومجرور متعلق بقوله : اقتفي ،

ولزوم : مبتدأ ، وجملة اقتفي في محل رفع خبر ، فتقدم معمول

الخبر الفعلي الذي هو " في نحو " على المبتدأ .

١٥- وقوله في فصل الاعلال بالحذف :

فَأَمْرًا وَمُضَارِعًا مِنْ كَوَعْدٍ إِحْدِثْ وَفِي كَعِدَةٍ ذَاكَ اطَّرِدْ

قوله : في كعدة : جار ومجرور متعلق بقوله : " اطرد " ،

وذاك : مبتدأ ، وجملة اطرد : في محل رفع خبر المبتدأ ،

فتقدم معمول الخبر الذي هو " في كعدة " على المبتدأ .

النوع الثاني : تقديم الصفة على الموصوف :

فمن ذلك :

١ - قوله في باب المعرب والمبني :

وَأَرْقُعُ بِوَاوٍ وَيَا أَجْرُزُ وَأَنْصِبُ سَالِمٌ جَمْعُ عَامِرٍ وَمُذْنِبٌ

فقوله : " سآلم عامر ومذنب " التقدير : جمع عامر ومذنب السآلم ، " فقدم الصفة على الموصوف ، وحذف " أل " ليتمكن من الاضافة ، ثم أخاف الصفة إلى موصوفها للضرورة " (١)

٢ - وقوله في باب اسم الإشارة :

وَبِهِنَّ أَوْ هَاهُنَا أَشْرُ إِلَى دَانِي الْمَكَانِ ، وَيَا الْكَافَ صَلَا

قوله : " داني المكان " تقديره : المكان الداني ،
((فقدم الصفة على الموصوف ، وحذف الألف واللام من الصفة
ليتمكن من الاضافة ، ثم أخاف الصفة إلى موصوفها " (٢)

٣ - وقوله في باب ما لا ينصرف :

وَالْفَيْنَ عَارِضَ الْوَصْفِيَّةِ كَارِبَعٍ وَعَارِضَ الْإِسْمِيَّةِ

قوله : عارض الوصفية ، وعارض الاسمية ، تقديره : الوصفية العارضة ، والاسمية العارضة ، فقدم الصفة على الموصوف " (٣)

(١) اعراب الألفية ص ١٠٠

(٢) المصدر السابق ص ١٩٠

(٣) المصدر السابق ص ١٠٦

رابعاً - ضرورات أخرى متفرقة :

أولاً : صرف ما لا ينصرف : (١)

فمن ذلك :

١ - قوله في باب العلم :

مِنْ ذَاكَ أَمْ عَرِيطٌ لِلْعَقَرِ وَهَكَذَا تُعَالَةُ لِلشَّعْلِ

قوله " تعالة " بالتنوين ضرورة ، لأنه ممنوع من الصرف بسبب العلمية والتأنيث .

٢ - وقوله في باب ما لا ينصرف :

كَذَاكَ ذُو وَزْنٍ يَخْصُرُ الْفِعْلَ أَوْ غَالِبٍ كَأَحْمَدٍ وَيَعْلَسُ

فقوله : " كأحمد " بالتنوين ضرورة ، لأنه ممنوع من الصرف بسبب العلمية ووزن الفعل .

٣ - وقوله في باب جمع التكسير :

فُعْلٌ لِنَحْوِ أَحْمَرَ وَحَمْرًا وَفِعْلَةٌ جَمْعًا يَنْقَلِ يُدْرَى

قوله : أحمر بالتنوين ضرورة ، وهو ممنوع من الصرف لأنه على وزن أفعال موصوف ،

٤ - وقوله في باب النسب :

وَبَاخٍ أَخْتًا ، وَبَابِنِ يَنْتَا أَلْحِقْ وَيُونُسُ أَبِي حَذَفَ التَّاءِ

قوله يونس بالتنوين ضرورة ، وهو ممنوع من الصرف بسبب العلمية والمعجمة .

٥ - وقوله في فصل يتبع الابدال :

وَصَحَّ عَيْنُ فَعَلٍ وَقَعْرَ لَاحَ ذَا أَفْعَلٍ كَأَغْيَدٍ وَأَحْوَلَا

قوله : كأغيد بالتثنية ضرورة ، وهو ممنوع من الصرف لأنه على وزن أفعل ، ولم يصف .

ثانيا : استعمال اللغات النادرة أو القليلة :

فمن ذلك :

١ - قوله في باب الفاعل :

وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلَافِ الْأَصْلِ وَقَدْ يَجِي الْمَفْعُولُ قَبْلَ الْفِعْلِ

قوله : " يجي " بحذف الهمة . والأصل " جا " يجي " بالهمزة ضرورة . قال الشاطبي : ((ويقال : جا " يجي " وهو الأهل ، وبعض العرب يقول : جايحي ، وسيسو من غير همز ، كأنه حذفه تخفيفا ، وذلك نادر ، فعليه جا " لفظ الناظم ، وله من هذا كثير في نظمه للضرورة)) .^(١)

٢ - وقوله في باب النائب عن الفاعل :

وَإِكْسَرُ أَوْ أَشْبِهَ فَأُلَاقِي أَغْلَ عَيْنًا ، وَضَمَّ جَاكِبُوعَ فَاحْتَمِلْهُ

قوله : " جا " للضرورة ، والأصل " جا " .

(١) شرح الشاطبي ٣٦٦/٢ ، ٣٦٧ .

- ٣ - وقوله في باب الاضافة :
- إِفْرَارُ إِذْ وَمَا كَاذُ مَعْنَى كَاذُ أَخِيفَ جَوَازًا نَحْوِ حِينَ جَا نُبَذَ
- قوله : " جا " ضرورة .
- ٤ - وقوله في باب اعمال اسم الفاعل :
- وَوَلِيَّ اسْتَفْهَمًا أَوْ حَرْفَ نِدَا أَوْ نَفْيًا أَوْ جَا صِفَةً أَوْ سُنْدًا
- قوله " جا " ضرورة .
- ٥ - وقوله في باب التوكيد :
- وَمَا مِنَ التَّوَكِيدِ لَفْظِيٌّ يَجِي مُكْرَرًا كَقَوْلِكَ اذْرُجِي اذْرُجِي
- قوله " يجي " ضرورة .
- ٦ - وقوله في باب النداء :
- وَعَبْرٌ مَدُوبٌ وَمُضْمَرٌ وَمَا جَا مُسْتَفَافًا قَدْ يَعْرِى فَاعْلَمَا
- قوله : " جا " ضرورة .
- ٧ - وقوله في باب الحكاية :
- وَقُلْ مَنْوَنَ وَمَنْينَ مُسْكِنَا إِنْ قِيلَ جَا قَوْمٌ لِقَوْمٍ فُطْنَا
- قوله " جا " ضرورة .
- ٨ - وقوله في باب الابدال :
- فَذَاكَ يَاءٌ مُطْلَقًا جَا وَأَوْ مُ نَحْوَهُ وَجَهَيْنِ فِي ثَانِيهِ أَمْ
- قوله " جا " للضرورة .

ومن استعماله للغات النادرة والقليلة أيضا :

٩ - قوله في باب ظن :

ظَنَّ حَسِبْتُ وَزَعَمْتُ مَعَ عَدُوِّ حَجَا دَرَى وَجَعَلَ اللَّذُّ كَاعْتَقَدُ

فقوله " اللذ " جاء به على غير اللغة المشهورة وهي " الذي " ،

وذلك لضرورة الوزن . (١)

١٠ - وقوله في باب المفعول المطلق :

وَالْحَذْفُ حَتْمٌ مَعَ آتٍ بَدَلًا مِنْ فِعْلِهِ كَنَدَلًا اللَّذُّ كَانَدَلًا

قوله " اللذ " ضرورة .

١١ - وقوله في باب أفعل التفضيل :

صُعٌّ مِنْ مَصُوغٍ مِنْهُ لِلتَّعَجُّبِ أَفْعَلٌ لِلتَّفْضِيلِ وَأَبَ اللَّذُّ أُبْسَى

قوله " اللذ " ضرورة .

١٢ - وقوله في باب جمع التكسير :

وَزَائِدُ الْعَادِي الرَّبَاعِي أَحْذِفْهُ مَا لَمْ يَكُ لَيْنًا إِثْرُهُ اللَّذُّ خَتَمًا

قوله " اللذ " ضرورة .

ثالثا : الزيادة :

فمن ذلك :

- ١ - قوله في باب نعم ويئس :
وَمَا سِوَى ذَا ارْفَعِ بِحَبِّ أَوْفَجِرْ بِالْبَاءِ ، وَدُونَ ذَا انْضِمَامُ الْحَاكِثَةِ
الفاء في قوله : " أوفجر " زائدة ^(١) ، والتقدير : ارفع ..
أوجر .
- ٢ - وقوله في باب ما لا ينصرف :
فَالْأُدْهَمُ الْقَيْدُ لِكَوْنِهِ وَضِعٌ فِي الْأَصْلِ وَصَفًا انْصِرَافُهُ مُنْعٌ
زاد الناظم " آل " التعريف في قوله : " فالأدهم " ، لأن
الذى يمنع من الصرف إنما هو " أدهم " بدون آل ، وأما
المقرون بأل فهو مصروف ، وقرنه الناظم هنا بأل ضرورة ^(٢) .
- ٣ - وقوله في باب جمع التكسير :
وَالسَّيْنِ وَالَّتَيْنِ كَمُسْتَدْعٍ أَزَلْ إِذْ بَيْنَا الْجَمْعَ بَقَاهُمَا مُخِلُّ
الكاف في قوله : كاستدع زائدة ضرورة ^(٣) .
- ٤ - وقوله في باب الابدال :
وَالْمَدُّ زَيْدٌ ثَالِثًا فِي الْوَاحِدِ هَمْزًا يَرَى فِي مِثْلِ كَالْقَلَائِدِ
الكاف في قوله : كالقلائد زائدة ضرورة ^(٤) .

(١) اعراب الألفية ص ٨٢ .

(٢) حاشية ابن حمدون ٢ / ٧٣ .

(٣) اعراب الألفية ص ١٢٩ .

(٤) المصدر السابق ص ١٤٥ .

رابعاً - الفصل :

فمن ذلك :

١ - قوله في باب الكلام وما يتألف منه :

وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ وَالْقَوْلُ عَمٌّ وَكَلِمَةٌ بِهَا كَلَامٌ قَدْ يُؤْمَرُ

قوله : " كلمة " مبتدأ أول ، وكلام مبتدأ ثان . وجملة " قد يؤمر " خبر المبتدأ الثاني .

والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول ، ففصل بين المبتدأ الأول وخبره بمعمول خبر الثاني وهو قوله : " بها " للضرورة . (١)

٢ - وقوله في فصل الاعلال بالحذف :

ظَلْتُ وَظَلْتُ فِي ظِلِّكَ اسْتَعْمِلَا

وَقَرْنٌ فِي أَقْرَرْنَ وَقَرْنٌ نَقْلًا

قوله : " قرْن " مبتدأ ، وقوله : " في اقْرَرْنَ " متعلق بقوله :

" نقلاً " ، وجملة " نقل " خبر المبتدأ ، ففصل بين المعطوف

والمعطوف عليه بمعمول الخبر ، والتقدير :

وَقَرْنٌ وَقَرْنٌ نَقْلًا فِي أَقْرَرْنَ . (٢)

(١) اعراب الألفية ص ٦ ، حاشية الخضرى ١ / ١٤٠ .

(٢) اعراب الألفية ص ١٥٢ .

الفصل الخامس

بحث الأول : المأخذ على المؤلفية .

يهدف هذا الفصل من البحث الى بيان بعض المآخذ التي اعترض بها على ابن مالك في ألفيته ، ومن خلال هذه المآخذ يتبين لطلاب الفقه مدى إحكام ابن مالك للقواعد النحوية ، ومدى دقته في التعبير عنها .

وقد قمت بعرض هذه المآخذ على النحو التالي :

أولا - لم أذكر منها إلا ما رأيته جديرا بالذكر ، فقد أغفلت كثيرا منها ، إما لعدم الفائدة من ذكرها ، وإما لوجود شيء من التحامل على ابن مالك في بعضها .

ثانيا - عند عرض هذه المآخذ وجدت في بعضها من يجيب عنها أو يردّها محاولا الاعتذار أو الدفاع عن ابن مالك ، فأوردت ذلك حسب ما يقتضيه العرض .

ثالثا - قمت بتصنيف هذه المآخذ كما يلي :

- أولا : الإطلاق في العبارة .
- ثانيا : القصور في العبارة .
- ثالثا : الإيهام في العبارة .
- رابعا : الاضطراب في العبارة .
- خامسا : عدم الدقة في اختيار بعض الألفاظ .
- سادسا : الحشو في بعض الآبيات .

أولا - إطلاق العبارة :

ومعنى ذلك أنه يأتي بالعبارة مطلقة دون قيد ، فمن ذلك :

١ - قوله في باب الكلام وما يتألف منه :

بِالْجَرِّ ، وَالتَّنْوِينِ ، وَالنَّدَا ، وَالْ

يشير ابن مالك في هذا البيت إلى العلامات التي يتميز بها الاسم من الفعل والحرف ، وهي : الجر ، والتنوين ، والنداء ، والألف واللام ، والإسناد إليه ، لكن اعترض عليه في هذا البيت من ثلاثة أوجه :

أولا : قوله : " والتنوين " ، حيث أطلقه دون تقييد ، وهو على سبعة أقسام : تنوين التمكين ، والتنكير ، والمقابلة ، والعوض ، والترنم ، والاضطرار ، والغالي (١) .

فيقتضي أن هذه الأقسام كلها من علامات الاسم ، وليس كذلك ، ((بل الذي يختص به الاسم إنما هو تنوين التمكين ، والتنكير ، والمقابلة ، والعوض ، وأما تنوين الترنم والغالي فيكونان في الاسم والفعل والحرف)) (٢) .

وربما هذا الاعتراض بأن إطلاق اسم التنوين على الترنم والغالي - وهما اللذان يلحقان القوافي المطلقة - مجاز ، ((وإنما هونون ، بدليل أنه يثبت وقفنا ، ويحذف وصلا بخلاف التنوين ، فالتنوين على هذا من خواص الاسم في جميع وجوهه)) (٣) .

(١) شرح أبي حيان ص ٤٠

(٢) شرح ابن عقيل ١ / ٢١٠

(٣) شرح المرادى ١ / ٣٣٠

ثانيا : قوله : " وأل " ، أخذ عليه أن " أل " بأقسامها تدخل على الاسم ، إلا الموصولة)) فإنها قد تدخل على الفعل ... فكان ينبغي الاحتراز عنها (١) .

قال أبوحيان :)) فقوله : أن الاسم يتميز بأل إطلاقا فسي مكان التقييد (٢) .

وقد رد الشاطبي هذا الاعتراض بأن " أل " - وهي أداة التعريف المعبر عنها بالالف واللام ... مختصة أيضا بالأسماء على جميع وجوهها ، من كونها لتعريف العهد أو الجنس ، أو زائدة ، أو موصولة أو غير ذلك من أقسامها ، وذلك أن المقصود بها التعريف ، والفعل لا يتعرف ، لأن مدلوله جنس ، فهو أبدا مبهم في جنسه ... وكذلك الموصولة لأنها للتعريف أيضا وإن جرى مع ذلك كونها موصولة ، إذ ليس المعنى -ان بمتناهيين ، ولا يعترض عليه بها ... وعلى الجملة ، فدخول الف واللام على الاسم واختصاصها به هو الشهير ، والكثير ، فيكفي في كونها معرفة (٣) .

ثالثا : قوله : " وسند للاسم " ، قال أبوحيان :)) أطلق الإسناد وهو إسناد لفظي ، وإسناد معنوي ، فاللفظي يوجد في الاسم والفعل والحرف ، نحو : " زيد ثلاثي " ، و " ضرب فعل ماض " ... والمعنوي هو الإسناد إلى مدلول الكلمة ، نحو : قام زيد ، فالتعريف بالقيام ليس اللفظ ، إنما اتصف به مدلوله وهو الشخصي ، وهذا هو السند

(١) شرح الرمادى ٣٤/١ ، ٣٦٠ .

(٢) شرح أبي حيان ص ٠٤ .

(٣) شرح الشاطبي ٢٠/١ بتصرف .

يكون خاصة من خواص الاسم لا اللفظي (١).

وربّ هذا الاعتراض بأن ابن مالك يقصد بالاسناد الاسناد الحقيقي لا اللفظي ، وذلك أنه لما جعله من خصائص الاسم كان دليلاً على أنه يريد به الحقيقي ، لأن الاسناد إلى الاسم هو الإخبار عن مدلوله لا عن لفظه ، كقولنا : زيد فاضل ، فأخبرنا بالفضل عن مدلول زيد لا عن لفظه. (٢)

٢ - وقوله في باب المعرب والمبني :

وَمَا بَتَا وَأَلْفٌ قَدْ جُمِعَا
يُكْسَرُ فِي الْجَرِّ ، وَفِي النَّصْبِ مَعَا

يذكر ابن مالك في هذا البيت إعراب جمع المؤنث السالم ، وهو ما زيد في آخره ألف وتاء ، فإنه في حالة الرفع تكون علامة إعرابه الضمة ، وفي حالة النصب والجر تكون علامة إعرابه الكسرة .

الا أنه اعترض عليه بأنه لم يقيد الألف والتاء بأنهما زائدتان ، ففرد عليه أبيات جمع بيت ، وقضاة جمع قاض ، لأنه يصدق عليهما أنهما جُمعا بالألف والتاء. (٣)

وربّ هذا الاعتراض من وجهين :

الأول : أن المراد بقوله : " وما بتا وألف قد جُمعا " ما كانت الألف والتاء سببا في دلالة على الجمع ، نحو : هندات ، أما قضاة ،

(١) شرح أبي حيان ص ٤٠.

(٢) شرح الشاطبي ١ / ٢١٠.

(٣) شرح أبي حيان ص ١١٠.

وأبيات فإن ((دلالة كل واحد منهما على الجمع ليس بالالف والتاء ،
وانما هو بالصيغة))^(١).

أى أن التاء في " أبيات " أصلية ، والالف في " قضاة " منقلبة
عن أصل فلا حاجة الى التقييد " بمزديتين " .

والثاني : أن الباء في قوله : " وما بتا وألف " معناها
الاستعانة ، أي وما استعين على جمعه بالالف والتاء^(٢).

٣ - وقوله في باب العلم :

إِسْمٌ يُعَيِّنُ الْمُسَمَّى مُطْلَقًا عِلْمُهُ ، كَجَعْفَرٍ وَخَرْنَقًا

عَرَّفَ العلم بأنه الاسم الذى يعين سماء مطلقا ، ومثّل له بجعفر ،
وخرنق ، لكن أخذ عليه في هذا التعريف أنه ((أطلق التعيين ، وهو على
قسمين :

أحدهما - تعيين الجنس بعضها من بعض ، كما ، وزيت ، وذهب ، ونحو
ذلك .

والثاني - تعيين غير الجنس ، كزيد ، فكان ينبغى أن يقيد التعيين
لغير الجنس))^(٣).

أقول : لا يرد عليه هذا المأخذ ، لأنه لما ذكر علم الجنس فسي
آخر الباب ، علم من قوله : " اسم يعين المسمى مطلقا " أنه يقصد العلم
الشخصي .

(١) شرح ابن عقيل ١ / ٧٤٠ .

(٢) شرح المكوذى (الحاشية) ص ١٤٠ .

(٣) شرح أبي حيان ص ٢١٠ .

٤ - وقوله في باب كان :

وَعَبْرُ مَا فِي شَلِّهِ قَدْ عَمِلَ إِنْ كَانَ غَيْرُ الْمَاضِي مِنْهُ اسْتَعْمِلَ

يشير في هذا البيت إلى أن بعض الأفعال الناسخة تعمل الرفع والنصب ، سواء أكانت ماضية أم مضارعة أم أمرا .

لكن ما معنى الاستعمال في قوله : " إِنْ كَانَ غَيْرُ الْمَاضِي مِنْهُ اسْتَعْمِلَ " ؟ ظاهره أن معناه : لا يعمل غير الماضي من الأفعال الناسخة إلا إذا كانت العرب قد استعملته ونطقت به ، وذلك ((يقتضي أنك لا تقول مثلا : يكون زيد قائما ، فتأتي بالمضارع حتى تعلم أن العرب تكلمت به ، وكذلك الأمر ، والمصدر ، واسم الفاعل ، وهكذا في سائر الأفعال المذكورة ، وهذا المفهوم غير صحيح)) (١)

وقد يُعْتَدَرُ عَنْهُ بِأَنِ اسْتَعْمَالَ فِي كَلَامِهِ يُرَادُ بِهِ التَّنْبِيْهُ عَلَى شَيْءٍ لَيْسَ ، وَمَا دَامَ ، لِأَنَّ الْمَضَارِعَ وَالْأَمْرَ لَمْ يَسْمَعَا فِيهِمَا ، ((وَأَمَّا مَا عَدَا ذَلِكَ فَهُوَ فِي حُكْمِ السَّمْعِ وَإِنْ لَمْ يُسْمَعْ)) (٢)

٥ - وقوله في فصل المشبهات بليس :

فِي النَّكَرَاتِ أُعْمِلَتْ كَلَيْسَ لَا وَقَدْ تَلِي لَاتَ وَإِنْ ذَا الْعَمَلِ

يشير في هذا البيت إلى أن " لا النافية " تعمل عمل ليس ، فترفع وتنصب بشرط أن يكون اسمها نكرة ، وأنَّ (لا ت وَإِنْ) يعملان

(١) شرح الشاطبي ١/٣٤٣ .

(٢) حاشية ابن سعيد التونسي ١/١٩٢ .

عمل ليس أيضا لكن على قلة . (١)

إلا أنه أخذ عليه في هذا البيت أمران (٢) :

الأول : أنه أطلق القول في إعمال " لا " ، ولم يقيد بقلّة ،
فُفهم من ذلك أن " لا " من كثرة الإعمال في درجة " ما " العاملة
عمل ليس ، وليس كذلك .

والثاني : أنه أطلق القلة على " لا " ، وذلك ليس على حد
القلة في إن مثلاً ، بل هي مختصة بالحين ، فلا تعمل إلا فيه ، ودخولها
عليه واستعمالها فيه كثير .

٦ - وقوله في باب ان :

وُخَفَّتْ إِنْ فَقَلَّ الْعَمَلُ وَتَلَزَمَ اللَّامُ إِذَا مَا تُهْمَلُ

يشير في هذا البيت إلى إنّ المكسورة الهمزة ، بأنها إذا خُفّت
قلّ عملها ، وإذا أهملت لزمتها اللام ، وعلة لزومها الفرق بين إنّ المخففة ،
وإنّ النافية ، وتسمى اللام الفارقة . (٣)

وكان الأولى أن يقيد قوله : " فقلّ العمل ")) بأنها لا تعمل
إذا كان بعدها مضمّر ، وإنما تعمل عند من أجاز إعمالها في مظهر ...
فلا يحوز إنّه قائم ، ولا إنهما قائمان . (٤)

(١) شرح المكودي ص ٤١ .

(٢) شرح الشاطبي ٣٨٢ / ١ .

(٣) شرح المرادي ٣٥١ / ١ .

(٤) شرح أبي حيان ص ٨٢ .

٧ - وقوله في باب ظن :

وَكُتِّظُنُّ أَجْعَلُ * تَقُولُ * إِنْ وَلِيَّ * سَتَفْهَمًا بِهِ وَلَمْ يَنْفَصِلِ

يشير إلى أنه يجوز إجراء القول مجرى الظن ، فينصب مفعولين
كما تنصبهما ظن ، لكن بشروط (١) .

لكن ابن مالك أطلق العبارة في إجراء القول مجرى الظن ، فافتضى
أنه يجرى مجراه في جميع ما يتعلق به من الأحكام كالإلغاء والتعليق ،
وهو إطلاق غير صحيح . (٢)

٨ - وقوله في باب الاستثنا :

مَا اسْتَثْنَيْتَ إِلَّا مَعَ تَمَامٍ يَنْتَعِبُ * وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَنَفٍ انْتُخِبَ

إِتِّبَاعُ مَا اتَّصَلَ ، وَأَنْصَبُ مَا انْقَطَعَ * وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إِبْدَالٌ وَقَعُ

يشير في هذين البيتين إلى أنّ الذي استثنى بإلّا ينتصب إن
كان الكلام موجبا ووقع بعد تمامه . . . وإن كان غير موجب - وهو الذي فيه
نفي أو شبه نفي - انتخب ، أي : اختير اتباع ما اتصل ، ووجب نصب
ما انقطع عند غير بني تميم ، وأما بنو تميم فيجيزون اتباع المنقطع . (٣)

(١) وهي : أن يكون الفعل مضارعا ، وأن يكون للمخاطب ، وأن يكون

مسيوقا باستفهام ، وأن لا يفصل بين الاستفهام والفعل بغير

ظرف أوجار ومجرور .

(٢) شرح الشاطبي ١ / ٤٩١ .

(٣) شرح ابن عقيل ٢ / ٢١٥ .

إِلَّا أَنَّ هُنَاكَ مَسَائِلَ لَا يُنْتَخَبُ فِيهَا الْإِتْبَاعُ ، إِحْدَاهُمَا - مَا يَجِبُ فِيهَا الْإِتْبَاعُ ، وَالثَّانِيَّةُ - مَا يَسْتَوِي فِيهَا الْإِتْبَاعُ ، وَالثَّالِثَةُ - مَا يَتَرَجَّحُ فِيهَا الْإِسْتِثْنَاءُ عَلَى الْإِتْبَاعِ فَمَا ذَكَرَهُ إِطْلَاقٌ فِي مَكَانِ التَّقْيِيدِ . (١)

٩ - وَقَوْلُهُ فِي بَابِ أَبْنِيَةِ الْمَصَادِرِ :

فِي غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ بِالتَّاءِ الْمَرَّةُ وَشَذُّ فِيهِ هَيْئَةٌ كَالْخُمْسَةِ

يَذْكُرُ أَنَّهُ إِذَا جِيَءَ بِاسْمِ الْمَرَّةِ مِنْ مَصْدَرِ الْفِعْلِ الزَّائِدِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ ، فَانْه يُزَادُ عَلَى الْمَصْدَرِ تَاءُ التَّأْنِيثِ فِي آخِرِهِ ، نَحْوُ : أَكْرَمْتُهُ إِكْرَامَةً . أَمَّا اسْمُ الْهَيْئَةِ فَلَا يَأْتِي مِنْهُ إِلَّا شَذْوُذًا .

لَكِنْ قَوْلُهُ : " فِي غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ بِالتَّاءِ الْمَرَّةُ " يَحْتَاجُ إِلَى قَيِّدَيْنِ : (٢)

أَحَدُهُمَا - أَنْ لَا يَكُونَ الْمَصْدَرُ قَدْ وُضِعَ عَلَى تَاءِ التَّأْنِيثِ ، نَحْوُ قَوْلِهِمْ : دَحْرَجَ دَحْرَجَةً ، فَيُقَالُ : دَحْرَجَ دَحْرَجَةً وَاحِدَةً .

وَالثَّانِي - أَنْ التَّاءَ تَلْحَقُ مِنَ الْمَصَادِرِ الْغَالِبِ فِي الِاسْتِعْمَالِ ، نَحْوُ : فَاعَلَ ، فَلَهُ مَصْدَرَانِ : فِعْعَالٌ ، وَمِفَاعِلَةٌ ، لَكِنْ مِفَاعِلَةٌ هِيَ الْمَصْدَرُ الشَّائِعُ فِي الِاسْتِعْمَالِ ، فَيُقَالُ : ضَارَبَ مِضَارِبَةً وَاحِدَةً .

(١) شَحَّ أَبُو حَيَّانٍ ص ١٦٢ .

(٢) يَنْظُرْ شَحَّ أَبُو حَيَّانٍ ص ٣٤٩ ، وَشَحَّ الشَّاطِبِيُّ ٢ / ٤٨٣ .

١٠ - وقوله في باب الصفة المشبهة :

وَعَمِلُ اسْمٍ فَاعِلٍ الْمُعْدَى لَهَا عَلَى الْحَدِّ الَّذِي قَدْ حَدَّ

يشير إلى أن الصفة المشبهة باسم الفاعل تعمل كما يعمل اسم
الفاعل من رفع ونصب ، إذا توفرت لها شروط عمله ، كأن تقع بعد
استفهام ، أو نداء ، أو نفي وغير ذلك ، وهذا معنى قوله :
" على الحد الذي قد حدا " .

لكن أخذ عليه قوله : " الْمُعْدَى " حيث أطلق التعدية دون
 قيد ، مما جعل بعضهم يصلح هذا البيت بقوله : (١)

وَعَمِلُ اسْمِ الْفَاعِلِ الْمُعْدَى لِوَاحِدٍ لَهَا بِمَا قَدْ حَدَّ

واعتذر عنه بأنه لما كان الأصل في التعدية للواحد ، أطلق العبارة . (٢)

١١ - وقوله في باب النعت :

وَنَعَتُوا بِمَصْدَرٍ كَثِيرًا فَالْتَزَمُوا الْإِفْرَانَ وَالتَّذْكِيرَ

يذكر أنه يكثر النعت بالمصدر ، وحينئذ يلزم الافراد والتذكير ،
لكنه « أطلق في قوله : " بمصدر " ، وهو مقيد بالآ لا يكون في أوله
ميم زائدة ، كمزار ، ومسير ، فانه لا يُنعت به لا باطراد ولا بغيره » . (٣)

(١) شرح المكودي (الحاشية) ص ١٢١ .

(٢) حاشية ابن حمدون ١ / ٢٢٦ .

(٣) شرح المرادي ٣ / ١٤٥ .

٢- وقوله في باب النداء :

وَأَيُّهَا مَصْحُوبُ أَلْ بَعْدُ صِفَةٌ يَلْزَمُ بِالرَّفْعِ لَدَى ذِي الْمَعْرِفَةِ

يشير في هذا البيت الى نداء ما فيه " أَل " ، نحو : الرجل ، فيتوصل

إلى ندائه بـ " أي " ، فيقال : يا أيها الرجل ، فـ " أي " : منادى ،

والهاء : زائدة للتنبيه ، والرجل : صفة مرفوعة .

إلا أن قوله : " وأَيُّهَا مَصْحُوبُ أَل " مُعْتَرِضٌ عَلَيْهِ مِنْ وَجْهَيْنِ : (١)

الاول - أنه لم يقيد " أَل " بأنها تدل على الجنس ، احترازاً من أَل الغالبة على الاسم ، أو التي للمح الصفة ، فإنه لا يقال فسي الحارث مثلاً : يا أيها الحارث .

والثاني - أن الْمُحَلَّى بِأَل إما أن يكون مذكراً أو مؤنثاً ، فالمذكّر يُتَوَصَّلُ إِلَى نِدَائِهِ بِأَي ، والمؤنث يُتَوَصَّلُ إِلَى نِدَائِهِ بِأَيَّة ، وهو ما لم يشر إليه ، فيقتضي كلامه أن أي يتوصل بها لنداء المذكر والمؤنث ، وليس كذلك .

وقد يُعْتَذَرُ عَنْ الْوَجْهِ الْأَوَّلِ : بأنه أطلق القول في " أَل " اعتماداً على أصلها ، لأنها ليست للمح الصفة ، ولا للغلبة ، بل هي للتعريف . (٢)
وعن الثاني : بأنه لما كان التفريق بين المذكر والمؤنث معلوماً بداهة ، لم يحتج إلى التنبيه عليه .

(١) شرح الشاطبي ٢٥٣/٣ ، ٢٥٤ ،

(٢) المصدر السابق ٢٥٤/٣

١٣ - وقوله في باب عوامل الجزم :

وَالشَّرْطُ يُفْنِي عَنْ جَوَابٍ قَدْ عَلِمَ وَالْعَكْسُ قَدْ يَأْتِي إِنْ الْمَعْنَى فِيهِمْ

يشير الى أنه يجوز حذف جواب الشرط ، والاكتفاء بفعل الشرط ،
وذلك إذا دل عليه دليل ، وأيضا يجوز العكس ، وهو حذف فعل الشرط
استغناء عنه بالجواب ، وفهم من قوله : " قد يأتي " أنه قليل .

لكن يؤخذ عليه أنه لم يقيد حذف جواب الشرط بأن يكون
فعل الشرط ماضيا ، فإطلاقه يقتضي أن الجواب يُحذف إذا علم
مطلقا سواء كان فعل الشرط ماضيا أم مضارعا ، وهذا لا يجوز إلا في
الشعر . (١)

١٤ - وقوله في باب النسب :

وَأَنسَبَ لِصَدْرٍ جُمْلَةٍ وَعَدْرٍ مَا رُكِّبَ مَزْجًا ، وَإِشَانٍ تَمَامًا

يذكر في هذا البيت أن النسب الى الجملة ، والمركب تركيبها مزجيا
يكون بالصدر وحذف العجز ، نحو : تأبط شرا ، فالنسب اليه : تأبطي ،
وبعلك : بعلي ، ولا ينسب إلا الى الجملة المسمى بها ، وهو ما لم
يشرا اليه ، حيث أطلق الجملة ، فيقتضي صحة النسب الى الجملة مُسَمًى
بها أم لا . فلو عرَّ « بمركب بدل جملة ، لكان أولى ، ليشمل الشبيه
بالمركب الاسنادي ، نحو : حيثما سمي بها ، فإنه يُنسب الى صدره ،
فتقول : «حيثي» . (٢)

(١) شرح الشاطبي ٤/ ٤٣

(٢) حاشية ابن حمدون ٢/ ١٥٣

١٥ - وقوله في باب الابدال (فصل النقل) :

كَذَلِكَ ذَا وَجْهَيْنِ جَا الْفُعُولُ مِنْ
ذِي الْوَاوِ لَا مَجْمَعٍ أَوْ فَرْدٍ يَمِينٌ
يشير الى أنه اذا بُني اسم على " فُعُول " ، فإن كان جمعا ،
وكانت لامه واوا جازفيه وجهان : التصحيح والإعلال أجود ،
نحو : عُصِيَّ (١) .

وان كان مفردا جازفيه أيضا الوجهان ، لكن التصحيح أجود ،
نحو : علو (٢) .

إلا أن كلامه مُعْتَرَضٌ عليه من وجهين :
الأول - أن هناك من المصادر التي على وزن " فُعُول " تلحقها
تاء التانيث ، نحو : أَخُوَّةٌ ، وَأَبُوَّةٌ ، ولا يجوز فيها الا التصحيح ،
فإطلاق الحكم بجواز الوجهين يحتاج إلى قيد (٣) .

(١) أصلها : عُصُوو ، فقلبت الواو المتطرفة ياء تخلصا من ثقل
اجتماع واوين في آخر الكلمة ، فصارت : عُصُوى ، فاجتمعت الواو
والياء فقلبت الواويا ، فصارت : عصي ، فقلبت ضمة الصاد
كسرة لتناسب الياء . فصارت عُصِي . ويجوز أن تقلب ضمة العين
كسرة للتناسب .

(٢) شرح ابن عقيل ٢٤٠/٤ .

(٣) شرح الشاطبي ٣٧٥/٥ .

والثاني - يبدو من ظاهر كلامه التسوية بين فُعُول المفرد ، وفُعُول
الجمع في الوجهين من حيث الكثرة والقلّة ، وليس كذلك ، لأنّ
الإعلال في الجمع أكثر وأرجح ، والتصحيح في المفرد أرجح
وأكثر. ^(١)

لذلك ، كان ((التعبير السالم من هذه الأمور المناسب لفرضه

أن يقول :

كَذَا الْفُعُولُ مِنْهُ مُفْرَدًا وَإِنْ يَعْنُ جَمْعًا فَهُوَ بِالْعَكْسِ يَعْنُ ^(٢)

(١) حاشية السجاعي ص ٣٨٩ .

(٢) حاشية الصبان ٢٤٦/٤ .

ثانيا - قصور العبارة :

فمن ذلك :

١ - قوله في باب المعرب والمبني :

وَالِاسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمُبْنِيٌّ لِشَبِّهِ مِنَ الْحُرُوفِ مُدْنِسِي

يشير الى أن الاسم قسمان : معرب ، ومبني ، وأن سبب البناء قرب الشبه من الحرف ، لكن قوله : " منه معرب ومبني " يوحي أن هناك قسما آخر للاسم غير الاعراب والبناء .

((والاسم منحصر فيهما على الصحيح الذي عليه الناظم ، وان كانت عبارته لا تفيد الحصر ، كما لا تفيد الوسطة خلافا لمن توهمه))^(١)

وقد اعتذر عن ابن مالك بما يلي :

أولا : إن كلامه ((على تقدير : " منه معرب ، ومنه مبني " ، فيحصل بهذا التقدير قسطن ، لكن حذف " منه " في الثاني لبيان المعنى مع الحذف))^(٢)

ثانيا : أو أن قوله : ((ومبني ، ليس معطوفا على " معرب " ، حتى يكون مجموعهما بعض الاسم ، وهناك بعض آخر ، بل هو من عطف الجمل ، أى بعضه كذا ، وبعضه كذا))^(٣)

(١) حاشية الخضرى ٢٦/١

(٢) شرح الشاطبي ٣٢/١

(٣) حاشية الخضرى ٢٦/١

ثالثا : قال ابن حمدون : ((وأحسن ما يجاب به عن الناظم :
أن الحصر في القسمين مأخوذ من قوله هنا : " لشبه من الحروف " مع
قوله : " ومعرب الأسماء " ما قد سلم من شبه الحرف " ، إذ يلزم من إعراب
السالم من شبه الحرف بناء غير السالم ، فحينئذ لا واسطة بينهما ^(١) .

٢ - وقوله في الباب نفسه :

وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنَاءِ وَالْأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنَّ يُسَكَّنَ

يشير في هذا البيت إلى أن الحروف كلها مبنية ، وأن الأصل
في البناء السكون ، لكن لفظ " مستحق " لا يعطي هذا المعنى من
جهة أنه إنما يعطي أن البناء من حق الحروف ولا يدل على حصولها له ^(٢) ،
وذلك أن الشيء قد يكون مستحقا للشيء ويُنْعَمُ منه ^(٣) .

لذا فقد أصلح ابن غازي ^(٤) الشطر الأول بقوله : ^(٥)

(والحرف مبني وأصله البناء)

أو : (والحرف لا يخرج عن حكم البناء) ^(٦) .

(١) حاشية ابن حمدون ٠٢٥/١

(٢) شرح الشاذلي ٠٥٣/١

(٣) شرح المكودي ص ٩ ، ٠١٠٠

(٤) عو محمد بن أحمد بن محمد بن علي بن غازي العثماني المكاسي ،

توفي سنة ٩١٩ هـ ، له مؤلفات كثيرة منها شرح ألفية ابن مالك ،
" الأعلام ٣٣٦/٥ "

(٥) شرح المكودي (الحاشية) ص ١٠٠

(٦) حاشية ابن حمدون ٠٢٩/١

وقد أُجيبَ عن ابن مالك من أربعة أوجه :

الأول - أنَّ لفظ الاستحقاق - وإن لم يدل بمنطوقه على حصول المستحق - مقتضى بمعناه لحصوله ، إذ لا يُطلق على المستحق أنه مستحق حتى يكون مقتضيا للمستحق . (١)

والثاني - أو أنَّ الواضع حكيم يُعطي الأشياء ما تستحقه ، فالمعنى : أن الحرف مستحق للبناء الذي قام به ووُجِدَ فيه ، فكأنه قال : كل حرف مبني على سبيل الاستحقاق لا العبث . (٢)

والثالث - وإما أن حصول بناء الحرف يُعلم من قوله : ((ومبني لشبهه من الحروف مدني)) ، والغرض هنا بيان استحقاقه له . (٣)

والرابع - أو أن تكون " آل " في قوله : " مستحق للبناء " للمعهد الحضورى ، أى البناء الحاضر فيه والقائم به . (٤)

٣ - وقوله في باب الابتداء :

وَالْخَبَرُ الْجُزْءُ الْمُتِمُّ الْفَائِدَةُ كَاللَّهُ بَرٌّ، وَالْأَيَادِي شَاهِدَةٌ

عرّف ابن مالك الخبر بأنه الجزء المتم للفائدة ، إلا أنه أخذ عليه أنَّ هذا التعريف يشترك فيه الخبر وغيره ، فهو ((يصدق على الفاعل ،

(١) شرح المكودى (الحاشية) ص ١٠٠ .

(٢) الأزهار الزينية ص ١١ .

(٣) حاشية الخضرى ١ / ٣٢ .

(٤) حاشية الصبان ١ / ٧٠ ، وحاشية الخضرى ١ / ٣٢ .

ويصدق على المبتدأ نفسه ، لأن كلا منهما الجزء المتم للفائدة ... وعلى
الفعل أيضا ، وعلى الحرف أيضا ، وعلى كل ما يكون جزءا متما للفائدة (١)

وقد رُتد ذلك بأن المراد بالجزء في قوله : * والخبر الجزء
التمم الفائدة * جزء الجملة الاسمية ، ويدل على ذلك أمران : (٢)

أحدهما - أن الباب موضوع لها ، والثاني - التعميل بقوله : كالله بر ...
فلا يدخل فيه الفعل ، ولا الفاعل ، ولا الحرف .

٤ - وقوله في باب لا النافية للجنس :

وَرَكِبَ الْمَفْرَدَ فَاتِحًا كَلًّا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ ، وَالثَّانِ اجْعَلَا

يشير الى أنه اذا كان اسم لا النافية للجنس مفردا - أى ما ليس
مضافا ولا شبيها بالمضاف - فإنه يُبنى على ما يُنصب به ، وسبب بناءه
تركيبه مع * لا * كخمس عشرة ، ويدخل في ذلك الثنى والمجموع . (٣)

إلا أن في ((عبارته هنا قصورا ، حيث قال : * فاتحا * ، بل
الصواب على ما ينصب به ... ولو قال : "وَرَكِبَ الْمَفْرَدَ كَالنَّصَبِ لِأَجَادِ" (٤)

٥ - وقوله في باب الحال :

وَمَصْدَرٌ مُنْكَرٌ حَالًا يَقَعُ بِكَرَّةٍ ، كَبَفْتَةٍ زَيْدٌ ظَلَعٌ

يذكر في هذا البيت أنه يكسر مجيء المصدر النكرة حالا ، إلا أنه

(١) شح أبي حيان ص ٣٨٠

(٢) شح المرادى ١/٢٧٣

(٣) المصدر السابق ١/٣٦٥

(٤) المصدر السابق ١/٣٦٥

((لا يتضح من قوله : " بكثرة " أنه ينقاس أولا ينقاس ، لكن الكثرة دليل القياس . . فكان ينبغي للناظم أن يبين ذلك ، ولا يأتي بعبارة غير مخلص)) (١)

٦ - وقوله في باب حروف الجر :

وَزَيْدٌ ، وَالظَّرْفِيَّةُ اسْتَبَنَ بِبَا وَفِي ، وَقَدْ يُبَيِّنُ السَّبَبَا

قوله : وَالظَّرْفِيَّةُ اسْتَبَنَ بِبَا . . . الخ يشير به إلى معنى " الباء " ، و " في " ، فهما يفيدان الظرفية والسببية ، إلا أن قوله : " وقد يبينان السببا " ((يقتضي أن هذا المعنى فيهما قليل ، وهذا سلّم في " في " . . . وأما الباء فالسببية فيها معنى شهير كثير لا يوصف بالقلّة ، فإتيانه بـ " قد " المعطية لمعنى التقليل غير محرر)) (٢)

وقد يُردّ ذلك بأن " قد " لا تفيد التقليل مع المضارع دائما ، إذ قد تفيد التحقيق (٣) ، كما في قوله تعالى : ﴿ قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ ﴾ (٤) ، فلعل هذا منه .

٧ - وقوله في باب الإضافة :

وَرُبَّمَا أَكْسَبَ ثَوْبَانِ أَوَّلًا تَأْنِيثًا إِنْ كَانَ لِحَذْفِ مُوَهَّلًا

قال أبوحيان في شرح هذا البيت : ((الثاني هو المضاف إليه ،

(١) شرح أبي حيان ص ١٨٨ .

(٢) شرح الشاطبي ٩٣ / ٣ .

(٣) مغني اللبيب ص ٢٣٠ ، ٢٣١ .

(٤) سورة النور آية ٦٤ .

والأول هو المضاف ، يقول : يكتسب المضاف من المضاف اليه تأنيشا ،
وشرط فيه المصنف أن يكون مؤهلا للحذف ، أى يجوز حذفه ، يعنى
حذف الأول ، ويستغنى بالمضاف اليه عنه فيقوم مقامه ، وفي كلامه
قصور عن إفهامه هذا المعنى الذى ذكره النحاة (١)

٨ - وقوله في باب عطف النسق :

وَإِخْصَصْ بِفَاءٍ عَطْفَ مَا لَيْسَ صَلَةً عَلَى الَّذِي اسْتَقْرَأَتْهُ الصَّلَةُ

يشير في هذا البيت إلى أن الفاء اختصت بأنها تعطف ما لا يصلح
أن يقع صلة لخلوه من الضمير الرابط على ما يصلح أن يكون صلة لاشتغاله
على الضمير .

إلا أنه اعترض عليه من وجهين :

الأول - أنه تكلم على عطف ما لا يصلح أن يكون صلة على ما يصلح ،
ولم يتكلم على عكسه . (٢)

والثاني - أن كلامه قاصر على الموصول ، مع أنه كما يجرى فيه ،
يجرى في كل ما يحتاج لرابط ، كالخبر ، والصلة ، والحال ...
فلو قال :

بِالْفَاءِ اعْطِفْنَا جُمْلَةً رَاطِبَةً عَلَى خَالِيَةٍ مِنْهُ ، وَعَكْسَهُ أَقْبَلًا
لَوْفَقَ بِالْمَرَادِ . (٣)

(١) شرح أبي حيان ص ٢٧٣ .

(٢) حاشية ابن حمدون ٢٢٢/٢ .

(٣) المصدر السابق ٢٢٢/٢ .

٩ - وقوله في باب المقصور والمدود :

وَمَا اسْتَحَقَّ قَبْلَ آخِرِ أَلِفٍ فَالْمَدُّ فِي نَظِيرِهِ حَتَّى عُرِفَ
كَمَصْدَرِ الْفِعْلِ الَّذِي قَدْ بَدَأَ بِهَمْزٍ وَصَلٍ ، كَارْعَوَى ، وَكَارْتَأَى

يشير في هذين البيتين إلى أن الاسم الصحيح إذا استحق الألف قبل آخره ، فإن نظيره من المعتل الآخر مدود قياساً ، نحو : ارعوى ارعواءً ، وارتأى ارتياءً ، لأن نظيرهما من الصحيح يستحق أن يكون ما قبل آخره ألفاً ، نحو : إحمراً احمراراً ، واقتدر اقتداراً . (١)

لكن ((تقييده الهمز المبدؤ به بالوصل تقييد عائد بنقص في القانون ، لأن كل فعل مبدؤ بهمة زائدة سواء كانت همزة وصل أو همزة قطع ، فمصدره مدود قياساً ، نحو : أعطى إعطاءً ، أو أمضى إمضاءً ، ... فلو قال :

كَمَصْدَرِ الْفِعْلِ الَّذِي قَدْ بَدَأَ بِزَائِدِ الْهَمْزِ كَأَعْطَى وَارْتَأَى
لَعَمْرَ ، وكان أكثر فائدة) . (٢)

(١) شرح المكودي ص ١٩٤ .

(٢) شرح الشاطبي ١٨٧/٤ .

ثالثا - الإيهام في العبارة :

فمن ذلك :

١ - قوله في باب المعرب والمبني :

وَتَخْلُفُ الْيَاءُ فِي جَمِيعِهَا الْأَلِفُ جَرًّا، وَنَصْبًا، بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أُلِفَ

قوله : " في جميعها " ، الضمير يعود على المثني ، وما ألحق به ، أي أن المثني وما ألحق به ينصب ويجر بالياء ، وأن هذه الياء خليفة الألف الذي هو علامة الرفع .

لكن اعترض عليه بأن قوله : " تخلف ")) يوهم أن الياء تكون في الرفع ، والألف تكون في الجر والنصب ، لأن الخلف يقع موقع ما هو خلف عنه ، وذلك لا يكون فيهما (١) .

وأجيب عنه ((بأن المراد بـ (تخلف) ، أنها تكون في موضعها ، وقائمة مقامها من حيث إنها دالة على مقتضى العامل ، لا في الفرع الخاص الذي ثبت لها (٢) .

٢ - وقوله في الباب نفسه :

وَنُونٌ مَجْمُوعٌ، وَمَا بِهِ التَّحَقُّقُ فَافْتَحَ، وَقَلَّ مَنْ يَكْسِرُهُ نَطَقَ
وَنُونٌ مَا تُنْبِئُ، وَالْمُلْحَقُ بِهِ يَعْكُسُ ذَاكَ اسْتَعْمَلُوهُ، فَاَنْتَبِهْ

قال ابن عقيل في شرح هذين البيتين :)) حق نون الجمع ،

(١) حاشية ابن سعيد التونسي ٩٠/١ .

(٢) المصدر السابق ٩٠/١ .

وما ألحق به الفتح ، وقد تكسر شذوذا . . . ، وحق نون المثني والملحق به الكسر ، وفتحها لغة . . . وظاهر كلام المصنف - رحمه الله تعالى - أن فتح النون في التثنية ككسر نون الجمع في القلة ، وليس كذلك ، بل كسرهما في الجمع شاذ ، وفتحها في التثنية لغة . (١)

قال السجاعي : ((ولو قال :

وَنُونُ مَا تُنْتِي ، وَمَا بِهِ التَّحَقُّ فَكُسِرُ ، وَقَلَّ مَنْ يَفْتَحُهُ نَطَقُ
لسلم من ذلك)) . (٢)

٣ - وقوله في باب النكرة والمعرفة :

فَمَا لِنِي غَيْبَةٍ أَوْ حُضُورٍ كَأَنْتَ ، وَهُوَ سَمٌّ بِالضَّمِيرِ
يشير إلى أن الاسم إذا دل على غائب أو حاضر فهو ضمير ، لكن اعترض عليه بأن قوله : "أو حضور" ((فيه إيهام إدخال اسم الإشارة في المضمرة ، لأن الحاضر ثلاثة : متكلم ، ومخاطب ، ولا متكلم ولا مخاطب ، وهو المشار إليه)) . (٣)

(٤)
لكن قد يعتذر عنه بأنه أفرد بابا لاسم الإشارة ، فزال الإيهام ، وقد رُدَّ هذا الاعتذار بأن اسم الإشارة ((دخل هنا بحكم الشمول ، ثم أفرد به بحكم يخصه)) . (٥)

أقول : وأحسن ما يجاب عنه بأن الإيهام قد زال بالتمثيل . (٦)

-
- (١) شرح ابن عقيل ٧٠/١ .
(٢) حاشية السجاعي ص ٣١ .
(٣) شرح ابن الناظم ص ٥٦ .
(٤) المصدر السابق ص ٥٦ .
(٥) شرح الشاطبي ١١٤/١ .
(٦) ينظر شرح الأشموني ٩٨/١ .

٤ - وقوله في الباب نفسه :

وَالْفُ وَالْوَاوُ وَالنُّونُ لِمَا غَابَ وَغَيْرُهُ كَقَامَا وَعَلِمَا

يشير في هذا البيت الى ضمائر الرفع المتصلة ، وذكر منها ألف الاثنين ، وواو الجماعة ، ونون النسوة ، لكن يؤخذ عليه أنه ((لِمَا ذكر أن الألف والنون من ضمائر الاتصال لم يبين أنها ضمائر رفع ، فأوهم أنها من جملة ضمائر النصب والجر ، وهو إيهام مخل)) (١)

وقد يعتذر عنه بأنه لم يشر الى أنها ضمائر رفع اتكالا على فهم ذلك من قوله بعده : * ومن ضمير الرفع ما يستتر * .

قال الشاطبي : ((وهذا اعتذار ضعيف ، فلو قال مثلا :

وَالْفُ وَالْوَاوُ وَالنُّونُ لِمَا غَابَ وَغَيْرُهُ وَلِلرَّفْعِ انْتَمَى

لكان أولى من التثليل لبيان الخطاب ، أو قال :

وَالْفُ وَالْوَاوُ وَالنُّونُ لِمَا خُوطِبَ أَوْ غَابَ وَلِلرَّفْعِ انْتَمَى
لَتَمَّ لَهُ الْمُقْعَدَانِ (٢) .

٥ - وقوله في باب أفعال المقاربة :

وَجَرَّدَنَ عَسَى أَوْ أَرْفَعُ مُضَمًّا بِهَا ، إِذَا اسْمٌ قَبْلَهَا قَدْ ذُكِرَ

يشير الى أن عسى تختصر بأنها إذا تقدم عليها اسم جاز أن يضم فيها ضمير يعود على الاسم السابق ، وجاز تجريدتها عن الضمير .

(١) شرح الشاطبي ١/١٢٠ .

(٢) المصدر السابق ١/١٢١ .

وذلك نحو : زيد عسى أن يقوم ، فيجوز أن يكون في عسى ضمير مستتر يعود على زيد ، وجملة أن يقوم : في موضع نصب بعسى ، ويجوز أن لا يكون في عسى ضمير ، وجملة أن يقوم في موضع رفع بعسى . (١)

إلا أن تخيير عسى بهذا الحكم يوهم اقتضاره عليها دون اخلوق وأوشك ، وليس كذلك ، لأنهما يشتركان في الحكم معها ، فلو قال : " وَجَرَّدَتْهُنَّ وَأَرْفَعُ مُضْمَرًا " ليشمل الضمير عسى ، واخلوق ، وأوشك ، لاستقام كلامه ، وجرى على ما ينبغي له . (٢)

٦ - وقوله في باب التنازع في العمل :

وَلَا تَجِئْ مَعَ أَوَّلٍ قَدْ أَهْمَلَا ۖ بِمُضْمَرٍ لِفَعْلٍ رَفَعَ أَوْ هَلَا
بَلْ حَذَفَهُ الزَّمُ إِنَّ يَكُنْ غَيْرَ خَيْرٍ ۖ وَأَخْرَجْنَاهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَيْرُ

معنى البيتين : أنه إذا أهملت الفعل الأول لم تأت معه

بضمير غير مرفوع ، فلا تقول : ضربته وضربني زيد ، ولا مررت به ومررت بي زيد ، بل يلزم الحذف ، فتقول : ضربت وضربني زيد ، ومررت ومررت بي زيد ، إلا إذا كان المفعول خبرا في الأصل ، فإنه لا يجوز حذفه ، بل يجب الاتيان به مؤخرا ، فتقول : ظننت وظننت زيدا قائما اياه . (٣)

الآن ابن الناظم اعترض على البيت الثاني قائلا : ((وقد يتوهم

من قول الشيخ رحمه الله : " بل حذفه الزم " . . . أن ضمير المتنازع فيه

(١) شرح ابن عقيل ١/٣٤٢

(٢) شرح الشاذلي ١/٤٠١

(٣) شرح ابن عقيل ٢/١٦٦

إذا كان مفعولا في باب ظن يجب حذفه إن كان المفعول الأول ،
وتأخيره إن كان المفعول الثاني ، وليس الأمر كذلك ، بل لا فرق بين
المفعولين في امتناع الحذف ولزوم التأخير ، ولو قال بدله :
وَاحْذِرْهُ إِنْ لَمْ يَكْ يَكْ مَفْعُولٌ حَسِبَ وَإِنْ يَكُنْ ذَاكَ فَآخِرُهُ تُصِيبُ
لخلص من ذلك التوهم (١) .

ولم يرض المرادى إصلاح ابن الناظم البيت ، لِإِنْ قَوْلُهُ : " مفعول
حسب " يوهم أن غير مفعول " حسب " يجب حذفه ، وإن كان خبرا ،
وليس كذلك لأن خبر كان لا يُحذف أيضا بل يؤخر كـ مفعول حسب ،
نحو : زيد كان وكنت قائما إياه ، وهذا مندرج تحت قول المصنف :
" غير خبر " ، ولو قال :

بَلْ حَذَفُهُ إِنْ كَانَ فَضْلَةً حُتِمَ وَغَيْرُهَا تَأْخِيرُهُ قَدْ التَزِمَ
لَا جَادَ . (٢) .

لكن ذكر الأشموني أن إصلاح المرادى يؤخذ عليه عدم
اشتراطه أمن اللبس - وهو ما يشترط لحذف الفضلة من الفعل الأول المهمل
فكان الأحسن أن يقول : (٣) .

وَاحْذِرْهُ لَا إِنْ خِيفَ لَبْسٌ أَوْ يُرَى لِعُمْدَةٍ فَجِيءَ بِهِ مُؤَخَّرًا

(١) شرح ابن الناظم ص ٢٥٩ .

(٢) شرح المراد ٢ / ٢٣٠ .

(٣) حاشية الصبان ٢ / ١٠٦ .

أقول : والحق في تقرير هذا الخلاف هو ما ذهب إليه المكودي
من أن ابن مالك تجوز في إطلاقه الخبر على ما هو عمدة في الأصل ،
إن لا فرق بين أن يكون أصله الخبر أو المبتدأ ، لأن كل واحد منهما
عمدة في الأصل ، وإذا حمل على هذا لم يحتج إلى ما قاله ابن الناطم
والمرادى . (١)

٧ - وقوله في باب الإضافة :

إِفْرَادُ إِذَا وَمَا كَانُ مَعْنَى كَانُ أَغْفَ جَوَازًا ، نَحْوِ جَيْنَ جَانِبُ
وَالزَّمُوا إِذَا إِغْافَةً إِلَى جُعِلَ الْأَفْعَالُ ، كَهُنَّ إِذَا اَعْتَلَى

يشير في البيت الأول إلى أن ما كان مثل إن من الظروف غير
المحدودة نحو : يوم ، وحين ، ووقت فإنه يجوز إغافته إلى ما تضاف إليه
إن من الجمل الاسمية أو الفعلية .

ويشير في الثاني إلى أن إذا لا تضاف إلا إلى الجمل الفعلية ،

لكنه لم يذكر في " إذا " ما ذكره في " إن " من أن ما كان مثلها

في المعنى فهو مثلها في الحكم ، لأنه إذا أريد بالظرف المبهم

الاستقبال فإنه يجوز فيه ما لزم في إذا من الإضافة إلى الجمل الفعلية ،
(٢)

وهو ما لم يشر إليه هنا ، فكان فيه إيهام انفرد إن بهذا الحكم دون إذا .

(١) شرح الكودي ص ٥٧١

(٢) شرح الشاطبي ٢ / ٣٧٧

٨ - وقوله في باب النداء :

تَابِعْ ذِي الضَّمِّ الْمُضَافَ دُونَ أَلْ أَلْزِمُهُ نَصْبًا ، كَأَزِيدُ ذَا الْحِيلِ

يذكر في هذا البيت أن الذي يتبع المنادى إذا كان مضافا وغير مقترن بأل ، فإنه يجب نصبه ، لكن قوله : " ذى الضم " يوهم أن هذا الحكم مقصور على تابع المنادى المضموم ، مع أنه في تابع كل منادى مبني على الضم أو نائبه ، نحو : يا زيدان صاحبي عمرو ، ويا زيدون أصحاب عمرو ، فلو قال : " تابع ذى البناء " لشمّل ذلك . (١)

٩ - وقوله في فصل زيادة همزة الوصل :

وَإِئْمَنُ هَمْزُ أَلْ كَذَا ، وَيُسَدِّلُ مَدًّا فِي الْإِسْتِفْهَامِ أَوْ يُسَهِّلُ

قوله : " همز أَلْ " يشير إلى أن همزة أَلْ هي همزة وصل ، وإذا دخلت عليها همزة الاستفهام فإن همزة الوصل تُبدل ألفا أو تسهل ، لكن للاستفهام أدوات كثيرة من جعلتها الهمزة وهي المرادة بلا شك ، إلا أنه لم يبين ذلك ، فيوهم أنه يريد الهمزة وسائر الأدوات . . . فكان من حقه أن يحرر العبارة ، فيقول مثلا :

وَإِئْمَنُ هَمْزُ أَلْ كَذَا وَيُسَدِّلُ مَعَ هَمْزِ الْإِسْتِفْهَامِ أَوْ يُسَهِّلُ

أو نحو هذا ، فلا يبقى عليه اعتراض . (٢)

(١) حاشية ابن حمدون ٢/٣٨٠

(٢) شرح الشاطبي ٥/٢١٨ ، ٩/٢١٩

رابعاً - الاضطراب في العبارة :

فمن ذلك :

١ - قوله في باب الموصول :

أَيُّ كَمَا ، وَأُعْرِبْتُ مَا لَمْ تُضَفْ وَعَدَرُ وَصَلَهَا ضَمِيرٌ انْحَذَفَ

يشير في هذا البيت إلى أن " أي " الموصولة مثل " ما " الموصولة

في كونها بلفظ واحد للمذكر والمؤنث ، مفردا كان أو مشنئ أو مجموعا ،
ويفهم من قوله " وأعربت ما لم تضف " أن أي لها أربع صور :^(١)

أحداها - أن تُضاف ويُذكر صدر صلتها ، نحو :

يعجبني أيهم هو قائم .

والثانية - ألا تُضاف ولا يُذكر صدر صلتها ، نحو :

يعجبني أي قائم .

والثالثة - ألا تُضاف ويُذكر صدر صلتها ، نحو :

يعجبني أي هو قائم .

والرابعة - أن تُضاف ويُحذف صدر صلتها ، نحو :

يعجبني أيهم قائم .

ففي الصورة الرابعة " أي " مبنية ، ومعربة في الصور الباقية .

لكنّ قوله : " وأعربت ما لم تضف " يقتضي ظاهره أن أي

معربة في الصورة الثانية وهي ألا تضاف ولا يذكر صدر صلتها ، ومبنية في

الصور الثلاث الأخرى ، وهذا غير صحيح ، حتى قيل : إن هذا البيت

أَشْكَلُ بيت في الألفية .^(٢)

(١) شرح ابن عقيل ١ / ١٦١ .

(٢) حاشية ابن حمدون ١ / ٦٨ .

وَلِدْفِعِ هَذَا الاضطراب في عبارة ابن مالك قيل إِنَّ أَحْسَنَ مَا يَجَابُ بِهِ عَنْهُ أَنَّ " مَا لَمْ " فِي قَوْلِهِ : " وَأَعْرَبْتَ مَا لَمْ تَضِفْ " بِمَعْنَى " إِلَّا " ، فَيَصِيرُ الْمَعْنَى : وَأَعْرَبْتَ فِي جَمِيعِ الصُّوَرِ إِلَّا إِذَا أُغْنِيَتْ وَالْحَالُ أَنَّ صَدْرَ وَصْلِهَا ضَمِيرٌ مَحذُوفٌ ، فَيَكُونُ كَلَامُهُ حِينْئِذٍ مُوَافِقًا لِمَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ (١) .

٢ - وَقَوْلُهُ فِي بَابِ الْإِبْتِدَاءِ :

كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرٌ مَّا بَعْدَ عَنْهُ مُبِينًا يُخْبِرُ

يَتَحَدَّثُ فِي هَذَا الْبَيْتِ عَنْ أَحَدِ الْمَوَاضِعِ الَّتِي يَجِبُ فِيهَا تَقْدِيمُ الْخَبَرِ وَجُوبًا ، وَهُوَ أَنَّ يَشْتَمِلُ الْمُبْتَدَأُ عَلَى ضَمِيرٍ يَعُودُ عَلَى بَعْضِ الْخَبَرِ ، نَحْوُ : فِي الدَّارِ سَاكِنُهَا .

وَفِي هَذَا الْبَيْتِ اضْطِرَابٌ مِنْ حَيْثُ كَثْرَةُ الضَّمَائِرِ ، قَالَ السِّيُوطِيُّ : « وَأَنْتَ تَرَى مَا فِي عِبَارَةِ الْمَصْنُفِ هُنَا مِنَ الْقِلَاقَةِ ، وَكَثْرَةِ الضَّمَائِرِ الْمُقْتَضِيَةِ لِلتَّمْقِيدِ ، وَعَسَرِ الْفَهْمِ ، وَكَانَ يُمْكِنُهُ أَنْ يَقُولَ كَمَا فِي الْكَافِيَةِ :

وَإِنْ يَعُدُّ لِخَيْرٍ ضَمِيرٌ مِنْ مُبْتَدَأٍ يُوجِبُ لَهُ التَّأْخِيرُ (٢)

أَمَّا ابْنُ غَزَى فَقَدْ أَصْلَحَهُ بِقَوْلِهِ : « وَهَذَا الْبَيْتُ مَعَ تَعْقِيدِهِ ، وَتَشْتِيتُ ضَمَائِرَهُ كَانَ يَغْنِي عَنْهُ وَعَمَّا بَعْدَهُ أَنْ يَقُولَ :

كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرٌ مِنْ مُبْتَدَأٍ وَمَا لَهُ التَّصَدُّرُ (٣) .

(١) حاشية ابن حمدون ١/ ٦٨٠ .

(٢) البهجة المرضية ص ٢٩٠ .

(٣) حاشية الخضرى ١/ ١٠٣ .

وقد اعتذر المرادى عن ابن مالك بأن هذا الاضطراب سببه ضيق النظم. (١)

٣ - وقوله في باب المفعول فيه :

وَشَرَطُ كَوْنِ ذَا مَقِيَسًا أَنْ يَقَعَ ظَرْفًا لِمَا فِي أَصْلِهِ مَعَهُ اجْتِمَاعُ

"ذا" في قوله : " وشرط كون ذا " إشارة الى اسم المكان المشتق من الفعل نحو : مجلس ، ومرمى ، فشرطُ نصبه قياساً أن يكون عامله من لفظه ، نحو : جلست مجلس زيد ، ولا يخلو هذا البيت من التعقيد ، قال أبو حيان : ((وهذا البيت تركيبه معقد ، وعبارة النحويين في هذا سهلة ، وهي : أن الفعل يتمدى إلى الامكنة المشتقة من لفظه)) . (٢)

٤ - وقوله في باب الاضافة :

وَرَبَّمَا جَرُّوا الَّذِي أَبَقُوا كَمَا قَدْ كَانَ قَبْلَ حَذْفِ مَا تَقَدَّمَ

يشير في هذا البيت إلى أنه قد يحذف المضاف ويبقى المضاف إليه مجروراً كما كان عند ذكر المضاف ، إلا أن في قوله : " ورَبَّمَا جَرُّوا " بعض قلق ، والأولى أن لو قال : وربما أبقوا جر المضاف إليه ، لأن قوله : " جَرُّوا " يُعْطِي تجديد الجر بعد الحذف وليس كذلك ، بل هو الجر الأول الموجود قبل الحذف . (٣)

(١) شرح المرادى ١/٢٨٦ .

(٢) شرح أبي حيان ص ١٥١ .

(٣) شرح الشاطبي ٢/٤٠٢ .

خامسا - عدم الدقة في اختيار بعض اللفاظ :

فمن ذلك :

١ - قوله في باب الكلام وما يتألف منه :

كَلَامًا لَفْظٌ مُفِيدٌ كَأَسْتَقِمُ وَاسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ الْكَلِمَ

عرّف ابن مالك الكلام في الشطر الأول ، ثم ذكر أقسام الكلم في الشطر الثاني ، وهي : الاسم ، والفعل ، والحرف ، إلا أنه أخذ عليه قوله : " ثم حرف " ، أنه ((ليس بجيد ، لأنَّ ثُمَّ للتراخي ، وإذا قسمنا شيئا إلى أشياء ، فنسبة كل واحد من الأقسام إلى الشيء المقسم نسبة واحدة بلا تراخٍ يُعقل في شيء من الأقسام ، فلا يحسن أن تقول : العدد فرد ثم زوج ، ولا : الإنسان رجل ثم امرأة)) (١).

وقد أجيب عن ذلك من وجهين :

الأول - أنه قد يكون استعمل " ثم " بمعنى الواو ، وعلى ذلك معظم الشراح . (٢)

والثاني - أن يكون أتى بـ " ثم " للتنبيه على تراخي مرتبة الحرف عن الاسم والفعل ، لكونه فضلا . (٣)

(٤) والجواب الأول هو الأول ، لأنَّ " ثم " قد تأتي أحيانا بمعنى الواو ،

(١) شرح أبي حيان ص ٣٠.

(٢) ينظر شرح المرادى ٢١ / ١ ، والبهجة المرضية ص ٤ ، والاشموني

١٨ / ١ ، والمكودي ص ٦٠.

(٣) ينظر شرح المرادى ٢١ / ١ ، وشرح الشاطبي ١٧ / ١.

(٤) شرح المرادى ٢١ / ١.

ولأنه ((لا معنى للتراخي بين الأقسام ، ويكفي في الأشعار بالخطاط
درجة الحرف عن قسيمه ترتيب الناظم لها في الذكر على حسب ترتيبها
في الشرف ، ووقوعه طرفاً))^(١).

٢ - وقوله في باب النكرة والمعرفة :

وَذُوَّ ارْتِفَاعٍ وَأَنْفَصَالٍ أَنَا ، هُوَ وَأَنْتَ ، وَالْفُرُوعُ لَا تَشْتَبِهُ

يشير في هذا البيت الى ضمائر الرفع المنفصلة ، وهي : أنا ، ونحن ،
وأنت ، وأنت ، وأنتما ، وأنتم ، وأنتن ، وهو ، وهي ، وهما ، وهم ، وهن .
الا أن ((تسميته " ذوارتفاع " ليس بجيد ، لأن الضمائر مبنية ، لكنه
يحكم على موضعها بالاعراب))^(٢).

٣ - وقوله في باب اسم الإشارة :

بِذَا الْمَفْرُودِ مُذَكَّرٍ أَشِيرُ بِذِي ، وَذِهِ ، تِي ، تَا ، عَلَى الْأُنْثَى اقْتَصِرُ

يشير الى أن المفرد المذكر يُشار اليه بالاسم هذا ، والمفردة المؤنثة
بالاسماء : ذي ، وهذه ، وتي ، وتا . لكن ، كان ((الأولي للناظم أن يعبر
بالمؤنث بدل الأنثى ... لأن التعبير بالأنثى يقتضي أنه لا يُشار
بها إلا للمؤنث الحقيقي ، مع أنها كما يشار بها للمؤنث الحقيقي يشار
بها للمجازي ... ولو عبر بالمؤنث لشمّل المجازي))^(٣).

(١) شرح الأشموني ١/ ١٨٠

(٢) شرح أبي حيان ص ١٧٠

(٣) حاشية ابن حمدون ١/ ٥٩٠

٤ - وقوله في باب إنَّ :

وَالْحَقُّ بَيْنَ لَكِنَّ وَأَنَّ مِنْ دُونِ لَيْتَ ، وَلَعَلَّ ، وَكَأَنَّ

يشير الى أنَّ حكم أنَّ المفتوحة الهمزة ولكن في العطف على اسمها هو حكم إنَّ المكسورة الهمزة ، نحو : علمت أنَّ زيدا قائم وعمره ، برفع عمرو ، ونصبه . (١)

أما لَيْتَ ، وَلَعَلَّ ، وَكَأَنَّ فلا تشترك مع إنَّ في هذا الحكم .

إلاَّ أنه ((لا وجه للتعبير بالإلحاق ، ولذا ... صوابه أن يقول :

وَمِثْلُهَا فِي ذَاكَ لَكِنَّ وَأَنَّ وَأَمْنَعُهُ فِي لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنَّ)) (٢)

٥ - وقوله في باب الفاعل :

وَالْحَذْفُ مَعَ فَصْلٍ بِإِلَّا فَضْلًا كَمَا زَكَ إِلَّا فَتَاةُ ابْنِ الْعَمَلِ

وَالْحَذْفُ قَدْ يَأْتِي بِإِلَّا فَصْلٍ وَسَعٍ ضَمِيرُ ذِي الْمَجَازِ فِي شَمْرِ وَقَعٍ

وَالْحَذْفُ فِي نِعَمِ الْفَتَاةِ اسْتَحْسَنُوا

لأنَّ قَصْدَ الْجِنْسِ فِيهِ بَيِّنٌ

يشير في البيت الأول إلى أنه إذا فصل بين الفعل والفاعل

المؤنث بإلا ، لم يجز إثبات تاء التأنيث عند الجمهور . نحو : ما قام

إلا عند .

(١) شرح ابن عقيل ٣٢٢/١ بتصرف .

(٢) حاشية ابن حمدون ١٠٨/١ .

ويشير في البيت الثاني إلى أَنَّ التاء قد تُحذف من الفعل المسند إلى مؤنث حقيقي من غير فصل ، وهو قليل ، نحو : قال فلاصة .

وفي البيت الثالث يشير إلى أنه يجوز في نعم وأخواتها - إذا كان فاعلها مؤنثا - إحياء تاء التانيث وحذفها ، نحو : نعم أو نعمت المرأة هندا (١) .

لكن ((تعبيره بالحذف . . . غير سديد ، لأنه يقتضي أن التاء كانت موجودة ثم حذفت وليس كذلك ، والأولى أن يُعبر بالترك ، كما عرَّ به في قوله : وقد يُسبح الفصل ترك التاء في . . .)) (٢) .

٦ - وقوله في الباب نفسه :

وَالْأَصْلُ فِي الْفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلَ وَالْأَصْلُ فِي الْمَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلَ

يشير إلى أَنَّ الأصل في الفاعل التقدم على المفعول ، والمفعول الأصل فيه أن يتأخر عن الفاعل .

لكن ((نذكره الاتصال في الفاعل ، والانفصال في المفعول ليس بعبارة معتادة للنحاة ، وإنما عبارتهم أن يقولوا : أصل الفاعل أن يتقدم على المفعول ، وأصل المفعول أن يتأخر عن الفاعل)) (٣) .

(١) شرح ابن عقيل ٨٩/٢ بتصرف .

(٢) حاشية ابن حمدون ١/٢٦٠ .

(٣) شرح أبي حيان ص ١٠٥ .

٧ - وقوله في باب المفعول فيه :

وَكُلُّ وَقْتٍ قَابِلٌ ذَاكَ ، وَمَا يَقْبَلُهُ الْمَكَانُ إِلَّا مِنْهُمْ مَكَانًا
نَحْوُ الْجِهَاتِ ، وَالْمَقَادِيرِ ، وَمَا صَيَّغَ مِنَ الْفِعْلِ كَرَمَى مِنْ رَمَى

يشير في هذين البيتين إلى أن اسم الزمان يقبل النصب على
الظرفية مبهماً كان . . أو مختصاً ، وأما اسم المكان فلا يقبل النصب منه
إلا نوعان : أحدهما : المبهم ، والثاني : ما صيغ من المصدر .^(١)

إلا أنه أخذ عليه قوله : " صيغ من الفعل " ، قال المرادى :
((فَإِنْ قُلْتَ : ما يعني بالفعل في قوله : " وما صيغ من الفعل " ؟
قلت : ظاهر كلامه أنه الفعل الصناعي ، لقوله : " كرمى من رمى " ، وليس
ذلك بجيد ، لأنه لم يُصَغَ من الفعل ، وإنما صيغ من المصدر ، وإن حمل
على الفعل اللغوي وهو المصدر فهو صحيح ، لولا أن قوله : " من رمى "
يُعمده .^(٢)))

وقد أجيب عنه من وجهين :

الأول - أن في الكلام حذفاً ، ((والتقدير : من مادة الفعل ، ومن
مادة رمى . . . ويؤيده قوله فيما سبق ^(٣)) : وكونه أصلاً
لهذين انتخب .^(٤)))

(١) شرح ابن عقيل ١٩٤ / ٢ بتصرف.

(٢) شرح المرادى ٠٩٣ / ٢

(٣) في باب المفعول المطلق حيث قال :

الْمَصْدَرُ اسْمٌ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ مَذْلُولِي الْفِعْلِ كَأَمِنْ مِنْ أَمِنَ
يَسْتَلِمُهُ أَوْ فِعْلٌ أَوْ وَصْفٌ نُسِبَ وَكُونُهُ أَصْلًا لِهَذَيْنِ انْتُخِبَ

(٤) حاشية السجاعي ص ١٦١ .

والثاني - أن قوله : " مرى من رى " ((يُقرأ " مرى " بالاضافة الى
" مَنْ " بفتح الميم ، فيكون التقدير : كمرى الشخص الذى رى ،
والفعل المصرح به على كل حال لغوى ، ومرى اسم مكان من
الرى)) (١) .

لكن ذلك قد يُردُّ بأنه خلاف الرواية (٢) ، وعليه ، فإن الجواب
الاول هو الاوّل .

٨ - وقوله في باب التعجب :

وَعَفُوهَا مِنْ ذِي ثَلَاثٍ صُرْفًا قَابِلٍ فَضْلٍ ، تَمَّ غَيْرِ ذِي انْتِفَا
وَعَفُوهَا مِنْ ذِي ثَلَاثٍ صُرْفًا وَغَيْرِ سَا لِكَ سَبِيلَ فَعْمَلَا
أشار ابن مالك في هذين البيتين إلى الشروط التي يجب توفرها
في الفعل الذى يُصاغ منه فعلاً التعجب ، ومن هذه الشروط أن لا يكون
الوصف من الفعل على وزن أفعل ، نحو : أشهل ، وهو قوله : " وغير
ذي وُصف " .

لكن اعترض على ذلك بأنه يُردُّ عليه : عَمِيَ قلبه فهو أعمى ،
لأنَّ " أعمى " تأتي صفة ، واسم تفضيل .

قال السجاعي : ((قال ابن هشام : مراده بالوصف وُصف
لغير التفضيل ، ولو قال : وغير لون أو عيب خلص من كل إشكال ،

(١) حاشية ابن حمدون ١٥٥/١ .

(٢) شرح المكودي ينظر الحاشية ص ٧٨ .

وكان غَيْطًا لِلْحُكْمِ بِمَحَلِّ الْعِلَّةِ ، فانه يَرِدُ على عبارته : عَمِيَ قَلْبُهُ
فهو أَعْمَى ، وفي التَّنْزِيلِ : ﴿ وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ
أَعْمَى ﴾ ^(١) ، فإن الأولى خَفَّةٌ كأحمر ، والثانية أَفْعَلٌ تَفْضِيلٌ ^(٢) .

(١) سورة الاسراء آية ٧٢ .

(٢) حاشية السجاعي ص ٢٢١ .

سادسا - الحشوفي بعض الأبيات :

فمن ذلك :

١ - قوله في باب الكلام وما يتألف منه :

كَلَامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ كَأَسْتَقِمُ وَاسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفُ الْكَلِمِ
وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ ، وَالْقَوْلُ عَمُّ وَكَلِمَةٌ بِهَا كَلَامٌ قَدْ يُؤَوِّمُ

الضمير في " واحد " يعود على الكلم في البيت الذي قبله ، أى
أن واحد الكلم : كلمة ، والقول أعم من الكلمة والكلام والكلم ، والكلمة
قد يُقصد بها الكلام في اللغة ، فيقال : هذه كلمة فلان أى خطبته
أوقصيده .

لكن اعترض عليه في قوله : " وكلمة بها كلام قد يؤوم " بأن
ذلك كالحشو بالنسبة إلى علم النحو ، وإنما هو من علم اللغة ^(١) ، حتى
قيل : إن ذكر هذه المسألة من عيوب الألفية التي لا راء لها . ^(٢)

٢ - وقوله في باب المعرب والمبني :

فَالْأَلْفُ انْوَفِيهِ غَيْرُ الْجَزْمِ وَأَبْدِ نَصَبَ مَا كِيدُ عَوَيْرِمِي
وَالرَّفْعُ فِيهِمَا انْوَوَاحُنْزِفَ جَازِمًا ثَلَاثُهُنَّ تَعْقِضُ حُكْمًا لَازِمًا

يشير في هذين البيتين إلى أن الرفع يُقدر في الألف ، والواو ،
والياء ، وأن الجزم يظهر في الثلاثة بحذفها ، وأن النصب يظهر

(١) شرح أبي حيان ص ٣٠

(٢) الألف زهار الزينية ص ٦٠

في الياء ، والواو ، ويقدر في الالف (١) ، فقوله : " تقض حكما لازما " حشوا طائل من وراءه . (٢)

٣ - وقوله في باب كان :

كَذَاكَ سَبَقُ خَيْرٍ مَا النَّافِيَةُ فَجِيءُ بِهَا مَتْلُوءَةٌ لَا تَالِيَةَ

يشير الى أنه لا يجوز أن يتقدم الخبر على ما النافية ، ويدخل تحت هذا قسمان : (٣)

أحدهما - ما كان النفي شرطا في عمله ، نحو : ما زال وأخواتها ، فلا تقول : قائما ما زال زيد .

والثاني - ما لم يكن النفي شرطا في عمله ، نحو : ما كان زيد قائما ، فلا تقول : قائما ما كان زيد .

وقد اعترض عليه في قوله : " فجيء بها متلوة لا تالية " بأنه حشو وتكرار ، قال الشاطبي : ((ومن عادة الناظم - رحمه الله - أن لا يأتي في هذا النظم بحشوا ولا تكرار ، كيف وهو من شحّه بالالفاظ يلتزم فسي أكثره الشذوذات . . . فإنه كان يجزئه أن يقول : فجيء بها متلوة من غير زيادة)) (٤)

وقد يُعْتَذَرُ عنه بأنه أتى بالزيادة تنبيها ، كأنه قال : لا تالية كما يزعمه من خالف . (٥)

(١) شرح ابن عقيل ١/ ٨٥ .

(٢) شرح أبي حيان ص ١٤ .

(٣) شرح ابن عقيل ١/ ٢٧٦ .

(٤) شرح الشاطبي ١/ ٣٤٩ .

(٥) المصدر السابق ١/ ٣٤٩ .

٤ - وقوله في باب ظن :

وَكَتَّظَنُ اجْعَلْ * تَقُولُ * إِنَّ وَلِيَّيَ * مُسْتَفْهَمًا بِهِ وَلَمْ يَنْفَصِّرْ
بِغَيْرِ ظَرْفٍ أَوْ كَظَرْفٍ أَوْ عَمَلٍ * وَإِنْ بَعْضُ ذِي فَصَلَتٍ يُحْتَمَلُ

معنى البيتين : أن القول يجوز إجراؤه . مجرى الظن ، فينصب

مفعولين لكن بشرط : الأول : أن يكون مضارعاً ، والثاني : أن يكون للمخاطب ، والثالث : أن تدخل عليه أداة استفهام ، والرابع : أن لا يفصل بين الفعل ومفعوله بغير الظرف أو المجرور أو أحد المفعولين . (١)

إلا أن ((قوله : «وَإِنْ بَعْضُ ذِي فَصَلَتٍ يُحْتَمَلُ» ، حشو لا يعطي زيادة فائدة على ما يفهم له من الشطر الذي قبله ، لأن قوله : «ولم ينفصل بغير ظرف أو كظرف أو عمل» يبين أن الفصل بهما محتمل)) . (٢)

٥ - وقوله في باب الاشتغال :

وَالرَّفْعُ فِي غَيْرِ الَّذِي مَرَّجَحَ * فَمَا أُبَيِّحَ أَفْعَلُ وَدَعَا لَمْ يُبَحَّ

يشير في هذا البيت إلى أن كل اسم لم يوجد معه ما يوجب نصبه ، ولا ما يوجب رفعه ، ولا ما يرجح نصبه ، ولا ما يجوز فيه الأمرين ، يجوز فيه الرفع والنصب ، والمختار الرفع ، نحو : زيد ضربته ، فيجوز رفع زيد ونصبه ، والمختار رفعه ، لأن عدم الاضمار أرجح من الإضمار . (٣)

(١) ينظر شرح المكودي ص ٥٥ .

(٢) شرح الشاطبي ١ / ٤٩١ .

(٣) ينظر شرح ابن عقيل ٢ / ١٤٠ .

لكن قوله : " فما أبيع أفعل ودع ما لم يبيع " يؤخذ عليه
 ((أنه زائد بغير فائدة ، لأنه قد تقدم له ما يُباح فأباحه ، وما لا يباح
 فمنعه ، فتقرر ذلك المعنى بعد تكرر يأباه نظمه المعنى على عدم الحشو ،
 إن كان فيه يجتزىء بأدنى إشارة . . . حتى يرتكب كثيرا من الحذف
 الاضطرابي . . . فكيف يأتي بشرط لا معنى له))^(١)

والعذر عنه من وجهين :
 الأول - ((أن ما أُجيز في هذا القسم وما قبله فجائز التكلم به والقياس
 فيه وإن كان قليلا ، فزيد ضربته : الوجه فيه الرفع ، والنصب
 مرجوح ، ولكنه مقيس))^(٢)

والثاني - ((أن يكون قصده التنبيه على ما تقدم له في حيثما^(٣) ، إن ما
 كان مثله لا يجوز في الكلام))^(٤) أي الرفع بعد حيثما .

٦ - وقوله في باب التنازع في العمل :
 وَأَعْمِلِ الْمُهْمَلَ فِي ضَمِيرٍ مَا تَنَازَعَا ، وَالتَّزِمَ مَا التَّزِمَا
 يشير في هذا البيت إلى أنه ((إذا أعملت أحد العاملين فسي
 الظاهر وأهملت الآخر عنه ، فأعمل المهمل في ضمير الظاهر ، والتزم الآخر
 إن كان مطلوب العامل مما يلزم ذكره ولا يجوز حذفه))^(٥)

(١) شرح الشاطبي ٥٢/٢

(٢) المصدر السابق ٥٢/٢

(٣) وهو قوله : وَالنَّصْبُ حَتْمٌ إِنَّ تَلَا السَّابِقُ مَا

يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ كَأَنَّ وَحَيْثُمَا

(٤) شرح الشاطبي ٥٣/٢

(٥) شرح ابن عقيل ١٦٠/٢

لكن اعترض عليه أبو حيان بأن قوله : " والتزم ما التزما " حشو. (١)
فردّ هذا الاعتراض من ثلاثة أوجه (٢) :

الأول - أن يكون المراد : والتزم ما التزم من مطابقة الضمير للمظاهر.
والثاني - أن يكون المراد : والتزم ما التزم مما سيذكره من وجوب حذفه
من الأول في بعض الأحوال ، وتأخيرها في بعضها .
والثالث - أن يكون المراد : والتزم ما التزم ، وهو العمدة فلا تحذفه
بخلاف الفضلة ، فيؤخذ منه جواز حذف ضمير المفعول معمولاً
للثاني ، وهو حسن .

٧ - وقوله في باب حروف الجر :

عَلَى لِإِسْتِعْلَاءٍ ، وَمَعْنَى فِي ، وَعَنْ بِعَنْ تَجَاوُزًا عَنْ مَن قَدْ فَطِنَ
وَقَدْ تَجَبَّى مَوْضِعَ بَعْدٍ ، وَعَلَى كَمَا " عَلَى " مَوْضِعَ " عَنْ " قَدْ جُعِلَ

يشير في هذين البيتين إلى أن " على " لها ثلاثة معان :

الاستعلاء ، ومعنى في ، ومعنى عن ، وأن " عن " لها ثلاثة معان :
التجاوز ، ومعنى بعد ، ومعنى على .

فأخذ عليه أنه ذكر أن " على " بمعنى " عن " ، و " عن " بمعنى
" على " ، وهذا حشو ، قال أبو حيان : ((وقول الناظم :)) كما على موضع
عن قد جعلاً ، حشواً حاجَةً إليه ، لأنه قد علم ذلك من قوله :

(١) شرح أبي حيان ص ١٣٢ .

(٢) شرح المرادى ٦٧/٢ بتصرف .

"على الاستعلاء ومعنى في وعن" ، وأرجوزته هذه مبنية على الاختصار^(١) .
واعتذر عنه بأن "فيه إشارة للحمل والمعادلة"^(٢) .

٨ - وقوله في باب أبنية المصادر :

مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِبًا فِعَالًا أَوْ فَعْلَانًا فَادَّرِ أَوْ فُعَالًا

يشير في هذا البيت إلى أن مصدر فعل اللازم يأتي على وزن فُعُول تقياسا ، نحو : قعد قُعُودا ، بشرط أن لا يكون مصدره على فَعَال أو فَعْلَان ، أو فُعَال^(٣) .

وقوله : "فَادَّرِ" ، حشو^(٤) . لا فائدة فيه .

٩ - وقوله في باب التعجب :

وَفِي كِلَا الْفِعْلَيْنِ قَدَمَا لَزِمَا مَنَعُ تَصَرُّفٍ بِحُكْمٍ حُتِّمَا

يشير إلى أن فعلي التعجب لا يتصرفان ، وقوله : "قَدَمَا" حشو^(٥) .

-
- (١) شرح أبي حيان ص ٢٥٢ .
(٢) شرح المكودي ص ٩٧ .
(٣) شرح ابن عقيل ٣ / ١٢٤ .
(٤) شرح أبي حيان ص ٣٤٣ .
(٥) المصدر السابق ص ٣٧٤ .

١٠ - وقوله في باب العطف :

وَبَلْ كَلِكِنْ بَعْدَ مَصْحُوبِهَا كَلَمْ أَكُنْ فِي مَرْبَعٍ بَلْ تَيْهًا
وَأَنْقُلُ بِهَا لِلثَّانِ حُكْمُ الْأَوَّلِ فِي الْخَبَرِ الثَّبَتِ وَالْأَمْرِ الْجَلِيِّ

يشير في البيت الأول إلى أن * بل إذا وقعت بعد مصحوبي
لكن* وهما النفي والنهي كانت بمنزلة لكن في تقرير حكم ما قبلها وجعل
غده لما بعدها ، نحو : ما قام زيد بل عمرو . (١)

ويشير في البيت الثاني إلى أن بل إذا وقعت بعد الخبر
المثبت أو بعد الأمر ، فانقل بها حكم ما قبلها لما بعدها ، مثال الخبر :
قام زيد بل عمرو ، . . . ومثال الأمر : إضرب زيدا بل عمرا . (٢)

لكن أخذ عليه قوله : * والأمر الجلي * ، حيث قيّد ((الأمر بكونه
جليا ، وهذا حشو لا فائدة فيه ، وأيضا فهو حشو مغل ، إذ يقتضي أن
الأمر إذا لم يكن جليا ظاهرا فلا يعطف بها فيه ، وليس كذلك ، لأن
التحذيف يجوز العطف بها بعده ، فتقول : هلا أكرمت زيدا بل
عمرا ، وكذلك العرض ، نحو : ألا أكرمت زيدا بل عمرا ، على الفلـط
والنسيان وغيرهما ، كما قلت : أكرم زيدا بل عمرا)) . (٣)

لذا فإن ((الجلي ليس بقيد متحرز به ، وإنما أتى به حشوا ، وقد
يندر من الناظم مثل هذا لضيق المجال في الشعر)) . (٤)

-
- (١) شرح المكودي ص ١٤٤ .
(٢) المصدر السابق ص ١٤٥ .
(٣) شرح الشاطبي ١٨٢/٣ .
(٤) المصدر السابق ١٨٢/٣ .

المبحث الثاني : حقائق ابن مالك في اللغوية .

مدخل :

لا ريب في أن ألفية ابن مالك تعد من المنظومات النحوية الشاملة
لأبواب النحو ومسائله ، فهي - وإن كانت اختصاراً للكافية الشافية - قد
جاءت وافية جامعة ، يستنير بها المبتدئ ، ويستعين بها المقتدى . لكن
ذلك لا يعني أن ابن مالك استوفى فيها جميع الأبواب والمسائل النحوية ،
إذ أنه محال عادة أن يكون كتاب جامعاً لعلم من العلوم . (١)

على أن الذي فات ابن مالك في ألفيته أكثره من المسائل المتعلقة
بالأبواب النحوية ، أما الأبواب العامة فلم ينقصه منها غير الشيء القليل ،
فهو لم يخصص لبعضها باباً مستقلاً ، وإنما ذكر بعض أحكامها في الأبواب
الأخرى .

ولقائل أن يقول : إن ابن مالك قد احترز من هذا النقص بقوله

في آخر الألفية :

وَمَا يَجْمَعُو عُنَيْتُ قَدْ كَمَلُ نَظْمًا عَلَى جُلِّ الْمُهَمَّاتِ اشْتَمَلُ

فهو قد نصر على أنه لم يدع حصر جميع الأبواب والمسائل ، وأنه لم يذكر
إلا المسائل المهمة الكثيرة الفائدة . وبذلك يسقط اعتراض من يعترض
عليه بأنه قد فات في الألفية بعض الأبواب والمسائل .

فالجواب عن ذلك من عدة وجوه :

أولاً - إن ابن مالك ما نظم ألفيته إلا ليسهل قواعد النحو وأحكامه ،

(١) حاشية ابن حمدون ١ / ١٤٠

بحيث إذا قرأها غالب النحولا يحتاج معها إلى غيرها ، فإذا
تخللها التقص فإنه قد يزهد فيها ، ويحتاج إلى غيرها .

ثانيا - إن قوله : " نَظْمًا عَلَى جُلِّ الْمَهْمَاتِ اشْتَمَلَ " ، ليس معناه أنه
جاء بكل المسائل المهمة ، بل قد فاته من هذا المهم أشياء
كثيرة . كما سيتبين في هذا البحث .

ثالثا - إن ما يراه ابن مالك من المسائل غير مهم ، فأغفل ذكره ،
قد يراه فيه مهما جدا ، وينبغي ذكره ، خاصة أن المفهومات
تختلف باختلاف أصحابها ، وتتبدل تبعا لتبدل الزمان
والمكان .

رابعا - إن قوله في آخر الألفية : " نَظْمًا عَلَى جُلِّ الْمَهْمَاتِ اشْتَمَلَ " ،
يناقض قوله في أولها :

وَأَسْتَمِينُ اللَّهَ فِي الْفَيْسَةِ مَقَاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَّةٌ

حيث نصر على ((أن قصيدته هذه محتوية من النحو على جميع مقاصده ،
لقوله : "مقاصد النحو" ، وهذه صيغة عموم تفيد الاحتواء من المقاصد على
جميعها)) . (١)

ما جعل العلماء يلتصقون له العذر بالتوفيق بين هذين البيتين ،
لدفن التناقض . فما قالوه : (٢)

أولا - أن يكون قوله : "مقاصد النحو" عاما أريد به خاص قرينته

(١) شرح الشاطبي ٨/١ .

(٢) حاشية ابن حمدون ١٤/١ ٢٠٨/٢٤ بتصرف .

ما يأتي من الأبواب والمسائل التي أوردها ، لوجود مانع صده
عما قصده .

ثانيا - أو أن يكون قوله هذا محمولا على المبالغة والادعاء ، لأنه في
مقام مدحها ، وما يأتي إخبارا بالواقع .

ثالثا - أو أن يكون قوله هذا على حذف مضاف ، والتقدير : جُلَّ
مقاصد النحو .

رابعا - قيل : إن أحسن ما يُعْتَدَر به عن الناظم هو أنه أراد في
بداية نظم الألفية أن يأتي بجميع الأبواب والمسائل ، لكنه
لما علم أنه لم يتيسر له ذلك - إذ لا يمكن الاحاطة بجميع
المقاصد - أخبر في آخرها بالواقع .

وعليه ، فإن الاعتراض على ابن مالك بأنه قد فات في الألفية
بعض الأبواب والمسائل ، لم يزل قائما ، وأن قوله : " نظما على جُلَّ
المهمات اشتمل " لا يبرر له هذا النقص .

على أنني لم أَدَّع في هذا البحث حصر كل ما فات ، وإنما أوردت
ما تيسر لي جمعه . على النحو التالي :

أولا - ما فات من الأبواب والفصول :

١ - لم يخصص بابا للمفعول به كباقي المفاعيل ، بل ذكر بعض أحكامه
في باب الفاعل ، وبعضها الآخر في باب تعدى الفعل ولزومه .

٢ - لم يفرد بابا أو فصلا مستقلا لاسم المفعول كما فعل في اسم
الفاعل ، وإنما ذكر أحكامه مع اسم الفاعل .

- ٣ - لم يخصص فصلا لصيغ المبالغة ، فقد اكتفى بضمها الى اسم الفاعل .
- ٤ - لم يخصص فصلا للتثنية وأحكامه وأنواعه .
- ٥ - لم يخصص فصلا لالتقاء الساكنين .
- ٦ - لم يفرد لأدوات الاستفهام بابا مستقلا بها على الرغم من أهمية هذا الباب ، فقد ذكر بعض الأدوات في اسم الموصول ، وأفرد لـ " كم " فصلا خاصا بها ، مقترنة بـ " كأي " وكذا " .
- ٧ - كذلك لم يخصص للقسم بابا مستقلا على الرغم من أهميته ، وإنما ذكر أحكامه متفرقة في باب الابتداء ، وان وأخواتها ، وحروف الجر ، وغيرها .
- ٨ - كذلك لم يفرد بابا مستقلا للجمل التي لها محل من الأعراب ، والجمل التي لا محل لها من الأعراب ، على الرغم - أيضا - من أهمية هذا الباب ، وإنما جاء ذكرها عرضا في بعض الأبواب الأخرى كالنعت والحال .

ثانيا - ما فات من المسائل المتعلقة ببعض الأبواب :

أولا : في باب المعرب والمبني :

١ - بناء الماضي والأمر ، وذلك عند قوله :

وَفِعْلُ أَمْرٍ وَمُضِيٌّ بُنِيًّا وَأَعْرَبُوا مُضَارِعًا إِنَّ عَرَبِيًّا

حيث ذكر ((أن فعل الأمر والماضي مبنيان ، ولم يبين على

ما يبينان عليه))^(١).

(١) شرح أبي حيان ص ٦٠

٢ - شروط اعراب الاسماء الستة ، وذلك عند قوله :

وَشَرَطُ ذَا الْأَعْرَابِ أَنْ يُضْفَنَ لَا

لِلْيَا ، كَجَا أَخُوأَيْبِكَ ذَا اعْتَبَلَا

فذكر أن الاسماء الستة ترفع بالواو ، وتنصب بالالف ، وتجر بالياء ،

بشروط ذكر منها اثنين ، وهما : أن تكون مضافة ، وأن تكون مضافة إلى غير ياء المتكلم . وترك شرطين آخرين ، وهما : أن تكون مكبرة ، وأن تكون مفردة .

لكن اعتذر عنه بأنه ((قد علق الحكم على ما لفظ به ، وقد لفظ

بهما مفردة مكبرة ، فاكفى بذلك)) . (١)

وردد هذا الاعتذار بأنه قد ((نزع على تلك الشروط في جميع

كتبه المطولة والمختصرة ، فالأولى التنصيص عليها هنا)) . (٢)

ثانيا : في باب النكرة والمعرفة :

١ - لم يذكر ضمير المتكلم ، والمخاطب ، والمخاطبة عند قوله :

وَأَلِفٌ وَالْوَاوُ وَالنُّونُ لِمَا غَابَ ، وَغَيْرُهُ كَقَامًا وَأَعْلَمًا

قال الشاطبي : ((فلو قال بعد ذكر الالف والواو والنون :

"وَالْحُضُورِ النَّأْ كَقُمْتُ قُمًا قُمْتُ ، وَلِلْفُرُوعِ قَدْ نُبِّهْتُكَ"

أو غير ذلك ، ما يُعطي فيها بيانا لِم مقصده)) . (٣)

(١) شرح الرمادى ١ / ٨١ .

(٢) حاشية ابن حمدون ١ / ٣٤٤ .

(٣) شرح الشاطبي ١ / ١٢٠ .

٢ - لم يذكر من ضمائر النصب والجر إلا ما دل على المفرد المذكر ،

((ولم يذكر من ضمائر المؤنث إلا الياء في " سليه " ، فترك
اختلافها بحسب التثنية والجمع والتأنيث)) (١)

فلو قال مثلاً ((بعد بيان أن لفظ ما جر كلفظ ما نصب :

فَالنَّصْبُ نَعُو : عُمِّي وَعَمَّةُ عَمَّكَ ، وَالْبَاقِي رُزِقْتَ فَهَمَّسَهُ

لم يخل من بيان الفروع كما فعل في الضمائر المنفصلة ، ويحصل
بذلك بيان ضمائر الجر ، لقوله : وَلَفْظُ مَا جَرَّ كَلَفْظُ مَا نُصِبَ (٢) .

٣ - ذكر ابن مالك بعض المواضع التي يستتر فيها الضمير وجوباً ، في

قوله :

وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرُ : كَأَفْعَلُ ، أَوْ أَفِقُ ، تَفْتِيضُ ، إِذْ تَشْكُرُ

ولم يذكر مواضع استتار الضمير جوازاً ، وهي : في فعل الغائب

والغائبة ماضياً ومضارعاً ، وفي الصفة ، واسم الفاعل ، واسم المفعول ،

وفي اسم الفعل للماضي . (٣)

(١) شرح الشاطبي ١/ ١٢٠ .

(٢) المصدر السابق ١/ ١٢٠ ، ١٢١ .

(٣) شرح المرادي ١/ ١٣٤ .

ثالثا : في باب الموصول :

تحدث في هذا الباب عن الموصولات الاسمية ، ولم يذكر الموصولات الحرفية ، وهي : أَنْ ، وَأَنَّ ، وَكَيْ ، وَمَا ، وَلَوْ (١) . حيث لم يتعرض لها ابن مالك في هذا الباب ولا في غيره من حيث هي موصولات ، بل من حيث لها أحكام أخرى ، ما عدا " لو " المصدرية ، فإنه أهمل ذكرها في هذا النظم لعدم شهرتها عند النحويين ، إذ الأكثر لم يتكلموا عليها ، وذكر سائر الموصولات الحرفية في أبوابها لكنه لم يخلها ممن التنبيه على الموصولية فيها . (٢)

ولعل سبب عدم ذكرها في هذا الباب هو أنها ليست ممن المعارف فأهمل ذكرها . (٣)

رابعا : في باب الابتداء :

قال الرمادى : « لم يتعرض هنا لمواضع وجوب حذف المبتدأ ، وذكر في غير هذا الكتاب أربعة مواضع :

الأول - ما أخبر عنه بنعت مقطوع .

والثاني - ما أخبر عنه بمخصوص نعم .

والثالث - ما أخبر عنه بمصدر بدلا من اللفظ بفعله ، نحو : سَمِعَ ، وطاعة .

(١) شرح ابن عقيل ١/١٣٨ .

(٢) شرح الشاطبي ١/١٨٢ بتصرف .

(٣) الیهجة المرضیة ص ٢٠ .

والرابع - ما أخبر عنه بصريح في القسم ، كقولهم : في ذمتي لا أفعلن ،
وقد ذكر الأولين في هذا النظم في موضعهما)) (١)

وقد يعتذر عنه « بأن الحذف في النعت المقطوع قد ذكره
في باب النعت . . . وفي باب نعم وبئس ذكر حذف المبتدأ المخبر عنه
بالمخصوص . . . وما عدا هذين فهو من القليل » (٢)

خامسا : في باب الفاعل :

بعض أحكام المفعول به .

تتبع الشاطبي الأحكام والمسائل التي لم يذكرها ابن مالك والتي
تتعلق بالمفعول به ، ثم قال في ختام حديثه : « فإن قيل : إن هذا
المختصر لم يُنَّ على الاستيفاء ، وإنما بُني على الاختصار ، وذكر مشاهير
الأصول والمسائل . . . ، قيل هذا ليس بعذر . . . ومن شرطه فسي
هذا النظم أن يأتي بالقواعد موفاة ، وبالمسائل محررة ، وليس من شرطه
أن يذكر جميع مسائل النحو باطلاق . . . فالحاصل أن في هذا الفصل
تقصيرا كثيرا » (٣)

أقول : كان الأولى أن يخصص ابن مالك للمفعول به بابا أو

فصلا مستقلا يستوفي فيه أحكامه ومسائله ، كما فعل في بقية المفاعيل .

(١) شرح المرادى ٢٩٣/١

(٢) شرح الشاطبي ٣٢٢/١

(٣) المصدر السابق ٥٤٣/١

سادسا : في باب المفعول فيه :

ذكر ابن مالك واحدا ما ينوب عن الظرف وهو المصدر ، وذلك في قوله : "وقد ينوب عن مكان مصدر " ، وهناك أشياء أخرى تنوب عنه لم يذكرها ، نحو : بعض ، وكل ، وصفة الظرف وغير ذلك . (١)

سابعا : في باب الاستثناء :

- ١ - لم يبيّن فيه مقدار المستثنى ، ولا شرطه ، ولا شروط المستثنى منه . (٢)
- ٢ - لم ينبه على أن " إلا " تأتي صفة بمعنى غير (٣) ، قال الشاطبي : ((لم يتعرض هنا للوصف بإلا ، ولا تكلم فيه ، وهو فصل يجب التنبيه عليه ، وليس من الأحكام الاقلية التي يساح لعله إغفالها ، بل هي من الجلائل التي لا غنى عن ذكرها)) . (٤)

ثامنا : في باب الصفة المشبهة :

قال أبوحيان : ((وقد أغفل الناظم كثيرا من أحكام هذه الصفة المشبهة في هذه الآية رجوزة ، بالنسبة لها ، وبالنسبة الى معمولها ، وبالنسبة الى تابعها)) . (٥)

تاسعا : في باب التعجب :

وذلك في قوله :

بِأَفْعَلٍ أَنْطَقَ بَعْدَ " مَا " تَعَجُّبًا أَوْ جِيءَ بِأَفْعَلٍ قَبْلَ مَجْرُورٍ بِمَا

-
- (١) شرح ابن عقيل (الحاشية) ٢٠٠ / ٢ .
 - (٢) شرح أبي حيان ص ١٥٩ .
 - (٣) مغني اللبيب ص ٩٩ .
 - (٤) شرح الشاطبي ١٧١ / ٢ .
 - (٥) شرح أبي حيان ص ٣٦١ ، فقد ذكر أبوحيان ما فات ابن مالك من هذه الأحكام ، ينظر ص ٣٦١ وما بعد ها .

فلم يتعرض الناظم للكلام على ماهية " ما " ، ولا على إعرابها. (١)

عاشرا : ما فات في باب عطف البيان :

قال المرادى : استدرك على المصنف أمور ينفرد بها عطف
البيان لم يتعرض لها (٢) :

الأول - أن يفتقر الكلام الى رابط ، ولا رابط الا التابع ، نحو : هند
ضربت الرجل أخاها .

الثاني - أن يضاف أفعال التفضيل الى عام ، ويتبع بقسميه نحو : زيد
أفضل الناس الرجال والنساء ، أو النساء والرجال .

الثالث - أن يتبع الموصوف به أيضا بضاف ، نحو : يأيها الرجل
غلام زيد .

الرابع - أن يتبع مجرور " أى " بـ " بـفضل " نحو : بأى الرجلين
زيد وعمرو مرت .

الخامس - أن يتبع مجرور " كلا " بـ " بـفضل " نحو : كلا الرجلين زيد وعمرو
قال ذلك .

الحادى عشر : في باب الاختصاص :

لم يستوف ابن مالك أحكام هذا الباب ، ولذا قال المكدى :

((فقد أجحف الناظم بهذا الباب ، وإنه لم يصرح بما يتعلق به من
المعنى والاعراب)) (٣)

(١) شرح أبي حيان ص ٢٧٠ .

(٢) شرح المرادى ١٨٩/٣ .

(٣) شرح المكدى ص ١٥٩ .

الثاني عشر : في فصل " لو " :

وذلك عند قوله :

وَإِنْ مُضَارِعٌ تَلَاها صَرَّفْنَا إِلَى الْمُضِيِّ ، نَحْوُ : لَوْ يَفِي كَفَى

قال الشاطبي : ((ولم يتعرض هنا في " لو " إلى حكم جوابها ،

وعلى أي وجه يكون . وليس في مثاله ما يُشعر بذلك ، لأنه لو قصد ذلك لأتى باللام ، لأن الفعل المثبت إذا وقع جوابا لها لحقته اللام غالبا ، وإن كان مضارعا فلأنما يقع مقرونا بلم الجازمة ، أو ماض منفي بما ، وما عدا هذا فنادر ، وليس للناظم في هذا كلام ، وهو إخلال بالسألة ، إذ لا يعرف من كلامه كيف جوابها ، فلو قال :

تُجَابُ بِالْمَاضِيِّ بِلَامٍ أَوْ بِمَا أَوْ بِمُضَارِعٍ يَلَمُّ قَدْ جُزِمَا

(١) لكفى في هذا الحكم ، لأن الغالب على جوابها هذا)) .

الثالث عشر : في فصل " أما ، ولولا ، ولو ما " :

لم يذكر جواب " لولا ، ولو ما " ، لأن ((هذين الحرفين يقعان في الكلام على وجهين : أحدهما - أن يكونا حرفي تحضيض . . . والآخر - أن يكونا حرفي امتناع لوجود ، وهو الذي ابتدأ به ، وبهذا المعنى يكونان حرفي شرط كلوا ، فلا بد من جواب ، لكنه لم يذكر ذلك ، وهو ما يضطر إلى ذكره ، فكان حقه أن يذكر ذلك)) . (٢)

(١) شرح الشاطبي ٢٢/٤

(٢) المصدر السابق ٢٣/٤

الفصل السادس

المسائل الخلافية ..

التي نصَّ عليها ابن مالك في الفقه .

المدخل :

يهدف هذا الفصل من البحث الى بيان آراء ابن مالك واختياراته في الالفية ، ومدى موافقته ومخالفته للنحاة .

وقد اقتضت على المسائل النحوية التي نص عليها في ألفيته ، وذلك إما بذكره البصريين والكوفيين تارة ، أو بذكر لفظ الخلاف فقط ، بدون تعيين ، وسبب هذا الاختصار يعود إلى كثرة هذه المسائل ، إذ لا تكاد تجد باباً واحداً من أبواب النحو تخلو مسائله من الخلاف .
وقد قمت بتصنيف هذه المسائل مرتبة على حسب أبواب النحو في الالفية .

وفي أثناء عرض المسألة قمت بما يلي :

- أولاً - اختصار المسألة ، وبيان الخلاف فيها .
- ثانياً - التركيز على آراء ابن مالك واختياراته .
- ثالثاً - عدم ذكر الحجج والأدلة في كل مسألة .

المسألة الأولى

اتصال الضمير وانفصاله في باب : أعطى ، وكان ، وظن

في باب النكرة والمعرفة

قال ابن مالك :

وَصِلْ أَوْ افْصِلْ هَاءَ (سَلْنِي) وَمَا
أَشْبَهَهُ ، فِي كُنْتَهُ الْخُلْفُ انْتَمَى
كَذَاكَ خَلْتَنِي ، وَاتَّصَا لَا
اخْتَارُ ، غَيْرِي اخْتَارَ الْإِنْفَصَالَ

أشار الناظم بقوله : (سَلْنِي) إلى ما يتعدى إلى مفعولين ،
الثاني منهما ليس خبرا في الأصل ، وهما ضميران ، نحو : (الدرهم
سَلْنِي) ، فيجوز لك في هاء (سَلْنِي) الاتصال نحو : سَلْنِي ، والانفصال
نحو : سَلْنِي إِيَّاهُ ، وكذلك كل فعل أشبهه ، نحو : الدرهم أعطيتكه ،
وأعطيتك إِيَّاهُ . (١)

وفي قوله : (فِي كُنْتَهُ الْخُلْفُ انْتَمَى) أشار إلى أنه إذا كان
خبر (كان) وأخواتها ضميرا ، فإنه يجوز اتصاله وانفصاله ، واختُلف
في المختار منهما ، فاختار المصنف الاتصال ، نحو : كنته ، واختار سيبويه
الانفصال ، نحو : كنت إِيَّاهُ ، تقول : الصديق كنته ، وكنت إِيَّاهُ . (٢)

أما قوله : (كَذَاكَ خَلْتَنِي) فيعني به كل فعل تعدى إلى
مفعولين ، الثاني منهما خبر في الأصل ، وهما ضميران ، والمختار عند
الناظم الاتصال ، وسيبويه اختار الانفصال . (٣)

(١) شرح ابن عقيل ١/٣٠٣ .

(٢) المصدر السابق ١/١٠٤ .

(٣) المصدر نفسه ١/١٠٤ .

والحق في تقرير هذا الخلاف هو ما ذكره الشيخ محمد
محي الدين عبد الحميد أن الأرجح في هذه المسألة ليس هو ما ذهب إليه
سيبويه والجمهور، بل الأرجح ما ذهب إليه ابن مالك والرماني وابن
الطراوة من أن الاتصال أرجح في خبر كان وفي المفعول الثاني من
مفعولي ظن وأخواتها، وذلك من قبل أن الاتصال في البابين أكثر ورودا
عن العرب، وقد ورد الاتصال في خبر كان في الحديث، وورد الاتصال
في المفعول الثاني من باب ظن في القرآن الكريم... ولم يرد في القرآن
الانفصال في أحد البابين أصلا، وبحسبك أن يكون الاتصال هو الطريق
الذي استعمله القرآن الكريم باطراد. (١)

ثم إنه قد اعترض على ابن مالك في هذه المسألة من أربعة
أوجه :

الأول - أن ما اقتضاه قوله : " وصل أو افصل " من التخيير مناقض
لما جزم به أولا من أنه إذا تآتى اتصال الضمير لا يعدل إلى
انفصاله (٢) ، وذلك في قوله :

وَفِي اخْتِيَارٍ لَا يَجِيءُ الْمُنْفَصِلُ
إِذَا تَأْتَى أَنْ يَجِيءَ الْمَتَّصِلُ

ورد هذا الاعتراض بأن هذه المسألة مستثناة من القاعدة
السابقة فلا تعارض. (٣)

-
- (١) شرح ابن عقيل (حاشية محمد محي الدين عبد الحميد) ١/٥٥٠.
(٢) حاشية ابن حمدون ١/٥٥٠.
(٣) المصدر السابق ١/٥٥٠.

والثاني - أنّ قوله : " ها " سئل به " يوهم أنّ هذا الحكم خاص بما
إذا كان الضمير " ها " ، لكون ضمير " أشبهه " عائداً على
" سئل به " . (١)

وأجيب عن ذلك بأمرين :

الأول : أنه لم يرد بقوله " ها " سئل به " خصوص الهماء ،
وإنما أراد المفعول الثاني لـ " سئل به " كان هاء
أوغرها . (٢)

والثاني : أنّ ضمير " أشبهه " البارز عائداً على هاء " سئل به "
لا على " سئل به " ، فيرتفع الإشكال ، لكن كان
المناسب أن يقول : " وما أشبهها " . (٣)

والوجه الثالث من أوجه الاعتراض - أنه ترك ذكر الخلاف في باب أعطى ،
والخلاف فيه موجود . (٤)

ورّد بأن الخلاف به غير متيقن ، وذلك أن سيبويه لما ذكر
الاتصال لم يحك غيره ولا نفاه بل سكّته عنه ، والسكوت لا يقتضي نفياً
المسكوت عنه ، فلما كان كذلك ، وكان غير سيبويه قد أجاز الوجهين وليس
ذلك إلا بناءً على السماع ، وقد وجدنا الناظم في الحديث . . . والحديث
عنده عمدة في الاستشهاد به ، بنى على إطلاق إجازة الوجهين من غير
إشارة إلى خلاف ، حيث لم يتحقق له خلاف . (٥)

(١) حاشية ابن حمدون ٥٠٠/١

(٢) شرح الشاطبي ١٣١/١

(٣) حاشية ابن حمدون ٥٠٠/١

(٤) شرح الشاطبي ١٣٣/١

(٥) المصدر السابق ١٣٥/١

والرابع - أن إطلاقه القول في باب " كنهه " ظاهر في شمول ذلك الحكم لكان وأخواتها ، وهو صحيح فيما عدا " ليس " ، فقد حكى ابن هاني^(١) عن النحويين الاتفاق على أن الاتصال فيها ضعيف ، قال : فلو قلت : لستُ على حد كنهه لم يكن صوابا .^(٢)

وأجيب عن ذلك بأن " ليس " لم تدخل في كلامه ، لأنه مثل بكان ، وهي فعل متصرف ، فلا ينتظم المثال إلا ما كان متصرفا ، فخرجت ليس عن مراده ، فلا اعتراض عليه بما لم يتضمنه كلامه .^(٣)

وهذا الجواب غير محرر ، لأن " الإجماع الذي ذكره ابن هاني " في ليس وحدها أن الاتصال فيها ضعيف ، وغير مقيس فيه نظير ، وإنَّ النحويون إذا ذكروا في هذا الباب " كان " ذكروا معها ليس على مساق واحد ، فإنَّ كان في ليس إجماع فهو في " كان " وبالعكس ، وإن كان اختلافا ففيهما جميعا .^(٤)

-
- (١) هو محمد بن علي بن هاني^١ اللّخمي السّبّتي ، كان إماما فني العربية حافظا للأقوال مستحضرا للحجج ، من مصنفاتــــه شرح التسهيل ، توفي سنة ٧٣٣ هـ " بغية الوعاة ١/٩٢ " .
- (٢) شرح الشاطبي ١/١٣٤ بتصرف .
- (٣) المصدر السابق ١/١٣٦ .
- (٤) المصدر السابق ١/١٣٦ .

المسألة الثانية

تقدم خبر ليس عليه

في باب كان

قال ابن مالك :

وَمَنْعُ سَبْقِ خَبَرِ لَيْسَ أَصْطَفِي

وَذُو تَمَامٍ مَا يَرْفَعُ يَكْتَفِي

وقع الخلاف بين النحويين في هذه المسألة ، فمنهم من أجاز

تقديم الخبر ، فتقول : قائما ليس زيد ، ومنهم من منعه .

فالذين أجازوا التقديم هم : قداما البصريين ، والفراء ،

وتبعهم ابن برهان ، والزمخشري ، والشلوبين ، وابن عصفور ، وهم من

التأخرين الذين يؤيدون مذهب أهل البصرة غالبا . (١)

والذين منعوا التقديم هم : جمهور الكوفيين ، والتأخرون من

البصريين ، كالمبرد ، والزجاج ، وابن السراج ، وابن الأنباري ، وتبعهم

ابن مالك . (٢)

واختلف النقل عن سيبويه ، فنسب قوم إليه الجواز ، وقوم

المنع (٣) ، والصحيح أنه ليس له في ذلك نص كما صرح به ابن الأنباري

في الإنصاف . (٤)

(١) الانصاف في مسائل الخلاف ، ينظر الحاشية ١ / ١٦١ .

(٢) الانصاف ١ / ١٦٠ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٢٧٧ بتصرف .

(٣) شرح ابن عقيل ١ / ٢٧٨ .

(٤) الانصاف ١ / ١٦٠ .

رأى ابن مالك :

اكتفى ابن مالك هنا بذكر المنع ، وبيان أنه المختار ، حيث
عبّر بقوله : " اصْطَفِي " وهو يحتمل أمرين : (١)

أحدهما - أن يريد من اختار المنع من النحويين ، وهم الكوفيون .
والثاني - يحتمل أن يريد نفسه ، أي أنني اخترت مذهب المانعين
لما قام على صحته من الدليل ، وإن كنت في ذلك مخالفا لجمهور
البصريين .

وقيل : كان عليه أن يقول : " اصْطَفِي " بفتح الهمزة مضارع
اصْطَفَى بمعنى أختار ، ليستفاد منه أنه اختار ذلك ، لذا أصلحه ابن غازي
بقوله : (٢)
" وَمَنْعَ سَبْقِهِ لِلَّيْسِ اصْطَفِي " .

(١) شرح الشاطبي ١ / ٣٥١ .

(٢) حاشية ابن حمدون على المكودي ١ / ٩١ .

وَرُدَّ ذَٰلِكَ بِأَنَّ الصَّوَابَ تَعْبِيرُهُ بِـ "اصْطَفَى" مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ ،
لأنَّه يَقْتَضِي أَنَّ غَيْرَهُ اخْتَارَهُ وَهُوَ صَحِيحٌ ، وَلَوْ عَبَّرَ بِهِ مَبْنِيًّا لِلْفَاعِلِ كَمَا
صَوَّبَ يَبْقَى الْعَمُومُ هَلْ هُوَ تَابِعٌ فِي اخْتِيَارِهِ أَوْ لَا ، وَهُوَ بَلَا رَيْبٍ
تَابِعٌ لغيره . (١)

أَقُولُ : قَدْ نَصَّ ابْنُ مَالِكٍ عَلَى مَذْهَبِهِ فِي الْكَافِيَةِ الشَّافِيَّةِ
حَيْثُ قَالَ : « وَالنَّعْ أَوْحَبُ إِلَيَّ ، لِشَبْهِ "لَيْسَ" بِـ "مَا" فِي النَّفْسِ
وَعَدَمِ التَّصَرُّفِ » (٢) . كَمَا صَرَّحَ بِذَلِكَ فِي التَّسْهِيلِ ، قَالَ : « وَلَا يَتَقَدَّمُ
خَبَرٌ "دَامَ" اتِّفَاقًا ، وَلَا خَبَرٌ لَيْسَ عَلَى الْإِصْحَاقِ » (٣)

(١) حاشية ابن حمدون على المكودي ١ / ٩١ .

(٢) شرح الكافية الشافية ١ / ٣٩٧ .

(٣) التسهيل ص ٥٤ .

المسألة الثالثة

١ - نيابة المفعول الثاني عن الفاعل في باب (ظن) .

٢ - ونيابة المفعول الثاني والثالث في باب (أرى) .

في باب نائب الفاعل

قال ابن مالك :

يَنْوِبُ مَفْعُولٌ بِعَنْ فَاعِلٍ فِيهِمَا لَهُ كَنْبِلٌ خَيْرٌ نَائِبٌ لِرِ

.....

رَفِي بَابِ (ظَنَّ) وَ (أَرَى) الْمَنْعُ اشْتَهَرَ

وَلَا أَرَى مَنَعًا إِذَا الْقَصْدُ ظَهَرَ

وذلك أنه إذا كان الفعل متعديا إلى مفعولين الثاني منهما
خبر في الأصل ، كظن وأخواتها ، أو كان متعديا إلى ثلاثة مفاعيل كأرى
وأخواتها ، فالأشهر عند النحويين أنه يجب إقامة الأول ، ويمتنع إقامة
الثاني في باب (ظن) ، والثاني والثالث في باب : " أعلم " . (١)

وقد اختلف النحاة في هذه المسألة على أربعة أقوال :

الأول : المنع قطعا ، « سواء ألبس أم لم يلبس ، وسواء أكان جملة
أم لا ، وسواء كان نكرة والأول معرفة أم لا » . (٢)

وهذا مذهب أبي موسى الجزولي ، وابن هشام الخضراوي ، (٣)
وأبي حيان . (٤)

(١) شرح ابن عقيل ٢/١٢٥ .

(٢) شرح التصريح على التوضيح ١/٢٩٢ .

(٣) المصدر السابق ١/٢٩٢ .

(٤) شرح أبي حيان على الألفية ص ١١٧ .

الثاني : الجواز ، إِذَا أُمِنَ اللَّيْسُ ، ولم يكن جملة أو شبهها ، والمنع
إن أليس . (١)

وهذا مذهب ابن طلحة ، والسيرافي ، وابن الأنباري ، وابن
عصفور ، وابن مالك . (٢)

الثالث : المنع في باب (أعلم) ، وهو مذهب الخضراوي ، والابن
عصفور . (٣)

الرابع : الاتفاق على منع نيابة المفعول الثالث من باب (أعلم) . (٤)
ونقل ذلك عن ابن أبي الربيع (٥) ، وابن الناظم (٦) . وقد
نقل فيه خلاف . (٧)

(١) همع الهوامع ٢/٢٦٣ .

(٢) شرح التصريح ١/٢٩٣ .

(٣) أوضح المسالك ٢/١٥٣ .

(٤) ، (٥) شرح ابن عقيل ٢/١٢٦ .

(٦) شرح ابن الناظم على الألفية ص ٢٣٦ .

(٧) شرح ابن عقيل ٢/١٢٦ .

رأي ابن مالك :

نص ابن مالك على رأيه هنا ، حيث قال : " ولا أرى منعاً " ،
وقيّد ذلك بظهور المعنى وعدم اللبس ، فقال : " إذا قصد ظهر " ، وهو
بهذا يوافق الفريق القائل بالجواز مع اشتراط عدم اللبس . كما أنه أشار
إلى مذهبه هذا في التسهيل والكافية الشافية ، قال في التسهيل :
((ولا تُمنع نيابة غير الأول من المفعولات مطلقاً إن أمن اللبس ، ولم
يكن جملة أو شبهها ، خلافاً لمن أطلق المنع في باب ظن وعلم))^(١)
كما نص على ذلك أيضاً في الكافية الشافية لكنه لم يشترط فيها
أن لا يكون جملة أو شبهها .^(٢)

أقول : والراجع عندي هو ما ذهب إليه القائلون بالمنع ،
وذلك لعدم ورود السماع به ، كما نص على ذلك الرضي وأبو حيان .^(٣)

- | | |
|-------|--|
| (١) | التسهيل ص ٧٧ |
| (٢) | شرح الكافية الشافية ٢ / ٦١٠ . |
| (٣) | ينظر شرح الكافية للرضي ١ / ٨٤ ، وشرح أبي حيان على الألفية
ص ١١٧ . |

وقد ورد اعتراض على ابن مالك في هذه المسألة من حيث إنه لم يذكر المفعول الثالث من باب أعلم ، فيقتضي سكوته ((أن الثالث تعتنبه نيابته اتفاقاً ، وليس كذلك))^(١).

وردّ ذلك من وجهين :

أحدهما - أن ابن مالك وإن لم يتعرض للثالث تصريحاً ، فقد تعرض له التزاماً ، وذلك لأن الثالث في باب أعلم هو الثاني في باب علم ، وقد ذكر الثاني ، فلو ذكر الثالث لكان تصريحاً بما علم التزاماً ، ففيه شائبة تكرار^(٢).

والثاني أنه لما كانت هذه المسألة محل نظر ، حيث إن بعضهم أجاز إقامة الثاني في باب ظن ، ومنع من إقامة الثالث في باب أعلم ، فترك الناظم محل النظر^(٣).

(١) حاشية ابن حمدون ١/١٣٤٠

(٢) شرح التصريح على التوضيح ١/٢٩٣٠

(٣) شرح الشاطبي ٢/٢٩٠

المسألة الرابعة

تنازع عاملين في معمول واحد

في باب التنازع في العمل

قال ابن مالك :

إِنْ عَامِلَانِ اقْتَضَيَا فِي اسْمٍ عَمَلٌ
قَبِلَ فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلُ
وَالثَّانِي أَوْلَى عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَةِ
وَاخْتَارَ عَكْسًا غَيْرُهُمْ ذَا أُسْرَةٍ

معنى ذلك أنك إذا قلت : قام وقعد زيد ، فإن (زيدا) يجوز رفعه بأحد الفعلين السابقين ، ولا خلاف في ذلك ، وإنما الخلاف في أيهما أولى بالعمل ، الفعل الأول أم الثاني ؟

وقول الناظم : " اقتضيا في اسم عمل " (يشتمل الرفع والنصب ، فقد يطلبان رفعاً نحو : قام وقعد زيد ، وقد يطلبان نصبا نحو : رأيت وأكرمت زيدا ، وقد يطلب الأول رفعاً والثاني نصبا نحو : قام وأكرمت زيدا ، وقد يكون بالعكس نحو : أكرمت وأكرمني زيد ، فالصور أربع (١) .

فذهب البصريين أن الفعل الثاني أولى بالعمل ، ومذهب الكوفيين أن الأول هو الأولى بالعمل ، ولكل فريق حجته من القياس والسمع .

الاختلاف في الاختيار :

واختلف النحاة في ترجيح واختيار أحد المذهبين المذكورين ،
فذهب بعض النحاة إلى القول بمذهب البصريين متمسكا بحجة الكثرة
في السماع ، قال المرادي : ((والصحيح مذهب البصريين ، لأن إعمال الثاني
هو الأكثر ، وإعمال الأول قليل))^(١).

وذهب أبو زر الخشنى إلى التفصيل ، فقال : ((إن كان إعمال
الثاني يؤدى إلى الإضرار في الأول فيختار إعمال الأول ، وإلا فيختار إعمال
الثاني))^(٢). وقيل هما سيان ، لأن لكل منهما مرجحا^(٣).

رأي ابن مالك :

اكتفى ابن مالك هنا بذكر الخلاف ، ولم يبين رأيه ، حيث قال :
" والثان أولى عند أهل البصرة واختار عكسا غيرهم " .
إلا أنه قد يفهم مذهبه - وهو موافقة البصريين - من تصريحه بالمذهب
البصرى .

قال الشاطبي : ((وكان الناظم مائل مع البصريين لكثرة السماع
في إعمال الثاني ، ولذلك - والله أعلم - قدّمه))^(٤).

-
- (١) شرح المرادي ٢/٦٥ .
(٢) المصدر السابق ٢/٦٥ .
(٣) شرح التصريح ١/٣٢٠ .
(٤) شرح الشاطبي ٢/٩٤ ، ٩٥ .

ومما يؤكّد هذا القول أنّ ابن مالك قد صرح برأيه في التسهيل
وهو اختيار مذهب البصريين الذين يرون أنّ الفعل الثاني أولى بالعمل من
الأول .

قال ابن مالك : ((والأحقّ بالعمل الأقرب ، لا الأسبق ، خلافاً
للكوفيّين))^(١) .

أقول : والراجع في هذه المسألة هو ما ذهب إليه الشيخ محمد
محي الدين عبد الحميد من أنّ الخلاف فيها لا طائل من ورائه ، فالشواهد
التي استدّل بها البصريون والكوفيون تدلّ على جواز إعمال الفعل الأوّل والثاني ،
ولا يستطيع أحد أن يدّعي أنّها تدلّ على أولوية كلّ منهما ، فليكن
القرار أنّ أعمال الأوّل جائز وإعمال الثاني جائز أيضاً . وليس أعمال أحدهما
بأولى من أعمال الآخر .^(٢)

(١) التسهيل ص ٨٦ .

(٢) الانصاف في مسائل الخلاف (ينظر حاشية محمد محي الدين

عبد الحميد) ٨٦/١ بتصرف .

المسألة الخامسة

خروج سوى عن الظرفية

في باب الاستثناء

قال ابن مالك :

وَلِسَوَى سَوَى سَوَاءٍ أَجْعَلَا عَلَى الْأَصَحِّ مَا لِيُغَيَّرَ جُعِلَا

المشهور في سوى ((كسر السين والقصر ، ومن العرب من ...
يكسر سينها ويمد ، وهذه اللغة لم يذكرها المصنف)) (١)

واختلف النحاة في سوى وأخواتها ، فذهب سيبويه ومن تبعه
من البصريين ، والفراء إلى أنها ملازمة الظرفية ، ولا تخرج عنها إلا
للضرورة . (٢)

((فإذا قلت : قام القوم سوى زيد ، ذ (سوى) عندهم منصوبة
على الظرفية ، وهي مشعرة بالاستثناء)) (٣)

وذهب جمهور الكوفيين ومن تبعهم إلى أن سوى وأخواتها
تكون اسما وتكون ظرفا ، فتجرى عليها علامات الإعراب من رفع ونصب
وجر . (٤)

(١) شرح ابن عقيل ٢/٢٢٦ .

(٢) الكتاب ١/٣١ ، ٤٠٧/١ ، وشرح أبي حيان على الألفية

ص ١٧٢ .

(٣) شرح ابن عقيل ٢/٢٢٦ .

(٤) الانصاف ١/٢٩٤ ، وشرح ابن عقيل ٢/٢٢٦ .

آراء أخرى في المسألة :

ذهب طائفة من النحاة منهم الرماني وأبو البقاء العكبري إلى أنها ظرف متكن ، أي تستعمل ظرفا كثيرا ، وغير ظرف قليلا ، واختار ابن هشام هذا المذهب . (١)

وقال ابن عصفور : ((إن جميعها يعني سوى ، وسوى ، وسوا متعصب على الظرف ، ولم يُشرب منها معنى الاستثناء إلا سوى المكسورة السين ، فان استثنى بما عداها فبالقياس عليها)) . (٢)

وقال بعضهم : ((سوى وسوى لا يُحكم على موضعهما إلا بالنصب ، لأنهما ظرفان بمنزلة "بذلك" وموضعك ، ومتى مددت ظهر الأعراب ، إلا أنه لا يكون إلا نصبا ، نحو : قام القوم سواك ، وما مررت بأحد سواك ، ولا تجر إلا في الشعر)) . (٣)

رأي ابن مالك :

ذهب ابن مالك في هذه المسألة إلى القول بما يراه الكوفيون من أن (سوى) مثل غير تماما ، حيث تكون ظرفا وتكون اسما ، وأما مذهب هذا بما احتج به من الحديث الشريف والشعر العربي ، فقد قال في شرح الكافية الشافية : (٥)

(١) همع الهوامع ١٦٠/٣ ، وأوضح المسالك لابن هشام ٢٨٢/٢ .

(٢) شرح أبي حيان ص ١٧٣ .

(٣) المصدر السابق ص ١٧٣ .

(٤) شرح الكافية الشافية ٧١٧/٢ .

(٥) المصدر السابق ٧١٦/٢ .

سَوَى كَغَمَرٍ فِي جَمِيعِ مَا ذُكِرَ وَعَدُّهُ مِنَ الظُّرُوفِ مُشْتَهَرٌ
وَمَانِعٌ تَصْرِيفُهُ مِنْ عَدِّهِ ظَرْفًا ، وَذَا الْقَوْلُ الدَّلِيلُ رَدُّهُ

ثم قال بعد أن ذكر جملة من الشواهد :

((والى هذه الشواهد و أمثالها أشرت بقولي :

فَإِنَّ إِسْنَادًا إِلَيْهَا كَثُرًا وَجَرَّهَا نَثْرًا وَنَظْمًا شَهْرًا))

نقد رأى ابن مالك :

قال أبوحيان : ((ويلزم الناظم من حيث ساوى بين غير وسوى
وأخواته أن تُجيز: قام القوم سوى زيد وعمر بالنصب كما جاز ذلك في غير،
وكذلك في نحو : ما قام أحد سوى زيد وعمر بالرفع كما جاز ذلك في
غيره ، ويحتاج إجازة مثل هذا إلى سماع من العرب ، لأن القياس كان
يقتضي ألا يجوز ذلك في غير . وإنما جوزناه للسمع)) (٢)

وقال المرادى : ((وأما ما استشهد به من النظم فلا حجة فيه ،
لأن سيبويه ومن وافقه معترف بتصرفه في الشعر ، وقد أنشد سيبويه
بعضه ، ولم يذكر من تصرفه في النثر إلا جره بمن في الحديث ، وقول
بعض العرب : أتاني سواك . . . أما الجر بمن . . . فلا يُعتدُّ به في
إخراج الظرف عن عدم التصرف ، وأما " أتاني سواك " فهو أقوى ما احتج
به)) (٣)

(١) شرح الكافية الشافية ٢ / ٧٢٠ .

(٢) شرح أبي حيان ص ١٧٣ .

(٣) شرح المرادى ٢ / ١١٨ .

ثم إنه ورد على الناظم في قوله :

وَلَيْسَ سَوَى سَوَاٍ أَجَعَلَا عَلَى الْأَصَحِّ ، مَا لِيْغَيْرِ جُعِلَا

اعتراض من وجهين :

الأول : في قوله : " على الأصح " حيث اختلف في المراد منه ، قال المكودي : ((وفهم من قوله : " على الأصح " أن مذهب سيبويه صحيح إلا أن مذهبه أصح منه))^(١).

وقال ابن حمدون معقبا على قول المكودي : ((أُورِدَ عليه أن المذهبين متنافيان ، فكيف يكون مذهب سيبويه صحيحا ، فإذا كان أحدهما صحيحا كان مقابله باطلا .

وأجيب بأن المسألة ظنية ، لأن سيبويه استدل بأدلة صحيحة ، والناظم استدل بأدلة أصح منها ، وهذا الجواب ما لا معنى له ، لأن سيبويه نفى تصرفها في النشر ، فيقتضي عدم وجوده في كلامهم ، والناظم وجد له شواهد في كلامهم ، فلا يكون مذهب سيبويه إلا باطلا .
والحق في الكلام أن الناظم عبّر بالأصح تأديبا مع الامام ، وإن كان مذهب الإمام باطلا))^(٢).

والوجه الثاني : في قوله : " ما ليغير " ، قال المرادى :

((فإن قلت : ظاهر قوله : " ما ليغير " مساواتها في جميع الأحكام ،

وليس كذلك ، بل افترقا في أمرين :

(١) شرح المكودي ص ٨٤ .

(٢) حاشية ابن حمدون على المكودي ١/١٦٥ .

الأول : أن المستثنى بغير قد يحذف إذا فهم المعنى نحو :

"ليس غير" ، بالضم والفتح وبالتنوين ، بخلاف سوى .

الثاني : أن سوى يقع صلة للموصول وحدها في فصيح الكلام بخلاف

غير .

قلت : إنما ساوى بينهما فيما ذكره لغير من جر المستثنى

وإعرابها بإعراب ما بعد إلا في جميع الأحكام (١)

المسألة السادسة

تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي

في باب الحال

قال ابن مالك :

وَسَبَقَ حَالٍ مَا يَحْرَفُ جُرَّ قَدْ
أَبَوَا ، وَلَا أَمْنَعُهُ ، فَقَدْ وَرَرْتُ

اختلف النحاة في هذه المسألة على ثلاثة مذاهب :

الأول : المنع مطلقا ، سواء كان صاحب الحال ظاهرا أو ضميرا ،
نحو : مررت ضاحكا بزيد ، ومررت ضاحكا بك . وهذا مذهب
جمهور البصريين . (١)

والثاني : الجواز مطلقا ، وهو مذهب أبي علي الفارسي ، وابن كيسان ، (٢)
وابن برهان ، وابن ملكون ، وبعض الكوفيين ، واختاره ابن مالك . (٣)

والثالث : التفصيل . وهو أنه لا يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور
بحرف جر أصلي إلا في حالتين :

الأولى - أن يكون صاحب الحال ضميرا ، نحو : مررت جالسا به .
والثانية - أن يكون صاحب الحال اسما ظاهرا ، والحال جملة
فعلية ، نحو : مررت تضحك بهند . وهذا
مذهب جمهور الكوفيين . (٤)

(١) همع الهوامع ٢٦/٤ .

(٢) ابن كيسان النحوى ص ١٥٨ .

(٣) شرح التصريح على التوضيح ٣٢٩/١ .

(٤) الهمع ٢٦/٤ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢١/٢ .

رأى ابن مالك :

ذكر ابن مالك هنا المنع ، حيث قال : " قد أبوا " ، ثم قال :
" ولا آمنه " ، فهين اختياره وهو الجواز ، وعلل ذلك بمرود السماع
فيه فقال : " فقد ورد " ، إلا أنه قيد اختياره هذا بالضعف ، حيث
قال في التسهيل : ((وتقدمه على صاحبه المجرور بحرف ضعيف على
الاصح لا متنع))^(١).

وتبع ابن مالك في كتابه شرح الكافية الشافية أبا علي الفارسي
الذي يقول بالجواز مطلقا .

قال ابن مالك : ((وأجاز ذلك أبو علي في كلامه في المبسوط ،
ويقوله في ذلك أقول ، وأخذ))^(٢).

فيبدو أن الناظم له قولان في هذه المسألة :

الأول : اختيار الجواز مطلقا .

والثاني : اختيار الجواز مع ضعفه .

أقول : والراجح في هذه المسألة هو مذهب القائلين بالجواز
مطلقا ، لمرود السماع فيه .

(١) التسهيل ص ١١٠ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٢ / ٧٤٤ .

ثم انه قد ورد على الناظم اعتراض من أربعة أوجه :

الاول : إطلاق يحتاج إلى تقييد :

وهذا في قوله : " سبق حال ما بحرف جر " ، ((وذلك أن حرف الجر، إما أن يكون زائدا أو غير زائد ، إن كان زائدا فيجوز تقديم الحال على صاحبها ، فتقول في ما جاء من أحد عاقلا : ما جاء عاقلا من أحد ... وان كان غير زائد فالحكم كما ذكرناه)) (١)

ف ((ينبغي أن يقيد بغير الزائد لأنه موضع الخلاف)) (٢)

الثاني : إبهام يحتاج إلى تعيين :

وهذا في قوله : " قد أبوا " ، فقد ((نسب إلى جملة النحويين المنع في المسألة ... فظاهر هذا أنه متفق على المنع فيه ، وهذا غير صحيح)) (٣)

((فهذا الضمير الذي في " أبوا " إما أن يكون عائدا على النحاة أجمعين أو على بعضهم ، لا جائز أن يعود إلى الجميع ، لأن الجميع لم يذهبوا إلى ذلك ، ولأنه لو ذهب الجميع إلى ذلك لكان إجماعا ، وإذا كان إجماعا لم يمكن خلافه .

وإن كان عائدا على بعض النحويين ، فلم يتقدم ظاهر يعسود هذا الضمير عليه ، فصار هذا الضمير مبهما ، لأنه لا يدري على من يعود)) (٤)

(١) شرح أبي حيان ص ١٩٢ .

(٢) شرح المرادى ١٤٨/٢ .

(٣) شرح الشاطبي ٢٢٢/٢ .

(٤) شرح أبي حيان ص ١٩٢ .

الثالث : إيهام يحتاج إلى زوال :

وهذا في قوله : " ولا أمنعه " ((فأوهم أنه منفرد بجواز مانعه
النحاة))^(١) ، وإنما هو تابع لغيره .

الرابع : دعوى تحتاج إلى استدلال :

وهذا في قوله : " فقد ورد " ، فابن مالك ((أظهر حجة على
ما ذهب إليه ليس فيها متعلق لقوله : " فقد ورد " ، وهذا لا يُنجيه ،
لأن المخالفين مقرون بأنه قد ورد ، فهم الذين أنشدوا أكثر الأبيات
المقدمة ، وأتوا بالآية الكريمة وتكلموا عليها ، وأولوا ظاهرها ، وحملوا
الأبيات على الاضطرار الشعري ، وأولوا منها ما أمكن .

وإذا كان كذلك ، فأى حجة في قوله : فقد ورد ؟

فإن الوارد في كلام العرب على قسمين : قسم يقاس عليه ، وقسم لا يقاس
عليه ، فالذى لا يقاس عليه لا اعتباره في القياس ، وإنما الاعتبار بالآخر ،
فهو الذى كان الحق أن يعينه فيقول : فقد ورد كثيرا في الكلام ، أو
نحو ذلك ما يعطي أنه حجة))^(٢) .

وقد أجيب عن هذه الأوجه بما يلي :

أما الأول : فإن الحرف الزائد ((لا يُعتد به ، فلذلك أهمل التنبيه عليه
لوضوحه))^(٣) .

(١) شرح أبي حيان ص ١٩٢ .

(٢) شرح الشاطبي ٢/٢٢٣ .

(٣) شرح المرادى ٢/١٤٨ .

- وأما الثاني : فإن الناظم ((لم يجهل أن المسألة مختلف فيها ، كيف وقد ذكر الخلاف في التسهيل وشرحه ، ولكنه أطلق لفظ الجميع (١) على الأكثر ، وهذا سائغ في كلام العرب ، شهير في الاستعمال)) .
- وأجيب عن الثالث : بأن ((المراد ولا أسنعه وفاقا لمن أجاز ، لأنه قد نقل الخلاف في غير هذا الموضع)) (٢) .
- وأما الرابع : فإن ((مقصوده إنما هو ورود يُعتد بمثله في القياس ، لا مطلق الوجود ، بدليل عدم اعتباره للشذوذات في هذا النظم كثيرا ، فَعُرِف الاستعمال يعمّن له ما أراد)) (٣) .

(١) شرح الشاطبي ٢/٢٢٣ .

(٢) شرح المرادى ٢/١٤٩ .

(٣) شرح الشاطبي ٢/٢٢٣ .

المسألة السابعة

الفصل بين فعل التعجب ومعموله بالظرف أو المجرور

في باب التعجب

قال ابن مالك :

بِأَفْعَلٍ انْطَقَ بَعْدَ مَا تَعَجَّبَا أَوْ جِيءَ بِأَفْعَلٍ قَبْلَ مَجْرُورٍ بِهِمَا

.....

وَقَصْلُهُ يَظَرِفُ أَوْ يَحَرِّفُ جَرَّ مُسْتَعْمَلٍ ، وَالْخُلْفُ فِي ذَاكَ اسْتَقْرَءُ

يُخبر ابن مالك أن الفصل بين فعل التعجب ومعموله مستعمل
في كلام العرب ، فتقول في " ما أثبت خالدا في الحرب " : ما أثبت في
الحرب خالدا ، وفي " أكرم بخالد عند نزول الضيف " : أكرم عند نزول
الضيف بخالد .

ولكن النحاة اختلفوا في هذه المسألة على ثلاثة مذاهب :

الأول : المنع ، وهو مذهب " الأَخفش والمبرد ، وأكثر البصريين " . (١)

والثاني : الجواز ، وهو مذهب " الفراء ، وغيره من الكوفيين . . . والجرجسي
وأبي إسحاق والفارسي من البصريين " . (٢)

والثالث : الجواز على قُبْح . (٣)

واختلف في مذهب سيبويه ، والصحيح أنه ليس له في ذلك نص
كما صرح به أبو حيان . (٤)

(١) شرح الرمادي ٢٤/٣ .

(٢) شرح أبي حيان ص ٣٨٠ .

(٣) شرح الرمادي ٢٣/٧٣ ، الهمع ٦٠/٥ .

(٤) شرح أبي حيان ص ٣٨٠ .

رأى ابن مالك :

لم يذكر الناظم هنا رأيه صراحة في هذه المسألة ، وإنما الذي ذكره أن الفصل مستعمل مع وجود خلاف بين النحاة .

وقد يكون قوله : " مستعمل " يدل على اختيار الفصل ، قال المكودي : « وفهم من قوله : " مستعمل " أن مذهبه موافق لمن أجاز ذلك » (١) .

إلا أن ابن مالك أشار في التسهيل إلى رأيه ، وهو اختيار الفصل ، ولكن قيده بالقلّة ، حيث عبّر به (قد يلي) ، قال : « ولا يليهما » (٢) غير التعمّج منه ، وإن لم يتعلّق بهما ، وكذا إن تعلّق بهما ، وكان غير ظرف وحرف جر ، وإن كان أحدهما فقد يلي » (٣) .

لكنه ذهب في شرح الكافية الشافية إلى الجزم بجواز الانفصال ، وعلّل ما ذهب إليه بثبوتّه عن العرب .

قال ابن مالك : « وفي الفصل بينهما بالظرف والجار والمجرور خلاف ، والصحيح جوازه لثبوت ذلك عن العرب » (٤) .

(١) شرح المكودي ١/٢٨٠ .

(٢) أي فعلا التعمج .

(٣) التسهيل ص ١٣١ .

(٤) شرح الكافية الشافية ٢/١٠٩٦ .

فيبدو أن له قولين :

الأول : الجواز مع قلته .

والثاني : الجواز مطلقا .

والأرجح ما ذهب إليه ابن مالك في قوله الثاني ، وهو الجواز مطلقا لورود السماع فيه .

وقد ورد على الناظم اعتراض في قوله : * وفصله بظرف أو بحرف جر ، وهو أنه أطلق القول ((في الظرف والمجرور ، وينبغي أن يقيّد ذلك بأن يكون الظرف والمجرور معمولين لفعل التعجب ، وهو الذي وقع فيه الخلاف ، فإن كان أحدهما معمولاً لفعل آخر نحو : ما أحسن آثرا بمعروف ، وما أقبح ضاحكا في الصلاة ، لا يجوز ما أحسن بمعروف آثرا ، ولا ما أقبح في الصلاة ضاحكا)) (١) .

وأجيب عنه بأنه ((لم يُرد من الفصل إلا ما كان من قبيل ما تقدم من الشواهد مما الفصل فيه متعلق بفعل التعجب لا بغيره ، ولكن إطلاقه غير مطابق لمراده ، فكان غير مستقيم . . . فلو قال عوض ذلك :

وَفَصْلُ مَعْمُولٍ لَهُ ظَرْفًا وَمَا ضَاهَى أَجْزُ ، وَالْخُلْفُ فِيهِ عُلِمَا
أو ما أعطى هذا المعنى لصح)) (٢) .

(١) شرح أبي حيان ص ٣٨٠ .

(٢) شرح الشاطبي ٣/٤٩٠ .

المسألة الثامنة

الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز في باب نعم وبئس

في باب نعم وبئس

قال ابن مالك :

وَجَمْعُ تَمْيِيزٍ وَفَاعِلٍ ظَهَرَ فِيهِ خِلَافٌ عَنْهُمْ قَدْ اشْتَهَرُ

وقع الخلاف بين النحاة في جواز الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر في نَعَمْ وأخواتها ، فقال قوم : لا يجوز ذلك . . . فلا تقول : نعم الرجل رجلاً زيداً .

وذهب قوم إلى الجواز . . . ، وفصل بعضهم ، فقال : إن أفاد التمييز فائدة زائدة على الفاعل جاز الجمع بينهما ، نحو : نعم الرجل فارساً زيداً ، وإلا فلا ، نحو : نعم الرجل رجلاً زيداً . (١)

وعليه ، فإنه يتضح أن في المسألة ثلاثة مذاهب :

الأول : المنع ، وهو مذهب سيبويه ، والسيрани ، وجماعة . (٢)

الثاني : الجواز ، وهو مذهب المبرد ، وابن السراج ، والفارسي . (٣)

الثالث : التفصيل ، أي أنه يجوز الجمع إن أفاد التمييز ما لم يُفسد الفاعل ، وإلا فهو مستنقع . وهذا مذهب ابن عصفور . (٤)

(١) شرح ابن عقيل ٣ / ١٦٣ .

(٢) همع الهوامع ٥ / ٣٥ .

(٣) المصدر السابق ٥ / ٣٥ .

(٤) المصدر السابق ٥ / ٣٥ .

رأي ابن مالك :

لم ينصر ابن مالك في ألفيته على مذهب أو اختيار له ، وإنما اكتفى بذكر الخلاف المشهور بين النحاة في هذه المسألة .

إلا أنه ذكر في كتابه شرح الكافية الشافية مخالفة سيبويه الذي يرى منع الجمع بينهما ، واختار رأي المبرد في جواز الجمع ، حيث قال : (١)

وَمَعَ ظُهُورِ الْفَاعِلِ التَّمْيِيزَ دَعُ فِي رَأْيِ عَمْرٍو ، وَهُوَ فِي ذَا لَمْ يُطْعَ

ثم قال : « ومنع سيبويه الجمع بين التمييز و اظهار الفاعل ، وأجاز المبرد ذلك ، وإجازه أولى » (٢)

أقول : والأرجح في هذه المسألة هو ما ذهب إليه المبرد ومن تبعه من النحاة ، لورود السماع به .

وإذا كان التأويل سائفا في الشاهد الواحد أو الاثنين أو الثلاثة ، فليس مقبولا في عشرات الشواهد ، إذ يصبح التأويل متكلفا .

(١) شرح الكافية الشافية ٣ / ١١٠٤ .

(٢) المصدر السابق ٢ / ١١٠٦ .

المسألة التاسعة

توكيد النكرة

في باب التوكيد

قال ابن مالك :

وَإِنْ يُفْذِ تَوْكِيدُ مَنكُورٍ قُبْلَ وَعَنْ نَحَاةِ الْبَصَرَةِ الْمَنْعُ شَمِلَ

ذهب البصريون إلى « أنه لا يجوز توكيد النكرة ، سواء كانت
محدودة ، كيوم ، وليلة ، وشهر ، وحول ، أو غير محدودة كوقت ، وزمن ،
وحين .

ومذهب الكوفيين . . . جواز توكيد النكرة المحدودة لحصول
الفائدة بذلك ، نحو : صمت شهرا كله » (١)

ومن الكوفيين من ذهب إلى القول بجواز توكيد النكرة مطلقا . (٢)

وهذا الخلاف في توكيد النكرة بالتوكيد المعنوي ، أما توكيدها
بالتوكيد اللفظي ، فجائز عند النحويين . (٣)

(١) شرح ابن عقيل ٣ / ٢١١ .

(٢) شرح المكوذي ص ١٣٩ .

(٣) شرح المفصل ٣ / ٤٤ .

رأى ابن مالك :

نص ابن مالك في ألفيته على أنه إن أفاد تأكيد النكرة فإنه يجوز تأكيدها ، مؤيدا بذلك مذهب الكوفيين . وقد أوضح رأيه هذا في شرح الكافية الشافية ، حيث قال :

« وأما النكرة المحدودة فاختلَف في تأكيدها ، فمنعه البصريون ، وأجازة الكوفيون ، وإجازته أولى بالصواب ، لصحة السماع بذلك ، ولأن في ذلك فائدة ، فإن من قال : صُمت شهرا ، قد يريد جميع الشهر ، وقد يريد أكثره ، ففي قوله احتمال . فإذا قال : صمت شهرا كله ، ارتفع الاحتمال ، وصار قوله نصا على مقصوده .

فلولم ينقل استعماله عن العرب لكان جديرا بأن يستعمل قياسا ، فكيف به واستعماله ثابت ^(١) .

وقال في التسهيل : « وإن أفاد تأكيد النكرة جاز ، وإفادا ^(٢) للأخفش والكوفيون » .

وقد اعترض الشاطبي على الناظم فيما ذهب إليه من جواز تأكيد النكرة المحدودة ، واحتججه بما نقل عن العرب ، فقال : « وما ذهب إليه الناظم حسن إن ساعد قياسه سماع يُعتمد به في القياس ، ويخرج بكشرته عن الشذوذ وتكلف التأويل ^(٣) » .

(١) شرح الكافية الشافية ١١٧٧/٣ .

(٢) التسهيل ص ١٦٥ .

(٣) شرح الشاطبي ١٣٥/٣ .

ثم قال : « وأما السماع فلم يأت منه ما يشفي غلة في اجراء القياس ، ولهذا كله [أى لحجة البصريين] يشمل المنع ما أفاد ، وما لم يُفد عند نحاة البصرة ، فإن الفائدة عندهم ليست هي المانعة فقط ، بل ثمّ عندهم أمر آخر زائد عليها ، وهو الوضع العربي ، فإذا كان الوضع لم يتبين استمراره ، لم يصح أن يُعتمد على مجرد الفائدة فيه ، كما لم يعتمدا عليها في نعت النكرة بالمعرفة ، وبالعكس ، فليعلم الناظر أن قول إمام الصنعة : قف حيث وقفوا ثم فسّر ، أصل عظيم لا يفهمه حق الفهم إلا من قتل كلام العرب علما ، وأحاط بمقاصده .

وكثيرا ما تجد ابن مالك وغيره من المتأخرين يعتمدون على أشياء لا يعتمد على مثلها المتقدمون الذين لا بسوا العرب ، وعرفوا مقاصدهم اتكالا على قياس مجرد ، وأعلى حصول الفائدة أو غير ذلك . والصواب الاستناد الى السماع ، ثم النظر في قياسه إن كان ، لا العكس . (١)

أقول : والأرجح ما ذهب اليه ابن مالك في موافقته للكوفيين الذين يجوزون تأكيد النكرة المحدودة وذلك لورود السماع ، كما أن هذه المسألة لا تؤدي إلى كسر القاعدة النحوية ، فمأذا على البصريين لو أنهم أجازوها ؟ وبخاصة إذا كان المسموع كافيا في القياس عليه .

المسألة العاشرة

العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار

في باب العطف

قال ابن مالك :

وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى ضَمِيرٍ خَفِضٍ لَا زِمًا قَدْ جُعِلَ

وَلَمْ يَسْ عِنْدِي لَا زِمًا إِنْ قَدْ أَتَى فِي النَّشْرِ وَالنَّظْمِ الصَّحِيحِ مُثَبَّتًا

مذهب جمهور البصريين أنه في حالة العطف على الضمير المجرور

يلزم إعادة الجار ، نحو : مررت بك وبزيد ، ولا يجوز مررت بك وزيد . (١)

» وكذلك إذا كان الخافض اسما ، نحو : جلست عندك وعند

زيد ، وأعجبني خروجك وخروج زيد . (٢)

أما الكوفيون فقد أجازوا العطف بدون إعادة الجار ، فتقول :

مررت بك وزيد . (٣)

وقال بهذا يونس والآخر من البصريين ، ونُقل عن الشلوبيين

في بعض المواضع اختيار هذا الرأي . (٤)

(١) شرح ابن عقيل ٢٣٩/٣ .

(٢) شرح الشاطبي ١٩٠/٣ .

(٣) شرح ابن عقيل ٢٣٩/٣ .

(٤) شرح الشاطبي ١٩٠/٣ .

آراء أخرى :

أولا : ذهب الجرمي والزيادي إلى أنه يجب عود الجار إن لم يؤكّد ،
نحو : مررت بك وبزيد ، بخلاف ما إذا أُكِّد ، نحو : مررت
بك أنت وزيد ، ومررت به نفسه وزيد ، ومررت بهم كلهم وزيد ،
فلا يجب عود الجار. (١)

ثانيا : قال الشاطبي - بعد أن ذكر عددا من الشواهد : « فهذه
جملة أيضا من النظم المنقول عن الثقات ثابتا غير نادر ، فلا بُدَّ
من القول بجوازه ، وإن كان الأولى إعادة الخافض ، فالسمع
هو المتبع ». (٢)

ثالثا : قال أبو حيان : « والذي نختاره أنه يجوز ذلك في الكلام
مطلقا ، لأن السماع يعضده ، والقياس يقوّيه ». (٣)

(١) همع الهوامع ٢٦٩/٥ بتصرف .

(٢) شرح الشاطبي ١٩١/٣ .

(٣) البحر المحيط ١٤٧/٢ .

ثم قال - بعد أن ذكر عددا من الشواهد - : « فأنت ترى هذا السماع وكثرته ، وتصرف العرب في حرف العطف ، فتارة عطفت بالواو ، وتارة بـأو ، وتارة ببيل ، وتارة بأم ، وتارة بلا ، وكل هذا التصرف يدل على الجواز ، وإن كان الأكثر أن يُعاد الجار »^(١).

وقال في موضع آخر : « وما ذهب إليه أهل البصرة ، وتبعهم فيه الزمخشري ، وابن عطية من امتناع العطف على ضمير المجرور إلا بإعادة الجار ، ومن اعتل لهم لذلك ، غير صحيح ، بل الصحيح مذهب الكوفيين - في ذلك ، وأنه يجوز »^(٢).

رأى ابن مالك :

أما ابن مالك فقد تبع في هذه المسألة مذهب الكوفيين ، قال في التسهيل : « وان عطف على ضمير جرّ ، اختير إعادة الجار ، ولم تلزم ، وفاقا ليونس والـأخفش والكوفيين »^(٣).

وقال في شرح الكافية الشافية : « ولا أجل القراءة المذكورة »^(٤) ، والشواهد ، لم أمتنع العطف على ضمير الجر ، بل نبهت على أن عمود حرف الجر مع المعطوف مفضل على عدم عوده »^(٥).

- (١) البحر المحيط ١٤٨/٢
- (٢) المصدر السابق ١٥٨/٣ ، ١٥٩٠
- (٣) التسهيل ص ١٧٧
- (٤) يشير إلى قراءة حمزة * وانتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام * بجر الميم في الأرحام.
- (٥) شرح الكافية الشافية ١٢٥٤/٣

أقول : والأرجح هو ما ذهب اليه الكوفيون ، ومن تبعهم ،
وذلك لورود السماع فيه .

ولأبي حيان عبارة حكيمة تفصل بين المذهبين ، وهي قوله :
« وَلَسْنَا مَتَعَبِّدِينَ بِقَوْلِ نَحَاةِ الْبَصْرَةِ ، وَلَا غَيْرِهِمْ مِنْ خَالِفِهِمْ ،
فَكَمْ حُكْمٌ ثَبَتَ بِنَقْلِ الْكُوفِيِّينَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ لَمْ يَنْقُلْهُ الْبَصَرِيُّونَ ،
وَكَمْ حُكْمٌ ثَبَتَ بِنَقْلِ الْبَصَرِيِّينَ لَمْ يَنْقُلْهُ الْكُوفِيُّونَ » (١)

المسألة الحادية عشرة

ترخيم الاسم الذي قبل آخره واو أو يا مفتوحا ما قبلهما

في باب الترخيم

قال ابن مالك :

وَمَعَ الْآخِرِ احْذِفِ الَّذِي تَلَا إِنَّ زَيْدًا لَيْنًا سَاكِنًا مُكْمَلًا
أَرْبَعَةً فَصَاعِدًا ، وَالْخُلْفِ فِي وَآوِيَاءُ بِهِمَا فَتَحٌ قُفْيِي

معنى ذلك أنك تحذف عند الترخيم الحرف الآخر مع ما قبله
ان كان زائدا لينا : أى حرف لين ، ساكنا ، رابعا فصاعدا ، وذلك نحو:
عثمان ، ومنصور ، ومسكين ، فتقول : يا عثمُ ، ويا منصرُ ، ويا مسكُ .

فإن كان غير زائد ، كمختار ، أو غير لين ، كقِمَطَر ، أو غير ساكن ،
كقَنَوْر ، أو غير رابع كمجيد ، لم يجز حذفه ، فتقول : يا مختا ،
ويا قِمَطُ ، ويا قَنَوُ ، ويا مجي (١) .

أما ما كان قبل واو فتحة ، أو قبل ياء فتحة ، ففيه خلاف ،
فمذهب الفراء والجزمي أنهما يعاملان معاملة مسكين ، ومنصور .

وذلك مثل : فرعون ، وفردوس ، وغُرْنَيْق ، فتقول - على مذهبهما -
يا فرعُ ، ويا فردُ ، ويا غُرْنُ .

ومذهب غيرهما من النحويين عدم جواز ذلك ، فتقول : يا فرعوُ ،
ويا فردوُ ، ويا غرني (٢) .

(١) شرح ابن عقيل ٢/٣٩٠ .

(٢) ينظر شرح ابن عقيل ٣/٢٩١ ، وشرح الكافية الشافية ٣/١٣٥٦ ،

وشرح المرادى ٤/٤٨ ، ٤٩٠ .

ووجه الحذف عند من أجازوه أن الواو والياء زائد زيد قبل الآخر ، وهو حرف لين ساكن ، فيحذف وإن كان حركة ما قبله ليست من جنسه . (١)

والوجه عند من منعه أن الواو والياء في مثل هذا ليسا مع ما بعدهما بمنزلة زيادتين زیدتا معا ، لأنهما إنما زیدتا بعدما استقلت الكلمة بأصولها ، وأيضاً ليستا للمد بل لتكثير الكلمة أولاللاحاق . (٢)

رأى ابن مالك :

اكتفى ابن مالك هنا بذكر الخلاف في هذه المسألة ولم يشر إلى رأي له فيها ، وكذلك فعل في الكافية الشافية ، (٣) إلا أنه أشار في التسهيل إلى ما ظاهره اختيار عدم الحذف ، حيث قال :

« وإن كان مفرداً فيحذف آخره مصحوباً - إن لم يكن هاء تأنيث - بما قبله من حرف لين ساكن زائد مسبق بحركة تجانسه ظاهرة أو مقدرة وبأكثر من حرفين ، والا فغير مصحوب ، خلافاً للفراء في نحو : عماد ، وسعيد ، وشمود ، وله وللجزمي في نحو : فردوس و غرنيق » (٤)

أقول : لم تشر المصادر التي عدت إليها - إلا إلى رأي الفراء والجزمي في هذه المسألة ، ولم تذكر غيرهما ، مما يدل على أن الجمهور متفق على عدم الحذف ، فالأولى هو ما ذهب إليه الجمهور .

(١) شرح الشاطبي ٢٩٩/٣

(٢) المصدر السابق ٢٩٩/٣

(٣) شرح الكافية الشافية ١٣٥٦/٣

(٤) التسهيل ص ١٨٨

المسألة الثانية عشرة

مدّ المقصور

في باب المقصور والمدود

قال ابن مالك :

وَقَصُرْ نِيَّ الْمَدِّ اضْطِرَّارًا مُجْمَعٌ

عَلَيْهِ ، وَالْعَكْسُ بِخُلْفٍ يَقَعُ

اتفق النحاة على جواز قصر المدود للضرورة ، واختلفوا في جواز

مدّ المقصور ، فذهب البصريون الى إلغائه ، وذهب الكوفيون الى الجواز. (١)

←

(١) شرح ابن عقيل ١٠٢/٤

آراء أخرى :

(١) ذهب الآخفش - من البصريين - إلى القول بمذهب الكوفيين ،
وتبعهم ابن ولّاد ، وابن خروف ، « وزعم أن سيبويه استدل على جوازه
في الشعر بقوله : وربما مدوا فقالوا مناهير » (٢)

أما الفراء ، فقد فصل في هذه المسألة ، فهو يرى أنه لا يجوز
أن يُمد من المقصور ما لا يجي* في بابه ممدودا .

نحو : سكرى ، وعطشى ، فهذا لا يجوز أن يُمد ، لأن مذكّره
سكران وعطشان ، وفعلى تأنيث فعلان لا تجي* الا مقصورة .

وكذلك لا يجوز أن يُقصر من الممدود ما لا يجي* في بابه
مقصور ، نحو : بيضا* وسودا* ، فهذا لا يجوز أن يُقصر ، لأن مذكّره
أبيض وأسود ، وفُعلاء* تأنيث أنعل لا يكون إلا ممدودا .

فأما ما عدا ما يُوجب القياس أن يكون مقصورا أو ممدودا من المقصور
والممدود ، فانه يجوز أن يُمد منه المقصور ، ويُقصر منه الممدود إذا كان
له نظير من المقصور أو الممدود . (٣)

وقال الشاطبي : « وقد تأوّل البصريون هذه الأبيات ، ورووها
بجهالة القائلين ، والا نصاب أن ما نقلوه فهم ذوو عهدته ، وهم محمولون
على الصدق ، والتأويل بعيد ، إلا أن ذلك نادرشان ، لا يبلغ مبلغ
أن يكون جائزا كقصر الممدود » (٤)

(١) الانصاف ٢/٧٤٥ .

(٢) شرح المرادى ٥/١٨ .

(٣) الانصاف ٢/٧٤٥ ، ٧٤٦ بتصرف .

(٤) شرح الشاطبي ٤/١٩١ .

رأى ابن مالك :

لم يشر ابن مالك الى رأى له في هذه المسألة ، فقد اكتفى بذكر
الخلاف في ألفيته ، وفي شرح الكافية الشافية^(١) ، أما في كتابه التسهيل
فلم يذكر هذه المسألة البتة .

أقول : والأرجح في هذه المسألة هو ما ذهب اليه الكوفيون
ومن تبعهم ، من أنه يجوز مد المقصور كما جاز قصر المدود ، وذلك
لورود السماع فيه .

(١) شرح الكافية ١٧٦٨/٤

المسألة الثالثة عشرة

النسب الى أخت وبنت

في باب النسب

قال ابن مالك :

وَبَاخٍ أُخْتًا ، وَبَابِنِ بِنْتًا أَلْحَقْ ، وَيُونُسُ أَبَى حَذَفَ التَّاءَ

ذهب الخليل وسيبويه إلى « إلحاق أخت ، وبنت في النسب
بأخ وابن ، فتُحذف منهما تاء التانيث ، ويُرد إليهما المحذوف ، فيقال :
أخوي ، وبنوي ، كما يفعل بأخ وابن »^(١).

قال سيبويه : « وإذا أضفت ^(٢) إلى أخت قلت : أخوي ،
هكذا ينبغي له أن يكون ، وهذا القياس قول الخليل ، من قيل أنك لما
جمعت بالتاء ، حذفت تاء التانيث كما تحذف الهاء ، وردت الـ
الأصل ، فالإضافة تحذفه كما تحذف الهاء ، وهي أردّ له إلى الأصل...
وأما يونس ، فيقول : أختي ، وليس بقياس... وأما بنت فأنك
تقول : بنوي ، من قبل أن هذه التاء التي هي للتانيث لا تثبت فـ
الإضافة ، كما لا تثبت في الجمع بالتاء »^(٣).

حجة يونس :

قال الشاطبي : « وقد احتج له بأشياء منها : أن هذه
التاء ليست للتانيث ، بدليل سكون ما قبلها ، وتاء التانيث لا يسكن ما
قبلها ، وأيضاً قد جعلها سيبويه كتاء سَنَبَتْه ^(٤) ، وتاء "عفريت" ،

(١) شرح ابن عقيل ٤/ ١٦٥.

(٢) أضفت : أي نسبت ، لأن سيبويه يسعى النسب : الإضافة ،
والنسبة.

(٣) الكتاب ٣ / ٣٦٠ - ٣٦٢.

(٤) السنينة : البرهة ، اللسان مادة سبت ، والكتاب ٣ / ٢١٣ ، والتاء
الأولى فيها زيادة للإلحاق.

وذلك يدل على بناء الكلمة عليها ، وتأ التانيث لا تبنى عليها الكلمة ،
وأىضا قد اتفقوا على صرف "أخت وبنت " إذا سمّوا بهما رجلا ، ولو
كانت للتانيث لم تصرف (١) .

آراء أخرى :

ذهب الأُخفش إلى أنه تُحذف التاء ، ويُقرّ ما قبلها على سكونه ،
وما قبل الساكن على حركته ، ويرد المحذوف ، فيقال بَنَوِيّ ، وأُخُوِيّ (٢) .

وقال ابن الحاجب : " ومذهب سيبويه أقبح ، لأنه لو جاز أن
يقال : أُخْتِيّ لجاز أن يقال في التصغير : أُخَيْت ، ولما لم يجز فـي
التصغير لم يجز في النسب (٣) .

أما ابن مالك فاختار مذهب الخليل وسيبويه ، وذلك يُفهم من
قوله : " ألحق " ، وهذا إلزام منه بمذهبهما ، كما صح برأيه هذا في
كتابه التسهيل ، حيث قال : " والنسب إلى أخت ونظائرها كالنسب إلى
مذكراتها ، خلافا لـيونس (٤) .

(١) شرح الشاطبي ٤/٤٨٣ .

(٢) همع الهوامع ٦/١٧٠ .

(٣) الايضاح في شرح المفصل ١/٦٠١ .

(٤) التسهيل ص ٢٦٤ .

المسألة الرابعة عشرة

نقل الفتحة في غير المهموز عند الوقف

في باب الوقف

قال ابن مالك :

وَنَقْلُ فَتْحٍ مِنْ سِوَى الْمَهْمُوزِ لَا
يَرَاهُ بَصَرِيٌّ ، وَكُوفٍ نَقْلًا

ذهب البصريون في هذه المسألة إلى أن « النقل على وجهين :

جائز ومنوع .

فالممنوع : النقل من غير المهموز الآخر ، فلا يجوز أن تقول في
" سمعت النَّقْرَ " : سمعت النَّقْرَ ، ولا في " رفعت العِدْلَ : رفعت
العِدْلَ ...

وأما النقل الجائز : فالنقل من المهموز ... فتقول في : رأيت
الْخَبْءَ : رأيت الْخَبْءَ ، وفي أحببت الدَّفءَ : أحببت الدَّفءَ ^(١) .

أما الكوفيون ، فذهبوا إلى « أنه يجوز الوقف بالنقل ، سواء
كانت الحركة فتحة ، وضمة ، أو كسرة ، وسواء كان الأخير مهموزا ، أو غير
مهموز ، فتقول عندهم : هذا الضَّرْبُ ، ورأيت الضَّرْبَ ... وهذا الرَّدُّ ،
ورأيت الرَّدَّ ^(٢) » .

(١) شرح الشاطبي ٥/٢٥٠ .

(٢) شرح ابن عقيل ٤/١٧٥ .

آراء أخرى :

إختار ابن الأنباري مذهب الكوفيين ، قال في الانصاف :
(١) « والذي أذهب إليه في هذه المسألة ما ذهب إليه الكوفيون ».

كما أيد ابن يعيش مذهبهم بقوله : « والكوفيون يميزون ذلك
في المنصب ، كما يجوز في المرفوع والمجرور ، قالوا : وذلك لأن الغرض
من هذا النقل الخروج عن عهدة الجمع بين الساكنين ، وذلك موجود
في النصب ، كما هو موجود في الرفع والجر ، وهو قول شديد » (٢).

وقال ابن عقيل : « ومذهب الكوفيين أولى ، لأنهم نقلوه عن
العرب » (٣).

(١) الانصاف ٢/٧٣٥.

(٢) شرح الفصل لابن يعيش ٩/٧٢.

(٣) شرح ابن عقيل ٤/١٧٥.

رأى ابن مالك :

اكتفى ابن مالك هنا بذكر الخلاف بين البصريين والكوفيين ، ولم ينص على اختيار أحد المذهبين . لكنه صرح برأيه في كتابه التسهيل ، وهو اختيار مذهب البصريين ، حيث قال :

« إن كان الموقوف عليه متحركاً غير هاء التانيث ، سُكِّنَ - وهو الأصل - ، أو رِيِمَتْ حركته مطلقاً ... أو نقلت الحركة الى الساكن قبله ، ما لم يتمذر تحريكه أو يوجب عدم النظر ، أو تكن الحركة فتحة ، فلا تُنقل إلا من همزة ، خلافاً للكوفيين » (١)

والأرجح في هذه المسألة هو ما ذهب إليه الكوفيون ، ومن تبعهم ، وذلك لقول ابن عقيل : إنهم نقلوه عن العرب . (٢)

وأخذ على الناظم في قوله : " لا يراه بصرى " إطلاق الحكم

بأن جميع البصريين منعوا النقل في غير المهموز ، قال الشاطبي : « لكن هذا العموم ينكسر عليه بائن الأتبارى ، فإنه قد رآه مذهباً وهو بصرى ، والجواب : أن كونه بصرى غير ثابت ، فقد كان مجتهداً لنفسه في المذهبين ، فليس ببصري محقق » (٣)

(١) التسهيل ص ٣٢٩ .

(٢) شرح ابن عقيل ١٧٥/٤ .

(٣) شرح الشاطبي ٢٧/٥ .

المسألة الخامسة عشرة

حكم الرباعي الذي فيه أحد المكررين صالح للسقوط

في باب التصريف

قال ابن مالك :

وَأَحْكُمُ بِتَأْصِيلِ حُرُوفِ سِسِمٍ وَنَحْوِهِ ، وَالْخَلْفُ فِي كَلِمَةٍ

المراد بـ (سِسِم) ، الرباعي الذي تكررت فاؤه ، وعينه ، ولم يكن أحد المكررين صالحا للسقوط ، فهذا النوع يحكم على حروفه كلها بأنها أصول .

فإذا صالح أحد المكررين للسقوط ، ففي الحكم عليه بالزيادة خلاف ، وذلك نحو : كَلِمٌ ، فِعْلٌ أمر من لَعِمَ ، وَكَفَكِفٌ أمر من كَفَكَفَ ، فاللام الثانية من (لَعِم) ، والكاف الثانية من (كَفَكَف) صالحان للسقوط ، بدليل صحة لَمَ ، وَكَفَ . (١)

وفي ذلك وقع الخلاف بين النحاة ، حيث اختلفوا على ثلاثة مذاهب : (٢)

الأول : إن حروف لعِم كلها محكوم بأصالتها كالنوع الأول ، فوزنه (فَعْلَل) ، ولا فرق بين ما يُفهم المعنى عند سقوط ثالثه ، وما لا يُفهم .

وهذا مذهب البصريين إلا الزجاج . (٣)

(١) شرح ابن عقيل ٢٠١/٤ بتصرف .

(٢) شرح المرادى ٢٤١/٥ ، والمساعد ٦٠/٤ .

(٣) شرح المرادى ٢٤١/٥ بتصرف .

والثاني : إن لعل وما شابهه ثلاثي الأصول ، فأصله لَمَّ على وزن (فَعَلَ) ، فكَرَّرَتْ فاوً . ، فصار على وزن (فَعَّلَ) . وهذا رأي الزجاج وقطرب .^(١)

والثالث : ذهب الكوفيون إلى أن الصالح للسقوط أبَدَل من تضعيف العين ، فأصل لعل : لَمَّ ، على وزن (فَعَّلَ) بتشديد العين ، فاستثقل توالي ثلاثة أمثال ، فأبدل من أحدها حرفاً مماثل الفاء .^(٢)

وقد « ذهب إلى هذا البغداديون ، وتابعهم أبو بكر بن السراج ، وصححه الزبيدي ، وقال : قولهم عندي أولى بالصواب ، لإطراء مقاتلهم ، وصحبة الاشتقاق لمذهبهم ، ألا ترى أن قولك : كفكفت في معنى كففت ، وجلجلت في معنى جللت . »^(٣)

ورَدَّ هذا المذهب بأن مصدر (لعل) وما شابهه (فَعَّلَ) ، ولو كان مضاعفاً في الأصل لجاء على التفعيل .^(٤)

وذكر ابن عقيل أن ما ذهب إليه الكوفيون « قد نسب إلى ... سيبويه وأصحابه ، وبه قال أيضاً جماعة من أهل اللغة من البصريين »^(٥)

-
- (١) المساعد ٦١/٤ بتصرف .
 (٢) شرح المرادى ٥/٢٤١ .
 (٣) شرح الشاطبي ٥/١٤٤ .
 (٤) شرح المرادى ٥/٢٤١ .
 (٥) المساعد ٦١/٤

رأي ابن مالك :

لم يذكر ابن مالك رأيه هنا في هذه المسألة ، واكتفى بذكر
الخلافا .

إلا أنه أوضح مذهبه في كتابه التسهيل ، وهو موافقة جمهور
البصريين القائلين بأن جميع حروف لُلم أصول . قال : « فان تماثلت
أربعة ، ولا أصل للكلمة غيرها عتتها الأصاله مطلقا ، خلافا للزجاج في
نحو كَبْكَبَة ، مما يُفهم المعنى بسقوط ثالثه ، وليس الثالث بدلا من مثل
الثاني ، خلافا للكوفيين » (١)

والأرجح في هذه المسألة هو ما ذهب اليه البصريون
من الحكم بأصول لُلم ونحوه ، « لأن مثل هذا الإبدال لم يثبت ، بل إذا
استثقلوا التضعيف ، أتوا بحرف العلة بدل المضاعف ، كقولهم فسي
تَظَنَّتْ : تَظَنَّتْ ، دون تَظَنَّنَتْ .

وأما وزن الكلمة (فَعْفَل) ، فتضعيف ، لأنه بناء مفقود (٢)

(١) التسهيل ص ٢٩٦ .

(٢) المساعد ٤ / ٦١ .

انجمن

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا

محمد خاتم الأنبياء والمرسلين ، وبعد :

فقد جرت العادة على أن تكون الخاتمة تبياناً لأهم النتائج

التي يتوصل إليها الباحث في موضوعه ، فأقول :

أولاً - سبق القول بأن مفهوم الضرورة عند ابن مالك هو ما

ليس للشاعر عنه مندوحة ، بمعنى أنه إذا كان الشاعر لا يستطيع أن يزيل

الضرورة فذلك يطلق عليه ضرورة ، أما إذا كان يستطيع إزالتها فلا تسمى

حينئذ ضرورة ، لأن الضرورة مشتقة من الضرر : وهو النازل الذي لا مدفع له .

لكن ابن مالك ناقض هذا المفهوم بقوله في الألفية :

وَلَا ضَطرَّ أَرَكَبَاتِ الْأَوْبَرِ
كَذَا وَطَبَّتِ النَّفْسُ يَا قَيْسُ السَّرِي

فهو يشير في الشطر الأول إلى قول الشاعر :

وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُوًّا وَعَسَاقِيلاً
وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ

فاضطر الشاعر هنا لأنه أدخل الألف واللام الزائدة على

"بنات أوبر" وهو علم لنوع من النبات .

ويشير في الشطر الثاني إلى قول الشاعر :

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وَجُوهَنَا
صَدَدَتْ وَطَبَّتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرٍو

فاضطربنا لأنه أدخل الألف واللام الزائدة على " النفس "

وهي تمييز ، والتقدير : وطبت نفسا .

لكن الشاعر في البيت الأول يستطيع أن يزيل الضرورة بقوله :

" ولقد نهيتك عن بنات أوبر " ، بدون الألف واللام ، ولا ينكسر الوزن ،
وانما فيه زحاف .

وكذلك في البيت الثاني يستطيع أن يزيلها بقوله :

* ونفسا طبت يا قيس عن عمرو * .

فقول ابن مالك : " ولاضطرار " مناقض لمذهبه في الضرورة ، وقد

يقال : قد يكون هذا مذهباً آخره ، أو عدل عن قوله الأول ، أقول :
لم يظهر حتى الآن ما يؤيد هذا القول ، فيبقى التناقض قائماً حتى
يظهر ما يزيله .

ثانياً - لم يهتم ابن مالك بالشواهد كثيراً ، فهو لم ينص إلا على
شاهد واحد فقط ، إلا أن هناك بعض الإشارات وردت في ثنايا الأبيات .

ثالثاً - أكثر ابن مالك من الأمثلة التي تعين - ولا ريب - على
فهم القاعدة النحوية ، وكانت الأمثلة - غالباً - شاملة واضحة ، كما كان
يضمنها - أحياناً - آية قرآنية أو حديث شريف ، أو مثل عربي .

رابعاً - هناك بعض الأبواب والمسائل النحوية لم يتعرض ابن مالك
لذكرها في الألفية ، وإن كان قد أشار إلى بعضها في بعض الأبواب .

خامسا - لم يكسر ابن مالك من ذكر المسائل الخلافية ، وان كان يشير أحيانا الى موضع الخلاف في بعض الآيات .

سادسا - يلاحظ أن ابن مالك لم ينتم الى أى مذهب نحوى ، وانما كان مجتهدا فحينما تراه بصريا ، وحينما آخر كوفيا ، فهو لا يفرض قانونا ، ولا يتعصب لمذهب ، وهذا يفسر لنا تعدد اجازاته وآرائه فسي المسألة الواحدة .

سابعا - تُعد طريقة ترتيب الأبواب في الألفية هي الطريقة المثلى التي ارتضاها الكثيرون ممن جاءوا بعد ابن مالك ، لانها أكثر ملاءمة ، وأوفر إفادة في التحصيل والتعليم .

هذا ما أنعم به سبحانه وتعالى عليّ من التوفيق في اتمام هذا البحث ، فأحمده سبحانه على ذلك ، وأسأله المزيد من فضله وكرمه ، اللهم اختتم بالصالحات أعمالنا ، وأرنا الحق حقا وارزقنا اتباعه ، وأرنا الباطل باطلا وارزقنا اجتنابه ، آمين .

وكان الفراغ منه في مغرب يوم الاثنين الثامن والعشرين من شهر ربيع الأول لسنة تسع وأربعمائة وألف من الهجرة .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

المصادر

مصادر ومراجع البحث

- ابن الطراوة النحوى .
- د . عياد عيد الشبتي ، الطبعة الاولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م ، مطبوعات نادى الطائف الادبي .
- ابن كيسان النحوى : حياته ، آثاره ، آراؤه .
- د . محمد ابراهيم البنا ، الطبعة الاولى ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م ، دار الاعتصام .
- أبو العتاهية أشعاره وأخباره .
- عني بتحقيقها شكرى فيصل ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م .
- جامعة دمشق .
- اتجاهات الشعر العربي في القرن الثاني الهجرى .
- د . محمد مصطفى هدارة ، الطبعة الاولى ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م ، المكتب الاسلامي .
- الادب العربي في الاندلس .
- د . عبد العزيز عتيق ، الطبعة الاولى ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م ، دار النهضة العربية بيروت .
- الاشباه والنظائر في النحو للسيوطي .
- راجعته وقدم له الدكتور فايز ترحيني ، الطبعة الاولى ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م ، دار الكتاب العربي .
- الاصول في النحو لابن السراج .
- تحقيق د . عبد الحسين الفتلي ، الطبعة الاولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م ، مؤسسة الرسالة .

- اعراب الألفية المسمى تمرين الطلاب في صناعة الاعراب .
- للشيخ خالد بن عبدالله الأزهري ، المكتبة الشعبية بيروت ،
لبنان ، بدون تاريخ .
- الأعلام ، لخير الدين الزركلي ،
الطبعة السادسة ١٩٨٤ م ، دار العلم للملايين .
- انباه الرواة على أنباه النحاة للقطبي ،
تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة الأولى ، ١٣٦٩ هـ -
١٩٥٠ م ، دار الكتب المصرية .
- الانصاف في سائل الخلاف للأنباري .
تحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد ، ومعه كتاب الانتصاف
من الانصاف للمحقق ، المكتبة التجارية الكبرى ، بدون تاريخ .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ،
تحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد ، ومعه كتاب :
عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ،
دار الفكر ، بدون تاريخ .
- الايضاح في شرح الفصل لابن الحاجب .
تحقيق وتقديم د . موسى بنأي العليلي ،
مطبعة العاني بفداد ، بدون تاريخ .
- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ،
الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م ، دار الفكر .
- البسيط في شرح جمل الزجاجي ،
لابن أبي الربيع الاشبيلي ، تحقيق ودراسة د . عياد بن عيد الشبتي ،
الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م ، دار الغرب الاسلامي .

- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي ،
تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م ،
دار الفكر .
- تاريخ الأدب العربي / العصر الاسلامي ،
د . شوقي ضيف ، الطبعة السادسة ، دار المعارف بمصر ،
بدون تاريخ .
- تاريخ الأدب العربي / العصر العباسي الاول ،
د . شوقي ضيف ، الطبعة الرابعة ، دار المعارف بمصر ،
بدون تاريخ .
- تاريخ الأدب العربي / العصر العباسي الثاني ،
د . شوقي ضيف ، الطبعة الثانية ، دار المعارف بمصر ،
بدون تاريخ .
- تاريخ الأدب العربي ،
د . عمر فروخ ، الطبعة الخامسة ١٩٨٤ م ،
دار العلم للملايين .
- التبصرة والتذكرة للصيمري ،
تحقيق د . فتحي أحمد مصطفى علي الدين ، الطبعة الاولى ،
١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م ، دار الفكر بدمشق .
- التبيين عن مذاهب النحويين لأبي البقاء العكبري ،
تحقيق ودراسة د . عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ،
الطبعة الاولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م ، دار الغرب الاسلامي .

- تذكرة النحاة لأبي حيان الأندلسي ،
تحقيق د . عفيف عبد الرحمن ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م ،
مؤسسة الرسالة .
- التذييل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيان الأندلسي ،
" مخطوطة " مصورة بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ، الجزء
الخامس منه ، تحت رقم ٨١ / نحو .
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ،
حققه وقدم له محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي ١٣٨٢ هـ -
١٩٦٢ م .
- التعريفات للجرجاني ،
حققه وقدم له ووضع فهارسه ابراهيم الأنباري ، الطبعة الأولى
١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م ، دار الكتاب العربي .
- الجامع الصحيح للإمام ابن مسلم ،
دار الفكر ، بيروت - لبنان ، بدون تاريخ .
- جواهر الأدب في أدبيات وأنشاء لغة العرب ،
للسيد أحمد الهاشمي ، طبعة جديدة محققة ومنقحة ،
مؤسسة المعارف بيروت .
- حاشية ابن حمدون على شرح المكودي ،
دار احياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه ،
بدون تاريخ .
- حاشية ابن سعيد التونسي على شرح الأشموني الموسومة بزواهر الكواكب
لبواهر المواكب ،
الطبعة الأولى ١٣٩٢ هـ ، مطبعة الدولة التونسية .

- حاشية أحمد بن عبد الفتاح الملوى الأزهري على شرح المكودي ،
مطبوعة بهامش شرح المكودي على الألفية ،
دار الفكر ، بدون تاريخ .
- حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل ،
دار الفكر ، بيروت ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م .
- حاشية السجاعي على شرح ابن عقيل ،
الطبعة الأولى ١٢٩٠ هـ ، المطبعة المصرية ببولاق .
- حاشية الصبان على شرح الأشموني ،
رتبه وضبطه وصححه مصطفى حسين أحمد ، دار الفكر ، بدون تاريخ .
- حاشية يمين بن زين الدين العلبي الحمصي على شرح التصريح على
التوضيح بهامش شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد
الأزهري ، دار الفكر ، بدون تاريخ .
- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء للحافظ أبي نعيم عبد الله الأصبهاني ،
الطبعة الثانية ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م ، دار الكتاب العربي .
- خزانة الأدب للبغدادى ،
الطبعة الأولى بالمطبعة الأميرية ، بولاق ، بدون تاريخ .
- دائرة المعارف ، قاموس عام لكل فن ومطلب ، فؤاد أفرم البستاني ،
بيروت ١٩٥٦ م .
- ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس ،
شرح وتعليق الدكتور م . محمد حسين ، بدون تاريخ ، مكتبة
الأدب بالجاميز .
- ديوان أوس بن حجر ،
تحقيق وشرح د . محمد يوسف نجم ، الطبعة الثالثة ١٣٩٩ هـ -
١٩٧٩ م ، دار صادر - بيروت .

- ديوان جرير ، شرح محمد اسماعيل عبدالله الصاوي ، مضافا اليه تفسيرات العالم اللغوي أبي جعفر محمد بن حبيب ، دار الاندلس بيروت . بدون تاريخ .
- ديوان ذي الرمة ، الطبعة الاولى ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م ، المكتب الاسلامي للطباعة والنشر .
- ديوان رؤبة بن العجاج = مجموع أشعار العرب ، تصحيح وترتيب وليم بن الورد البروسي ، الطبعة الثانية ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م ، دار الاتفاق الجديدة بيروت .
- ديوان طرفة بن العبد بشرح الاقدم الشنترى ، تحقيق درية الخطيب ، ولطفي الصقال ، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .
- ديوان العباس بن مرداس ، جمعه وحققه د . يحيى الجبوري ، ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م ، المؤسسة العامة للصحافة والطباعة ، بغداد .
- ديوان عمر بن أبي ربيعة ، دار صادر ، دار بيروت ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٦ م .
- ديوان الفرزدق ، دار صادر - بيروت ، بدون تاريخ .
- ديوان المجنون ، جمع وتحقيق عبد الستار أحمد فراج ، دار مصر للطباعة والنشر ، بدون تاريخ .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، بتحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م ، دار الفكر للطباعة والنشر .

- شرح ابن الناظم على الألفية ، حققه وضبطه : د . عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ، دار الجيل ، بيروت ، بدون تاريخ .
- شرح أبي حيان على الألفية ، المسمى منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك ، نشره سدي جليزر في أمريكا سنة ١٩٤٦ م .
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ومعه كتاب شرح الشواهد للعيني ، الطبعة الأولى ، دار احياء الكتب العربية ، بدون تاريخ .
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، تحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد ، الطبعة الثالثة ، مكتبة النهضة المصرية . بدون تاريخ .
- شرح ألفية ابن معطي لعبد العزيز بن جمعه الموصلي ، تحقيق ودراسة د . علي موسى الشوملي ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م ، مكتبة الخريجي .
- شرح التسهيل لابن مالك ، تحقيق د . عبد الرحمن السيد ، الطبعة الأولى ، بدون تاريخ ، مكتبة الانجلو المصرية .
- شرح التصريح على التوضيح ، للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري ، دار الفكر ، بدون تاريخ .
- شرح دحلان على الألفية ، المسمى : الأزهري الزينية في شرح متن الألفية ، لأحمد بن زيني بن أحمد دحلان ، الطبعة الثالثة ١٣٧٩ هـ - ١٩٥٩ م ، شركة ومكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي .
- شرح السيوطي على الألفية ، المسمى : البهجة المرضية ، لجلال الدين السيوطي ، دار احياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه ، بدون تاريخ .

- شرح الشاطبي على الألفية ، المسمى : المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية ، (مخطوطة) مصورة في خمسة أجزاء* بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ، تحت رقم : ٧٢٩ ، ٧٣٠ ، ٧٣١ ، ٧٣٢ ، ٧٣٣ / نحو .
- شرح كافية ابن الحاجب للرضي ، الطبعة الثالثة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان .
- شرح الكافية الشافية لابن مالك ، حققه وقدم له د . عبد النعم أحمد هريدي ، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م ، دار المأمون للتراث .
- شرح المرادى على الألفية ، المسمى : توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، شرح وتحقيق د . عبد الرحمن علي سليمان ، الطبعة الثانية بدون تاريخ ، مكتبة الكليات الأزهرية .
- شرح المفصل لابن يعيث ، عالم الكتاب ، بيروت ، مكتبة التنبلي - القاهرة ، بدون تاريخ .
- شرح المكودي على الألفية ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بدون تاريخ .
- الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر للألوسي ، مكتبة دار البيان - بغداد ، دار صعب - بيروت ، بدون تاريخ .
- العروض ، تهذيبه وإعادة تدوينه ، للشيخ جلال الحنفي ، مطبعة العاني ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م .
- عصر سلاطين الماليك ونتاجه العلمي والأدبي ، د . محمود رزق سليم ، الطبعة الأولى ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م ، مكتبة الآداب بالجاميز .

- غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري ،
عني بنشره ج . برجستراسر ، الطبعة الاولى ١٣٥١ هـ - ١٩٣٢ م
مكتبة الخانجي بمصر .
- الفصول الخمسون لابن معطي ،
تحقيق ودراسة د . محمود محمد الطناحي ،
عميس البابي الحلبي وشركاه ، بدون تاريخ .
- الكافي في العروض والقوافي للخطيب التبريزي ،
تحقيق الحساني حسن عبدالله ، دار الكتاب العربي بالقاهرة ،
بدون تاريخ .
- كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد ،
تحقيق د . شوقي ضيف ، الطبعة الثانية بدون تاريخ ، دار المعارف
بالقاهرة .
- كتاب سيبويه ، تحقيق وشرح : عبد السلام هارون ،
عالم الكتب - بيروت ، بدون تاريخ .
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة ،
ومعه كتاب ايضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون لاسماعيل
باشا ، دار الفكر ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- لسان العرب لابن منظور ،
دار الفكر - دار صادر ، بيروت بدون تاريخ .
- ما يجوز للشاعر في الضرورة للقزاز القزويني ،
حققه وقدم له د . رمضان عبد التواب ، د . صلاح الدين الهادي ،
دار العروبة بالكويت - دار الفصحى بالقاهرة .

- مجمع الآمال للميداني ، حققه محمد محي الدين عبد الحميد ،
الطبعة الثالثة ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٢ م ، دار الفكر .
- مجموع مهمات المتنون ،
الطبعة الرابعة ١٣٦٩ هـ - ١٩٤٩ م ، دار الفكر .
- المرادى وكتابه توضيح مقاصد الآلفية ،
د . علي عبود الساهي ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م ،
جامعة بغداد .
- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ،
تحقيق وتعليق : د . محمد كامل بركات ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م ،
دار الفكر بدمشق .
- معجم الآداب لياقوت الحموى ، راجعته وزارة المعارف العمومية ،
الطبعة الأخيرة ، منقحة ومضبوطة ، مكتبة عيسى البابي الحلبي ،
بدون تاريخ .
- معجم شواهد العربية لعبد السلام هارون ،
الطبعة الأولى ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م ، مكتبة الخانجي بمصر .
- هجم المصطلحات النحوية والصرفية ، د . محمد سمير نجيب اللبدي ،
الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م ، مؤسسه الرسالة .
- مغني اللبيب عن كتب الآغاريب ، لابن هشام الأنصاري ،
حققه علق عليه : د . مازن المبارك ، محمد علي حمد الله .
راجعته : سعيد الأفغاني ، الطبعة الخامسة ١٩٧٩ م ،
دار الفكر بيروت .
- المختضب للبرد ،
تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب بيروت ، بدون تاريخ .

- المنطق ومناهج البحث العلمي في العلوم الرياضية والطبيعية ،
د . علي عبد المعطي محمد ، دار الجامعات المصرية ١٩٧٧ م .
- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ، د . خديجة الحديشي ،
دار الرشيد للنشر ، منشورات وزارة الثقافة والاعلام ، الجمهورية
العراقية ١٩٨١ م .
- النحو الوافي ، تأليف عباس حسن ،
الطبعة الخامسة ، دار المعارف بمصر ، بدون تاريخ .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي ،
تحقيق وشرح د . عبد العالم سالم مكرم ، دار البحوث العلمية ،
الكويت ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٥ م .

المجلات :

- مجلة الدارة ، العدد الثاني ، السنة التاسعة ، محرم ١٤٠٤ هـ - أكتوبر
١٩٨٣ م ، الرياض .
- المجلة العربية ، العدد السابع ، السنة الخامسة ، ذو الحجة ١٤٠١ هـ -
أكتوبر ١٩٨١ م ، الرياض .
- المجلة العربية ، العدد الثامن ، السنة الخامسة محرم ١٤٠٢ هـ - نوفمبر
١٩٨١ م ، الرياض .
- مجلة اللسان العربي ، المجلد السابع عشر الجزء الأول عام ١٣٩٩ هـ ،
مكتب تنسيق التعريب في الوطن العربي بالرباط .

الفهارس

أولا - الآيات الكريمة :

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
(وَلَا تَعْشَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ) (فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلٌّ إِلَّا قَرْضٌ ذَهَبًا)	٦٠	البقرة	١٢٩
(فَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ) (وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا) (وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى)	٩١	آل عمران	١٢٩
(فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ) (قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ) (وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنَبَأٍ يَقِينٍ)	١	النساء	١١١
(وَأَنَا وَجَدَنَاهُ صَابِرًا نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ) (حَتَّى إِذَا أَتَخَسَّنُوهُمْ فَمُدُّوا الْوَتَاقَ فَأَمَّا مَنْ بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءٌ)	٧٩	النساء	١٢٩
	٧٢	الاسراء	٢٢١
	٧٢	طه	١٢٨، ٥٥
	٦٤	النور	
	٢٢	النمل	١١٦
	٣	ص	٦٩
	٤٤	ص	١٣٦
	٣	محمد (صلى الله عليه وسلم)	١٢٨

ثانيا - الأحاديث والآمال :

الصفحة

- | | | |
|-----|---------------------------|---|
| ١٢٧ | "المو" من لا يهين نفسه " | - |
| ١٢٧ | " ليسرللمو" من بذل نفسه " | - |
| ١٣٠ | " اذا عزأخوك فهون " | - |

ثالثا - الاشعار :

<u>البيت</u>	<u>القاتل</u>	<u>الصفحة</u>
<u>* الهزرة *</u>		
لَا أَقْعُدُ الْجَبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ		
وَلَوْ تَوَالَّتْ زَمْرُ الْأَقْدَاءِ	لا يعرف	١٠٤
<u>* الباء *</u>		
لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ أَرَى جَدَّيَ		
فِي عَامِنَا ذَا بَعْدَمَا أَخْصَبَا	رواية العجاج	١١٦
لَكِنْ كَانَ بَرْدُ الْمَاءِ هَيْمَانَ صَارِيَا		
إِلَى حَبِيبَا إِنَّمَا لَحَبِيبُ	المجنون	١٠٥
عَلَى حَيْنِ الْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ	ينسب لأعشى همدان	
فَنَدَّ لَا زُرَيْقُ الْمَالَ نَدَّلَ الشَّعَالِبِ أَوْ الْأُخُوصِ أَوْ جَرِيرِ		١٠٣
نَجَوْتُ وَقَدْ بَلَ الرَّارِي سَيْفُهُ		
من ابن أبي شيخ الأباطح طالب معاوية بن أبي سفيان		١٠٦
فَالْيَوْمَ قَرِبتَ تَهْجُونَا وَتَشْتَمُنَا		
فَانْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ	لا يعرف	١١١
<u>* الدال *</u>		
أَلَا أَيُّهَذَا اللَّائِي أَحْضَرَ الْوَعْسَى		
وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلَدِي طَرْفَةَ بْنِ الْعَبْدِ		١١٤
<u>* الراء *</u>		
وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ الْكُوءَ أَوْ عَسَا قِيْلَا		
وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ	لا يعرف	١٠١

البيت	القائل	الصفحة
رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنُ عَرَفْتَ وَجُوهَنَا	صدرت وطبت النفس يا قيس عن عمرو	راشد بن شهاب اليشكري ١٠١
وَفَاقُ كَعْبُ بَجِيرٍ مُنْقَذُكَ مِمَّنْ	تَعْجِيلُ تَهْلُكَةِ وَالْخُلْدِ فِي سَقَرِ بَجِيرِ بْنِ أَبِي سُلَيْمٍ	١٠٢
<u>"السين"</u>		
عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْرِ	إِذَا زَهَبَ الْقَوْمُ الْكَرَامُ لَيْسِي رَوَّابَةً بِنِ الْعَجَاجِ	٩٩
<u>"الطاء"</u>		
حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَاخْتَلَطَ	جَاءُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذَّنْبَ قَطُّ	ينسب للعجاج ١٠٨
<u>"العين"</u>		
أَنَا التَّارِكُ الْبَكْرِيُّ بِشَرِّ	عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَقَوْعَا	المرار الاسدي ١٠٩
<u>"الفاء"</u>		
أَيَا سَعْدُ سَعْدَ الْاَوْسِ كُنْ أَنْتَ مَا نِعَا	وَيَا سَعْدُ سَعْدَ الْخَزْرَجِيِّنِ الْفُطَارِفِ لَا يَعْرِفُ	١١٢

البيت

القائل

الصفحة

"اللام"

قلتُ إذْ أقبلتُ وزهرٌ تهـادي

كنعاجِ الفلَا تعسّفنَ رَمَلًا عمر بن أبي ربيعة ١١٠
كما خُطَّ الكتابُ بكفٍّ يَوْمًا

يهودي يُقاربُ أو يزيلُ أبوحية النميري ١٠٦
ولا عيبَ فيها غيرَ أنْ سريـعـها

قطوفٌ وأنْ لا شيءٌ منهنَّ أكسلُ ذوالرمة ١٠٨
تضلُّ منه إليّ يالهُوَ جـلـ

في لَجّةٍ أَسِـكُ فلاناً عَنْ أبو النجم العجلي ١١٣

"الميم"

أتوا ناري فقلت منون أنتـم

فقالوا الجن ، قلت عِموا ظلاما شمير بن الحارث الضبي ١١٥
إنّي إذا ما حدثُ المـأـ

أقولُ يا اللهُمَّ يا اللهُمَّ وأمية بن أبي الصلت ١١٢
ويوماً توافينا بوجه مقسـم
ينسب لا رقم بن علبا ،

كأنَّ ظبيةً تعطوا إلى وارق السّلم وباغت اليشكري ١٠٣

"النون"

وصدرٍ مشرقٍ النَّحـرِ كأنَّ ثدييه حُفَّانِ لا يعرف ١٠٢

أيها السائل عنهم وعني لستُ من قيس ولا قيسٍ مِنّي لا يعرف ١٠٠

رابعاً - الفهرس الاجمالي للموضوعات :

الموضوع	الصفحة
المقدمة	أ - هـ
تمهيد - نظم العلوم	٢ - ٢٤
الفصل الأول - التعريف بالالفية	٢٦ - ٣٧
الفصل الثاني - أهمية الفية وشرحها	٣٩ - ٥٠
الفصل الثالث -	٥٢ - ١٤٠
المبحث الأول - منهج ابن مالك في الفية	٥٢ - ٩٦
المبحث الثاني - الشواهد والامثلة في الفية	٩٨ - ١٤٠
الفصل الرابع - تأثير النظم في التراكيب والابنية في الفية	١٤٢ - ١٨٢
الفصل الخامس -	١٨٤ - ٢٤٠
المبحث الأول - المآخذ على الفية	١٨٤ - ٢٢٩
المبحث الثاني - ما فات ابن مالك في الفية	٢٣٠ - ٢٤١
الفصل السادس - المسائل الخلافية التي نص عليها ابن مالك في الفية	٢٤٢ - ٢٩١
الخاتمة	٢٩٣ - ٢٩٥
المصادر	٢٩٦ - ٣٠٧
الفهارس	٣٠٨ - ٣٧٠

خامسا - الفهرس التفصيلي للموضوعات :

<u>الموضوع</u>	<u>الصفحة</u>
المقدمة	أ - هـ
<u>تمهيد - نظم العلوم</u>	٢ - ٢٤
- نشأة العلوم	٢
- أسباب نظم العلوم	٤
- الهدف من نظم العلوم	٧
- أشهر المنظومات العلمية	٨
- المنظومات النحوية	١٥
- أشهر المنظومات النحوية	١٩
*	
<u>الفصل الأول - التعريف بالاللفية</u>	٢٦ - ٣٧
- مصطلح الالفية	٢٦
- متى وأين نظمت الالفية	٢٦
- سبب نظم الالفية	٢٨
- وزن الالفية وحرها	٣٠
- اسم آخر للالفية	٣٢
- عدد أبيات الالفية	٣٣
- مصادر الالفية	٣٥
- اليواب والفصول في الالفية	٣٧

الموضوع	الصفحة
<u>الفصل الثاني - أهمية الألفية وشرحها :</u>	
أولا - أهمية الألفية	٣٩
ثانيا - شرح الألفية	٤٥
*	
<u>الفصل الثالث -</u>	
١٤٠ - ٥٢	
المبحث الأول : منهج ابن مالك في الألفية	
أولا - الاعتماد على التحليل في تعريف المصطلحات والمفاهيم	٩٦-٥٢
النحوية	٥٣
ثانيا - التسامح والتجاوز في العبارة	٥٧
ثالثا - استخدام أسلوب التقديم لبيان أصل أو أولوية أو حصر	٦٢
رابعا - ذكر لغات القبائل	٦٤
خامسا - التنبيه على القليل في بعض الأحكام والقواعد	٦٧
سادسا - التنبيه على المسائل الشاذة	٧٣
سابعا - التنبيه على المسائل النادرة	٧٨
ثامنا - التنبيه على الحسن	٨١
تاسعا - التنبيه على المسائل الجائزة	٨٤
عاشرا - التنبيه على المسائل الشائعة والمشهورة	٨٨
الحادي عشر - التنبيه على المسائل الخلافية	٩٢
الثاني عشر - التنبيه على الضرورات	٩٤
المبحث الثاني : الشواهد والأمثلة في الألفية	
أولا - الشواهد	٩٨-١١٧

الموضوع	الصفحة
ثانيا - الأُمثلة	١١٨ - ١٤٠
- شمولية المثال	١١٩
- عدم الاقتصار على المثال الواحد	١٢٣
- الاقتباس من القرآن الكريم والحديث الشريف	١٢٧
والمثل العربي .	
- بعض الاعتراضات على الأُمثلة	١٣١
*	
الفصل الرابع - تأثير النظم في التراكيب والأُبنية	١٤٢ - ١٨٢
أولا - القصر .	١٤٤
النوع الأول - قصر الأسماء المدودة المعربة	١٤٥
النوع الثاني - قصر ألفاظ حرف الهجاء	١٥١
ثانيا - الحذف	١٥٩
النوع الأول - حذف حرف العطف	١٥٩
النوع الثاني - حذف ياء المنقوص	١٦٤
النوع الثالث - حذف ياء النسب	١٦٧
النوع الرابع - حذف الفاء الواقعة في جواب الشرط	١٦٩
ثالثا - التقديم	١٧١
النوع الأول - تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ	١٧١
النوع الثاني - تقديم الصفة على الموصوف	١٧٦
رابعا - ضرورات متفرقة	١٧٧
- صرف ما لا ينصرف	١٧٧
- استعمال اللغات النادرة والقليلة	١٧٨
- الزيادة	١٨١
- الفصل	١٨٢

الصفحة	الموضوع
٢٤٠-١٨٤	الفصل الخامس -
١٨٤	المبحث الأول : المآخذ على الألفية
١٨٥	أولا - اطلاق العبارة
١٩٨	ثانيا - قصر العبارة
٢٠٥	ثالثا - الايهام في العبارة
٢١٢	رابعا - الاضطراب في العبارة
٢١٥	خامسا - عدم الدقة في اختيار بعض الألفاظ
٢٢٢	سادسا - الحشو في بعض الأبيات
٢٣٠	المبحث الثاني : ما فات ابن مالك في الألفية
٢٣٢	أولا - ما فات من الأبواب والفصول
٢٣٣	ثانيا - ما فات من المسائل
٢٣٤	- في باب المعرب والمبني
٢٣٤	- في باب النكرة والمعرفة
٢٣٦	- في باب الموصول
٢٣٦	- في باب الابتداء
٢٣٧	- في باب الفاعل
٢٣٨	- في باب المفعول فيه
٢٣٨	- في باب الاستثناء
٢٣٨	- في باب الصلة المشبهة باسم الفاعل
٢٣٨	- في باب التعجب
٢٣٩	- في باب عطف البيان
٢٣٩	- في باب الاختصاص
٢٤٠	- في فصل لو ، وأما ، ولولا ، ولوما

الموضوع	الصفحة
الفصل السادس - المسائل الخلافية التي نص عليها ابن مالك في الألفية	٢٤٢-٢٩١
المسألة الأولى - اتصال الضمير وانفصاله في باب أعطى وكان ووطن	٢٤٣
المسألة الثانية - تقديم خبر ليس عليها	٢٤٧
المسألة الثالثة - ١ - نيابة المفعول الثاني عن الفاعل في باب ظن	٢٥٠
٢ - ونيابة المفعول الثاني والثالث في باب أرى .	
المسألة الرابعة - تنازع عاطلين في معول واحد	٢٥٤
المسألة الخامسة - خروج سوى عن الظرفية	٢٥٧
المسألة السادسة - تقديم الحال على صاحبها المجرور	٢٦٢
المسألة السابعة - الفصل بين فعل التعجب ومعموله بالظرف أو المجرور	٢٦٧
المسألة الثامنة - الجمع بين الفاعل والظاهر والتمييز في باب نعم وبئس	٢٧٠
المسألة التاسعة - تأكيد النكرة	٢٧٢
المسألة العاشرة - العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار	٢٧٥
المسألة الحادية عشرة - ترخيم الاسم الذي قبل آخره واو أو ياء مفتوحا ما قبلها	٢٧٩
المسألة الثانية عشرة - مد المقصور	٢٨١

الموضوع	الصفحة
المسألة الثالثة عشرة - النسب الى أخت وبنت	٢٨٤
المسألة الرابعة عشرة - نقل الفتحة في غير المهموز عند الوقف	٢٨٦
المسألة الخامسة عشرة - حكم الرباعي الذي فيه أحد المكررين	
صالح للسقوط	٢٨٩
*	
الخاتمة	٢٩٣ - ٢٩٥
المصادر	٢٩٦ - ٣٠٧
الفهارس -	٣٠٨ - ٣٢٠
أولا - الآيات الكريم	٣٠٩
ثانيا - الأحاديث والآمال	٣١٠
ثالثا - الأشعار	٣١١
رابعا - الفهرس الاجمالي للموضوعات	٣١٤
خامسا - الفهرس التفصيلي للموضوعات	٣١٥